جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات التركية_ الأمريكية
من عام (2003- 2009)

إعداد الطالب
سه روه ر جمال حيدر

إشراف
الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول علـى درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2010

الإهـ ـ ـ ـ داء

أهدي هذه الدراسة إلى:

إلى روح أعمامي .... رحمهم ا ....

إلى والدي العزيز ....

إلى والدتي العزيزة ....

إلى زوجتي الغالية ....

إلى أطفالي نور عيناي ....

إلى إخوتي الأعزاء ....

إلى كل الأصدقاء والأحبة ....

أهدي هذه الدراسة

سه روه ر جمال حيدر

الشكـر والتقديـر

في ختام إعداد هذه الدراسة أشكر ا عز وجل أولاً الذي أعطاني العزم والقوة لإكمال هذه الدراسة، ومن ثم أشكر بلدي الثاني المملكة الأردنية الهاشـمية والتـي رخصت لي فرصة إكمال دراساتي العليا.

ومن ثم أقدم شكري واحترامي الشديدين إلى الأستاذ الـدكتور عبـد الفتـاح الرشدان الذي أكرمني وشرفني بالإشراف على هذه الدراسة، كما أشكره على كـل الجهود التي قدمها لي حيث أنه لم يقصر في إرشادي في جميع مراحل إعداد هـذه الدراسة، وتمنياتي له بالعمر المديد والنجاح الدائم إن شاء ا .

كما أتقدم بكل الشكر والاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة، الـذين كرمـوني بموافقتهم على مناقشة دراستي.

كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الكرام في القسم لمعاملتهم وتعاونهم معي في مراحل الدراسة.

كما أتقدم بشكري واعتزازي إلى بلدي العزيز إقليم كردستان العـراق وكـل شخص مسئول فيها تكرم لي بالسماح بإكمال دراسة الماجستير.

كما أتقدم بالشكر والاحترام لكل الأهل والأصدقاء الـذين قـاموا بتـشجيعي وتسهيل أعمالي والمساهمة بإكمال هذه الدراسة.

وإلى كل هؤلاء أقدم شكري واحترامي

سه روه ر جمال حيدر

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات التركية – الأمريكية

من عام 2003 إلى 2009

سه روه ر جمال حيدر أركوشي

جامعة مؤتة 2009

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين عامي 2003- 2009 وهي تشكل بداية التوتر في العلاقات بين البلدين.

وتطرق أيضا الدراسة الأبعاد والمحددات الرئيسة في العلاقات الثنائية بين البلدين منها المحددات: الخارجية والداخلية والسياسية والاقتصادية.

وكذلك فقد بينت الدراسة مستقبل العلاقات بين الدولتين من حيث موقف أمريكا تجاه الدور التركي المستقل في منطقة الشرق الأوسط والدور التركي الرئيسي في الإستراتيجية الأمريكية، وتطرقت الدراسة تحول وتغير السياسة الخارجية التركية من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة متعددة الأبعاد تعتمد على تصفية مشاكلها الإقليمية مع محيطها الخارجي وخاصة مع الدول العربية وإيران وهي سياسة إثبات الدور وليس سياسة التبعية للغرب.

وكذلك سعت الدراسة معرفة مدى تأثير التوتر في العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على المعونات المالية السنوية التي تقدم من الولايات المتحدة لتركيا.

ولقد تم البحث في هذه الدراسة العلاقات العسكرية التركية مع إسرائيل والدور الأمريكي في صفقات الأسلحة بين الدولتين: تركيا وإسرائيل.

Abstract

Turkish- American Relations (2003-2009)

By: Sarwar Jamal Haydar Arkoushi

Mu'ta University, 2009

This study examined the mutual relations between Turkey and the United States of America during the period 2003-2009 which is considered the beginning of tension between the two countries.

In addition, the study examined the dimensions and main determinants in the mutual relations between the countries including: the external, internal, political and economic determinants.

Moreover, the study handled the future of the relations between the two countries in terms of the American position towards the independent Turkish role in the Middle East and the Turkish main role towards the American strategy, as the study shed light upon the change of the Turkish external policy towards the policy of being a follower for the west, and the change to a multi-dimensional policy that relies on solving its regional problems with the external surroundings, especially with the Arab countries and Iran. This policy, however, proves the confirmation of the role but not being a follower to the west.

Furthermore, the study examined the effect of tension in the mutual relations between Turkey and USA regarding the financial annual funds granted by US to Turkey.

On the other hand, the study examined the military Turkish relations with Israel and the American role in the weapon transactions between Turkey and Israel.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

لم تحظ العلاقات العثمانية الأمريكية باهتمام الباحثين والدارسين بل حتـى لـم يكن أساسا هناك علاقات بين الدولة العثمانية والولايات المتحـدة الأميركيـة لبعـد المسافة بينهما، ولأن السياسة الأمريكية كانت تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الـشؤون الأوربيين منذ عهد (جيمس مونرو) الرئيس الأمريكـي الخـامس عـام (1817-1825م) إلى جانب اعتقاد الساسة الأمريكيين بان منطقة الشرق الأدنى التي تكـون الدولة العثمانية الجزء الأكبر منها من اختصاص السياسة البريطانية، ولذلك فقد كان تركيز الدراسات التي تناولت العلاقات العثمانية الأمريكية على موضوع الإرساليات التنصيرية الأميركية ودورها في الدولة العثمانية وموقف الحكومة العثمانية منها.

بدأت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والولايات المتحـدة فـي القـرن التاسع عشر فقد كانت العلاقات السياسية بينهما تهـدف أساسـا لخدمـة المـصالح الاقتصادية والثقافية للبلدين. (الغالي، 2002، ص12).

بعد سقوط الدولة العثمانية (الخلافة) العثمانية تأسست الدولة التركية الحديثـة من قبل (كمال اتاتورك) سنة 1923 وتحولت الدولـة التركيـة مـن إمبراطوريـة إسلامية إلى دولة علمانية، ومنذ ذلك الحين وهذه العلاقة (التركية الأمريكيـة) هـي علاقة إستراتيجية لم تشهد تغيراً جذريا فالنظام السياسي التركي وعلى رأسه الجيش وقيادته لم يكن يوما يفكر بل يحلم بتعريض تلك العلاقة إلى مخاطر، وقد أسست هذه العلاقة على أساس المصالح المشتركة وخدمت البلدين كثيرا، بسبب أهميـة موقـع تركيا الجغرافي في المنطقة والتي تقع بين أسيا وأوربا وهو الموقع الحيوي بالنـسبة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تواجد النفط في المنطقة. (خليل، 2008).

لعبت تركيا ومازالت دورا مهما لصالح الولايات المتحدة بسبب غياب الشرطي الأمريكي في الشرق الأوسط (إيران) الحليف السابق، والذي أصبح العـدو اللـدود لأمريكا بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، لان تركيا كانت من أوائـل الـدول

الإسلامية التي اعترفت بالكيان الصهيوني كدولة ولها علاقات قوية معها، ولكن مع هذا كله مرت العلاقات القوية الإستراتيجية بين البلدين (تركيا - الولايات المتحدة الأمريكية) بمراحل من عدم التفاهم في بعض القضايا مثل قضية الأرمن، والقضية الكردية، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والأهم من هذا قضية الاحتلال الأمريكي للعراق. فمع بداية التخطيط والتحضيرات لغزو العراق اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الحليفة في المنطقة ومن ضمنها تركيا وهي خطة الجبهة الشمالية المقررة في خطة أمريكا لضرب العراق. (بانكي، 2007، ص77).

لكن تركيا كانت ضد غزو العراق واحتلاله ولم تسمح للأمريكان باستخدام أراضيها لغزو العراق، ولقد تسببت تلك المواقف بتوتر في العلاقات بين الدولتين بسبب مواقف متخبطة وقرارات متضاربة من قبل البرلمان التركي الذي رفض استخدام الأراضي التركية لعبور القوات الأمريكية إلى الجبهة الشمالية، مما اجبر الولايات المتحدة على كغير خطتها العسكرية، وقد زاد في هذا التوتر الانتقادات التركية العنيفة للقمع الإسرائيلي للفلسطينيين خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على غزة. وبعدها تعرضت تركيا لحملات حادة من الكونغرس الأمريكي فاستخدمت الملف الأرمني الدموي كورقة ضاغطة، تلتها مطالبات بإنهاء دور أنقرة كحليف استراتيجي لأمريكا، اعتمدت الولايات المتحدة على الأكراد في تنفيذ خطتها، الأمر الذي أدى إلى تقارب تركيا مع دول الشرق الأوسط ومحاولة العودة إلى أحضان الدول الإسلامية والعربية في بعض الأحيان.ولكن الغرب مازال يمثل التقدم في نظرها وليس العالم الإسلامي والعربي. (أوزكان، 2008).

وعلاوة على هذا فان العالم الغربي ممثلاً في حلف الناتو مهم جداً بالنسبة لها كي يحافظ على أمنها، ولا يمكن أن تضحي تركيا بمصالحها الإستراتيجية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتترك حلفاءها التقليديين في سبيل مصالح متغيرة هنا وهناك في الشرق الأوسط، مع إبقاء خيوط صغيرة من النفوذ المتواجد في تلك المنطقة، وذلك بسبب الوجود الأمريكي ومصالحها الاقتصادية التي تعتمد كثيراً على الشرق الأوسط مثل النفط والمعادن التي لا توجد في أراضيها. (كايلي، 2008).

ويجب أن لا ننسى أن تركيا تعتقد بأن بالولايات المتحدة الأمريكية يمكـن أن تساعد في انضمامها إلى الاتحاد الأوربي وتعتبرها أحد البوابات لتحقيق هذا الحلـم من خلال الضغط على حلفائها في الاتحاد الأوربي. (هلال، 1998، ص236).

وعلى الرغم من شعور تركيا بالإحباط نتيجة للموقف الأوروبي، فان مشاعرها بالإحباط إزاء مواقف الولايات الأمريكية لم تكن اقل وطأة، صـحيح إن الولايـات المتحدة مارست كل الضغوط المتاحة على الاتحاد الأوربي لبدء مفاوضات العضوية مع أنقرة، وأحياناً دفعت المفاوضات قدماً، لكنها مثل الاتحاد الأوربي تعاملـت مـع تركيا بمعايير مزدوجة. (عبد الفتاح، 2006، ص191).

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسس ومحددات العلاقات التركية الأمريكية خلال الفترة منذ عام 2003 وحتى عام 2009، وذلك للوقوف على عوامل التحالف والالتقاء وعوامل الخلاف والاختلاف بين الدولتين.

تهدف الدراسة أيضا إلى معرفة مدى تأثير قضايا منطقـة الـشرق الأوسـط كقضية فلسطين وعلاقة تركيا بإسرائيل على العلاقة التركية الأمريكية. والمـصالح الإستراتيجية للبلدين في العلاقات التركية الأمريكية وكذلك، دور تركيا في الـشرق الأوسط.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في طبيعة العلاقة الإسـتراتيجية التركيـة الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه الدراسة مهمة من الناحيتين العلمية والعملية.

4.1 الأهمية العلمية:

تتمثل هذه الأهمية برفدها الأدبيات العربية والعالمية بإسهام أكـاديمي وعلمـي يفسر طبيعة العلاقات التركية الأمريكية وتطورها، واهم الأفاق والاتجاهات المستقبلية وذلك من خلال تحليل وتفسير هذه العلاقة التي لاقت اهتماماً متزايداً، وذلك منذ عـام (2003- 2009 م). والمراحل التي مرت بها من الود والاختلاف حول عدد مـن القضايا المهمة للبلدين.

5.1 الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقـة التركيـة _ الأمريكية، كونها تمثل أهمية كبرى لمنطقة الشرق الأوسط وأهميـة لتركيـا فـي المنطقة، حيث تقع بين قارتي أسيا وأوربا، وكذلك تتناول أهم المصالح والأهـداف التي يسعى إليها كلا البلدين، وانعكاساتها على المنطقة من حيـث التواجـد الـدائم للولايات المتحدة الأمريكية بسبب أمن إسرائيل والنفط والمخاوف من إيـران التـي تشكل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة حسب رأي واشنطن.

6.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة منذ عام (2003) وذلك بالبحث في عوامل التوافق والتضارب ومحـددات تلـك العلاقـات، والمحددات الداخلية والخارجية للسياسة التركية وانعكاسات تلك العلاقة على منطقـة الشرق الأوسط ومدى تعرض هذه العلاقة - بسبب مرور العلاقات الثنائيـة بـين البلدين - لحالة من المد والجزر في كثير من الأحيان، وعدم الاتفاق علـى بعـض القضايا الإقليمية وظروف تركيا الداخلية وسياستها الخارجية في المنطقة كما وتمكن إشكالية الدراسة في التعرف على أولويات الولايات المتحدة الحاليـة فـي علاقتهـا بالعالم في ظل ظروف اقتصادية وأوضاع خارجية أمنية غير مستقرة، أما بالنـسبة لتركيا فهناك أولوية رئيسية تكمن بعدم غياب كلي لأهمية دخولها ضمن المنظومـة الأوروبية.

7.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. **المنهج التحليلي:** وذلك للوصول إلى فهـم دقيـق وواقعـي لتلـك العلاقـات الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، وتحليل هذه العلاقة وبيان ماهيتها والتعرف على الموقعين التركي والأمريكي ومكانتهما في النظام الدولي والإقليمي، ومدى استمرار الدولتين في تلك العلاقة الاستراتيجية، رغم مـرور تلك العلاقات بحالات من التوتر حول بعـض القـضايا الجوهريـة، ودراسـة الأسباب الرئيسة لتوتر العلاقات التركية الأمريكية ومدى تأثير تلك الأسباب.
2. **منهج المصلحة الوطنية:** إن صانع القرار في أية دولـة يهـدف إلـى تحقيـق مصلحة وطنية من خلال علاقته مع دولة أخرى، التي تقـوم علـى مرتكـزين مهمين، وهما أن المصلحة الوطنية هي المعيار لقياس ومعرفة وتميز الموقـف الوطني السليم الذي تستخدمه الحكومات الوطنية، والمرتكـز الثـاني هـو أن المصلحة الوطنية ليست حجر متروك للتغيرات المختلفة وفقا لما يتمناه النـاس، بل هو مصطلح محدود وواضح، ويتضمن بعض العناصـر المهمـة: كحمايـة الدولة وسيادتها، واستقلالها، ووحدة أراضيها، والحفاظ علـى أمنهـا وتحقيـق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، ولا يمكن السيطرة على طبيعة اتخاذ القرار في الدولة على حساب العناصر الأخرى. ويأتي عنصر استقلال الدولـة والـسيادة الوطنية قبل كل العناصر، وهما الأساس الذي تتمحور حولـه كـل العناصـر الأخرى المكونة للمصلحة الوطنية. (سويلم، 2009).

يرى بعض علماء وأصحاب النظريات في العلاقات الدولية الذين تحدثوا عـن المصلحة الوطنية مثل (هانس مور كانثو) (بان جوهر) المصلحة الوطنية للدولة هو البقاء الذي يعني الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي الدولة ومؤسـساتها الـسياسية والثقافية، وان فكرة المصلحة الوطنية هي في الواقع جوهر السياسية التي لا تتـأثر بظروف الزمان والمكان، وعلى هذا الأساس اعتمدت العلاقات التركية الأمريكيـة على المصلحة المشتركة للدولتين التي أبقت علاقتهمـا متينـة وإسـتراتيجية منـذ

تأسيسها، بغض النظر عن بعض حالات المد والجزر في بعض الاحيان في المواقف السياسية. (سوفسكي، 2008).

8.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي طبيعة العلاقات التركية _ الأمريكية خلال الفتـرة مـن عـام 2003-2009؟
2. ما هي نقاط الاختلاف والالتقاء بين تركيا وأمريكا؟
3. ما أثر محددات السياسة الخارجية لكلا الدولتين تجاه الأخـرى علـى طبيعـة العلاقات الثنائية بينهما؟
4. ما أثر العلاقات بين الدولتين وسياستهما الخارجية على منطقة الشرق الأوسط؟
5. كيف يمكن أن يكون مستقبل العلاقات بين الدولتين؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تسعى هذه الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية المصلحة الوطنية إلى معرفة أهم المحددات والعوامل التي أثرت على طبيعة العلاقات التركية – الأمريكية خلال الفترة (2003م – 2009م) بعد إظهار العديد من المؤشرات التي تشير إلى أن هناك توتر ملحوظ قد طرأ على العلاقة بين البلدين من خلال مواقف التركية من احتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات المتعلقة بتوجهات الدولة التركية الجديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني عام 2002 تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (حنفي، 2007)، "العلاقات الأمريكية التركية"، تناول الباحث في هذه الدراسة مرحلة التوتر في علاقات تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بشدة قبيل الحملة الأمريكية عام 2003 على العراق، بالرغم من علاقات التحالف الإستراتيجية الراسخة بين الدولتين التي كان من ابرز ملامحها تلك المشاركة الفعالة في حرب تحرير الكويت من خلال انضمامها للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ناقشت هذه الدراسة العوامل والحوافز التي سببت حدة التوتر في تلك العلاقات بين البلدين مثل قضية الأكراد وعلاقات تركيا مع إيران وسوريا.

دراسة (الرفاعي، 2004)، "أمريكا والشرق الأوسط الجديد: أسباب وإبعاد" بيروت، دار الحرف العربي، 2004، تناولت هذه الدراسة دور تركيا وصلتها بمشروع (الشرق الأوسط الكبير) خلال لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مع الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) في البيت الأبيض يوم

28 كانون الثاني 2003. وتم حينها الاتفاق بين الطرفين على التعاون في إظهار هذا المشروع.

كما ناقشت هذه الدراسة أيضا تفسير الدعم اللامحدود من جانب واشنطن وقادة الاتحاد لسلطة حزب العدالة والتنمية وجعل سلطة الإسلاميين الجدد في أنقرة حصان طروادة للمشروع الأمريكي التغييري في العالم الإسلامي.

دراسة (عبد الفتاح، 2002)، "العلاقات الأمريكيـة التركيـة"، تناولـت هـذه الدراسة الموقف التركي من الضربة العسكرية الأمريكية على العراق، التي نالـت أهمية بالغة، فبالرغم من علاقة التحالف الاستراتيجي الراسخة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، التي كان من أبرز ملامحها تلك المشاركة التركية الفعالـة فـي حرب تحرير الكويت عام 1991، إلا أن هناك شكوكاً وهواجس عديدة قد تسللت إلى نفوس وقلوب المسئولين الأتراك.

وتناولت هذه الدراسة أيضا مخاوف تركيا في علاقاتهـا مـع أمريكـا وهـي مخاوف اقتصادية ومخاوف الملف الكردي واحتمالات التأزم في المنطقة بكاملها.

دراسة (حنفي، 2004)، تناولت هذه الدراسة مرحلة جديدة من العلاقات بـين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد زيارة (رجب اردوغان) إلى واشنطن في الأسبوع الأخير من يناير (2004) لتطوي صفحة متوترة فـي العلاقـات بـين البلدين في أعقاب رفض البرلمان التركي الاشتراك فـي الحـرب ضـد العـراق، واستمرت مع حادثة السليمانية عام 2006 عندما اعتقل الأمريكان عددا من الجنـود الأتراك وهم من المخابرات التركية كانوا قد دخلوا المدينة بشكل سري عام وأثنـاء الاعتقال، ومنذ ذلك الوقت وتركيا لم تمتنع عن تقديم كل ما تطلبه الولايات المتحـدة من مساعدات.

وتناولت الدراسة أيضا اللقاء الذي جرى بين رجب طيب اردوغان في بدايـة زيارته لواشنطن مع المؤتمر اليهودي الأمريكي في عـام 2004 باعتبـاره احـد المفاتيح الرئيسية لإنجاح الزيارة لواشنطن.

دراسة (ماركو، 2002)، "انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية".

تناولت هذه الدراسة الحدث التاريخي عام 2002 وفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية النيابية وهو حزب ينحدر من أصول إسلامية.

كما تناولت الدراسة تأثير التغير السياسي في تركيا على العلاقات الأمريكية التركية والأوربية التركية.

لم تكشف الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل الاتحاد الأوروبي عن عداء معلن تجاه الأغلبية البرلمانية الجديدة وهي وصول حزب العدالة والتنمية إلى أعلى السلطة في تركيا، وقد أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية أن فوز الحزب المذكور هو شأن داخلي لتركيا ولا يؤثر على العلاقات الثنائية بين الدولتين.

هذه الدراسة ستقوم في بحث العلاقات التركية الأمريكية في مرحلة مهمة من هذه العلاقات خلال الفترة (2003-2009) ودراسة الأسباب التي أدت إلى المحافظة على العلاقة بينهما، وذكر أهم الأسس والمرتكزات التي اعتمدت عليها لبقاء العلاقات متينة بين الدولتين، كما ستحاول الدراسة الكشف عن أهم نقاط الخلاف والالتقاء بين الدولتين.

الفصل الثالث
محددات العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

يتحدث هذا الفصل عن أهم المحـددات الداخليـة والخارجيـة والاقتـصادية وتأثيرها على العلاقات التركية الأمريكية في هذه المرحلة عام 2003 – 2009 م.

1.3 المحددات الداخلية:

1.1.3 قضية الأرمن:

شكلت القضية الأرمنية إحدى الضغوطات الكبيـرة التـي يمارسـها اللـوبي الأرمني الموجود في مجلس الشيوخ الأمريكي على الولايات المتحدة للضغط علـى تركيا بالاعتراف (بالمجازر) التي ارتكبت ضد الأرمن حسب قولهم عـام (1915) وذهب ضحيتها على حد قول الأرمن مليون ونصف المليون أرمني، ومع أن هـذه القضية لم تؤثر على نطاق واسع في الفترة السابقة على صعيد العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أول ما حرك الكونغرس الأمريكـي للـسير فـي استخدام «قضية الأرمن» ضد تركيا هو (لجنة مكافحة اليهودية في واشنطن) يـوم 2007/8/24 من خلال إصدارها يرقي إلى الدرجة الثانية واتخذت شكل قرار غير ملزم من جانب الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي يوم 2007/10/11م، ما يعتبر مقدمة لقرار يصدر عن الكونغرس نفسه. (شيسن، 2007)

وبسبب أهمية هذه القضية وتأثيرها على السياسة التركية فالكونغرس ومجلـس الشيوخ والإدارة الأمريكية وغيرها من الأجهزة الأمريكيـة، يمكنهـا أن تـستخدم موضوع الإبادة التركية للأرمن متى شاءت وفي الوقـت الـذي ترتئيـه سياسـياً. (الربيعي، 2008).

يعتبر الأرمن في الولايات المتحدة الأمريكية من جماعات الضغط من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب حجم الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت أولى هجرتها قبل الحرب العالمية الأولى. ولعل مجازر الأرمن التي ارتكبتها تركيا بعد ذلك كانت دافعاً معززاً لأكبر هجرات الأرمن إلى الولايات

المتحدة، إن الأرمن هم أهم وأكبر تأثيراً من أية جالية أخرى بعد الجالية اليهودية على السياسة الخارجية الأمريكية، فهم يملكون رؤوس أموال ضخمة ويسيطرون على مشاريع مهمة وإستراتيجية، وكذلك استطاع الأرمن أن يكونوا ثاني أكبر لوبي بعد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية مما سمح لكثير منهم الدخول في عصب السياسة الأمريكية. (ابربلبان، 2009).

وعلى الرغم أن قضية مجازر الأرمن قد مضى عليها قرابة قرن، ولكنها مازالت تستخدم من قبل الإدارة الأمريكية كورقة ضغط على الحكومة التركية، مما يؤدي إلى أزمات حادة وتوتر يكون غالباً سبباً في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ففي عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن كانت تطغى على العلاقات التركية الأمريكية بعض التوترات بسبب ملفي مجازر الأرمن والانفصاليين الأكراد في تركيا، حين حذرت الولايات المتحدة تركيا التي تعتبر حليفاً مهماً لواشنطن في حلف شمال الأطلسي من خطورة القيام بأي توغل في كردستان العراق لمطاردة مسلحي حزب العمال الكردستاني، وبالمقابل حذرت تركيا الحكومة الأمريكية من عواقب مشروع قانون الكونغرس الأمريكي الذي يدين العثمانيين بارتكاب مجازر ضد الأرمن. وخوفاً على تأثر العلاقات بين البلدين والتي كانت تمر بنوع من التوتر ولمنع زيادة وتعقيد هذه التوترات حذرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن الكونغرس من تحرير مشروع قانون يدين المذابح الجماعية المرتكبة بحق الأرمن في القرن الماضي، وأكدت الإدارة الأمريكية أن مثل هذا القرار سيكون له تبعيات سلبية وسيؤثر على الجهود الأمريكية في الشرق الأوسط في الحرب ضد الإرهاب. وعارض الرئيس بوش في تصريح صحافي آنذاك بالبيت الأبيض(بثته قناة العربية، 2007) الكونجرس القرار المطروح للتصويت، معرباً في الوقت ذاته عن «الحزن العميق للمعاناة المأساوية للشعب الأرمني» التي بدأت عام 1915، وقال بوش «إن ذلك القرار ليس رداً صحيحاً على هذه المذابح الجماعية التاريخية، ومن ثم فإن تحريره سوف يلحق ضرراً كبيراً بعلاقات الولايات المتحدة مع حليف رئيسي واستراتيجي في الناتو وفي الحرب على

الإرهاب، وكما أبدت الإدارة الأمريكية أن إقرار تحرير المشروع قد يـؤدي إلـى احتمالات تخفيض التعاون التركي اللوجستي مع الولايات المتحدة الأمريكيـة فـي العراق وأفغانستان في ذلك الوقت. (NET.).

وإبان الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي باراك أوباما لتركيا فـي 2009/4/6 وإلقائه خطاباً أمام برلمانها، تعمد الإشارة لتلك القضية معطياً دروساً ومحاضـرات للأتراك في التعددية السياسة والحوار، مناشداً إياهم ضرورة التصالح مع الماضـي، والاعتراف بفظائعه واستبعاد خيار القوة عند التعاطي مع المشاكل الأمنية، ضارباً أمثلة من الماضي الأمريكي في التعامل مع الهنود الحمر والسود ومأسي العبوديـة، وشدد أوباما على قوة وثراء التنوع، ضارباً أيضاً أمثلة من راهـن أمريكـا، وأنـه الأسود، الذي كان حراماً عليه مجرد التصويت في الانتخابات، بينما هو اليوم على رأس الدولة التي كانت تضطهد أمثاله فيما مضى، ورغم تعرض الـرئيس أوبامـا لضغوط هائلة من قبل اللوبي الأرمني في بلاده لحمله على الاعتراف بمذابح الأرمن فقد حثه أربعة أعضاء في مجلس النواب الأمريكي على إصدار بيـان قبـل اليـوم الرابع والعشرين من إبريل عام 2009 على الاعتراف بمذابح الأرمن، ولكنـه لـم يفعل ذلك خشيةً من زيادة التدهور في علاقات بلاده مع تركيا، وأن هذه الخطوة لا تتماشى مع برنامجه الذي هو إصلاح تلك العلاقة وليس زيادة توترها، على غـرار ما فعل أعضاء في إدارته من أمثال هيلاري كلنتون، ونائبه جون بايدن ومن قبلـه رونالد ريجان الرئيس الجمهوري الأسبق الذي كان الرئيس الأمريكي الوحيد الـذي وصف علناً قتل الأرمن بأنه إبادة جماعية، بينما تجنب سائر الرؤساء الأمـريكيين السابقين ذلك الموضوع حرصاً على مصالح الولايات المتحدة مع تركيـا الحليـف المهم في حاف شمال الأطلسي، ورغم أن الملف بقي مفتوحاً إلى حد الآن، وهو نهج عام في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال هذه القضية حيـث سـبق أن أدان أوباما في حملته الانتخابية هذه المذابح، لكنها لم تصفها بأنها عملية إبادة رغبة فـي إرضاء الأرمن وحرصاً منه على العلاقات الاستراتيجية مع تركيا. (عبـد الفتـاح، 2009).

لذا جمع الرئيس أوباما الماء والنار في كف واحدة بأنه لن يتجاهل أحداث إبادة الأرمن عام 1915، لكنه لن يحول ذلك إلى موقف رسـمي لـلإدارة الأمريكيـة، وبالتالي لم يعلن اعترافه بالإبادة علناً رغم كل الضغط الكبير الموجه إليه من قبـل أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي المنتمي إليه، وهذا بحد ذاته كـاف كـي يعتبر الأتراك هذا الموقف انتصاراً لهم.

فقد شهد الموقف السياسي التركي في الحرب الأمريكية على العـراق عـام 2003 ردود فعل غاضبة من الكونغرس الأمريكي بسبب التوجه التركي والمواقف المعادية للسياسة الأمريكية في تلك الفترة والذي كان بمثابة صدمة للولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التي كانت تنفذها في المنطقة، ولذلك لجأ الكـونغرس لاتخـاذ قرار في خطوة للضغط على تركيا من أجل تحميلها مسئولية المجازر التي تعرض لها الأرمن خلال سنوات الحكم العثماني، مـستغلاً غـضب الـساسة الأمـريكيين والشارع الأمريكي المؤيد للحملة على العراق، وذلك سبب إزعاجاً كبيراً للحكومـة التركية والشارع التركي في تفعيل قضية مضى عليهـا قرابـة قـرن. (الربيعـي، 2008).

2.1.3 الإسلام المعتدل:

شكل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في تشرين الثـاني عـام 2002 علامة فاصلة في تاريخ تركيا الحديث، فالحزب ذو التوجهـات الإسـلامية المعتدلة حصل على أغلبية مطلقة في انتخابات 2002 و2007 وحقق خلال سنوات حكمه نتائج سياسية واقتصادية باهرة، إلا أن الأهم من ذلك كلـه تطـور الحـزب وتجذره على الساحة التركية الداخلية، مما شكل مؤشراً كبيراً على تراجـع تـأثير (الكمالية) في إدارة المجتمع التركي.

ولقد أنشئت الجمهورية التركية من قبل كمال أتاتورك عام 1923 معتمداً على ستة مبادئ شكلت أساساً إيديولوجياً لإدارة المجتمـع التركـي، هـي: الجمهوريـة الشعبوية والعلمانية والقومية والدولية والإصلاحية، وكان أهم هذه المبـادئ علـى الإطلاق هو مبدأ العلمانية الذي يعني على الصعيد النظري حرية العبادة والدين، أما

على المستوى العملي فكان لا بد من تطبيقه بما يفضي عملياً إلى قطع الطريق على أية محاولات رامية للوصول إلى السلطة باسم الإسلام كان يعتقد العلمـانيون فـي الشارع التركي بأن الإسلام المعتدل خطر على علمانية الدولة التي هي أساس الدولة التركية منذ تأسيسها، ويزداد الخطر في إمكانية حدوث ثلاثة احتمالات وهي:

1- احتمال نشوء تحد مباشر للنظام القائم يؤدي إلى تحول غيـر دسـتوري، لأن الدستور التركي دستور علماني لا يقبل وصول تيارات إسلامية إلى السلطة.

2- استخدام العنف السياسي للتغيير.

3- وآخر احتمال بروز الإسلامية المعتدلة التي سيكون لها تأثير غير مباشر على السياسة في الدولة. (جودية، 2007).

قبل وبعد وصول الإسلاميين المعتدلين إلى أعلى سلطة فـي الدولـة التركيـة وعدوا بانتهاج الاعتدال، وخلال الحملة الانتخابية ومنذ انتصارهم لم يتوقف حـزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية عن محاولة إقناع الدولة التركية والرأي العام الداخلي والخارجي بشفافية توجهاتهم الديمقراطية والأوروبية وصدقها، ومن جانـب آخر فإضافة إلى تفضيلهم لقب الديمقراطيين الإسلاميين على لقب الإسلاميين، فقـد ذهبوا إلى محاولة طرح أنفسهم باعتبارهم المدافعين عن العلمانية الحقيقية، علمانيـة مفتوحة تتخاص من العلمانية المتشددة للمذهب الكمالي ومقتربة من التسامح المطبق في أغلب البلدان الأوروبية. (ماركو، 2002).

إلا أن أول من وصف هذا الحزب بالإسلامي المعتدل الذي يحكمه رجب طيب أردوغان من قبل القوى الغربية هي الولايات المتحدة الأمريكية في عهـد الـرئيس السابق بوش الابن والدول الغربية الأوروبية.

فرفض رئيس الوزراء التركي أردوغان ما يشاع في الغرب عن أن بلاده تمثل ما يسمى بالإسلام المعتدل، معتبراً أن هذا التعبير خاطئ من الأساس، واصفاً بأنه لا يوجد إسلام معتدل وآخر غير معتدل. وذلك بسبب وصف البعض أن تركيـا هـي الدولة التي تمثل الإسلام المعتدل، ورفض أردوغان هذا الوصف. معتبراً أن تركيـا لا تمثل مطلقاً هذه الصفة وهذا التعبير، وأما عن توجه الدولـة التركيـة وطابعهـا فأوضحه أردوغان بأنها دولة عصرية ذات أغلبية مسلمة، ودولة ديمقراطية علمانية

تمتزج بداخلها التقاليد الإسلامية بقيم التسامح، وترفض أي تمييز بين الأفراد على أساس ديني أو ثقافي. (البندراي، 2009).

ولقد عزا الكثيرون أسباب انتصار حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية إلى رغبة الناخب التركي في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا، مع أن جزءاً من هذه النظرة ليس خطأً فإن تشريحاً للأسباب يظهر أن قاعدة الحزب ذو الأصول الإسلامية هي التي دفعت الشعب إلى التصويت لحزب العدالة والتنمية، قد خطا أردوغان ورفاقه الخطوة الأولى حين أطلق خطاباً أقل ما يوصف به أنه «معتدل» بقوله: لم تعد العلمانية مناقضة للإسلام، وأثناء الحملة الانتخابية عام 2002. وقال أيضاً أن الحفاظ على علمانية حقيقية تحول إلى مطلب إسلامي، وقد كرر أردوغان ورفاقه رفضهم إقامة دولة دينية، وكانوا في كل مناسبة يرفعون مطالب وشعارات لا يمكن أن يرفضها الطرف العلماني، وهي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان. ورغم كل ذلك لم يصدق أو بالأحرى لم يرد العلمانيون المتشددون أن يصدقوا، لأنهم لم يكونوا يريدون أن يتغير الوضع، ولأن أي تغيير سياسي في البلد قد ينزع من أيديهم ذرائع القيود التي كانوا يفرضونها وذرائع عدم المضي في تطوير النظام. (نور الدين، 2008، ص63).

أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية فهي أول من عبر عن ارتياحه لنتائج الانتخابات التركية، لأنها كانت ترى في حكومة حزب العدالة والتنمية نموذجاً للإسلام المعتدل الذي يمكن أن يكون جسراً بين الإسلام والغرب، كما أن حكومة حزب العدالة ستكون أكثر تفاهماً مع الإدارة الأمريكية بشأن العراق من الحكومة السابقة لذلك، لم يصدر عن واشنطن حين ذلك أي تصريح متشائم، واكتفت بأن أعلنت باقتضاب، أن الولايات المتحدة تتعامل مع أي حكومة يختارها الشعب التركي في أنقرة. (عبد الفتاح، 2003، ص168).

ولأن صورة واشنطن تشوهت كثيراً من جراء تسمية الحرب التي تشنها في العالم الإسلامي بالحرب على الإرهاب، لذا رحبت وأيدت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، ولعل تأييد واشنطن وتشجيعها حكومة العدالة والتنمية الإسلامية ودعوة الرئيس بوش أردوغان إلى زيارة واشنطن ولقائه في العاشر من

كانون الأول 2002 كانت رسالة إلى الرأي العام في العالم الإسلامي بأنهـا ليـست ضد نموذج إسلامي معتدل يجمع بين الإسلام والديمقراطية، وفي نفس الوقت سيمنح أمريكا المزيد من التبرير لضرب الحركات التي تراها أصولية (إرهابية)، لذا فـإن العلاقات التركية الأمريكية لم تتأثر سلباً بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، ولكنها توترت بسبب مواقف حكومة تركيا التي انتقدت السياسة الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط. (نور الدين، 2008، ص37).

وعلى الرغم من توتر العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد عـام 2003 بـسبب رفض الدولة التركية استخدام أراضيها من قبل الولايات المتحدة لغزوها للعراق لكن بقيت تركيا مهمة في الاستراتيجية الأمريكية ورغم وجود حكومة ذي جذور إسلامية تتجه بسياستها نحو الشرق أكثر ما يكون نحو الغرب وذلك من خلال مواقف حكومة أردوغان المعادية للسياسة الإسرائيلية والتعاطف مع حقوق الشعب الفلسطيني.

ولم يأت اختيار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد فوزه في الانتخابـات أول زيارة له لدولة إسلامية وهي تركيا وليد الصدفة. وإنما يأتي في إطار التعزيز للدور التركي وترسيخه كحلقة وصل بين الشرق والغرب أو بين الإسلام والغـرب، فـي محاولة لإصلاح ما هدمته سياسة جورج بوش الابن العلاقة بين الولايات المتحـدة الأمريكية والشعوب الإسلامية من جهة والتأكيد على الموقع الذي تحتله تركيا أمـام الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الجهة الأخرى. (خليل، 2009).

ومجيء حزب العدالة والتنمية في وقت الحرب الأمريكية على العراق لم يكن له تأثير إيجابي على العلاقات التركية الأمريكية ولهذا فإن صعود الإسلام المعتـدل في السلطة قد أثّر سلباً على العلاقات الثنائية بين الدولتين بـسبب انتقـادات تركيـا لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

3.1.3 المشكلة القبرصية:

تسببت قضية قبرص في إحداث أول شرخ جـدي فـي العلاقـات التركيـة- الأمريكية عام 1974 عندما قررت تركيا القيام بحركة عسكرية في قبرص بـداعي الحفاظ على أرواح الأتراك في قبرص الذين دخلوا فـي صـراع مـع القبارصـة

اليونانيين وبدعم من الدولة اليونانية، ولذلك قامت تركيا بالتدخل في شمال قبرص التركي بسبب الضغوط الداخلية في تركيا، ولم تلتفت تركيا أبداً لمعارضة أمريكا وتحذيرها من هذا التدخل. وقامت بإنزال عسكري في شمال قبرص. ولا تزال هناك قوة تركية موجودة في قبرص إلى يومنا هذا.

وكان الاجتياح التركي لشمال قبرص في عهد رئيس الوزراء الأسبق بولند اجاويدو وبأمر مباشر منه بحجة الوقوف إلى جانب أتراك قبرص في مواجهة الطرف اليوناني. (دلي، 2009).

وتأثرت العلاقات التركية الأمريكية في ذلك الوقت كثيراً، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمواقف معادية للتحرك التركي من خلال معاقبة تركيا بقطع المساعدات المالية والعسكرية عنها، بل رفضت أمريكا حتى إمدادها بقطع الغيار للأسلحة التي هي من صنع أمريكي، ودام هذا الحظر عشر سنوات، ومع كل هذا الضغط للمقاطعة الأمريكية إلا أن تركيا لم ترضخ للضغوط الأمريكية في هذه القضية التي كانت تعد قضية وطنية في الشارع الداخلي التركي، وتحملت جميع المضايقات بهذا الخصوص، كما كانت قضية قبرص إحدى الأسباب التي زادت في توتر العلاقات بين تركيا والعديد من الدول العربية كمصر وسوريا اللتين كانتا تؤيدان اليونان في قضية قبرص في ذلك الحين سنة 1974. (علي، 2008).

وازداد التوتر في العلاقات التركية الأمريكية بسبب التأييد الأمريكي المباشر لقرار الأمم المتحدة الذي يدين الاحتلال التركي لقبرص، كما جاء في خطة الأمين العام السابق كوفي أنان في 11 نوفمبر 2002 واعتراف أمريكا بوجود دولة قبرصية تركية على قدم المساواة مع أن الدولة القبرصية اليونانية اعترفت بوجود دولة قبرصية يونانية في جمهورية موحدة تحمل (اسم جمهورية قبرص المتحدة)، ولكن سرعان ما قدمت تحفظات من قبل تركيا عليها وعلى موقف الولايات المتحدة المؤيد للخطة ورغم تسبب مواقف الولايات المتحدة الأمريكية إحراجاً كبيراً لها أمام حلفائها الغربيين في حلف الناتو إلا أن سياستها الإستراتيجية ومصالحها الكبيرة في المنطقة أجبر على تأييد الخطة التوافقية لحل المشكلة. (علي، 2008).

وبعد تسلم السلطة من قبل حزب العدالة والتنمية في تركيا وزعيمها الكارزمي رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء تحركت الحكومة التركية وضغطت بدعم أمريكي على مجلس الأمن القومي التركي الذي أصدر بياناً في كانون الثاني 2004 يعلن فيه الموافقة على خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان كأساس للمفاوضات بين الطرفين المتنازعين القبارصة الأتراك واليونانيين، ويمكن إرجاع ذلك التبدل في الموقف التركي من القضية القبرصية لعدة عوامل بعد تحفظ دام طويلاً على الخطة، وهي: (هاني، 2009).

1- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بأخذ اعتراضها على خطة عنان في الحسبان، لأن تركيا تحفظت في البداية على خطة للسلام في قبرص.

2- صعود المطالبة الشعبية الداخلية التركية في شطر قبرص التركية الراغبة في حل المشكلة وفق خطة عنان والتي حصلت على نصف أصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في (14 كانون الأول 2003) في الشطر التركي لقبرص على الخطة.

3- رغبة حكومة العدالة والتنمية في إزالة إحدى أكبر العقبات التي تعترض طريق تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

4- رغبة الولايات المتحدة في ترسيخ سلطة الإسلاميين عبر حل تلك القضية التي تستخدمها المؤسسة العسكرية التركية أداة لمنع تركيا عملياً من الانضمام للاتحاد الأوروبي فهي لا تعترف بها. (حنفي، 2004، ص136-137).

تعد القضية القبرصية من أكثر المشكلات العالمية تعقيداً لوجود جهات خارجية فاعلة تؤثر في حلها ولذلك تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً في هذه القضية، فهي عضو في حلف شمال الأطلسي الذي يضم كلاً من تركيا، واليونان، ولها مصالح سياسية وعسكرية وأمنية مع تركيا، مرتبطة بقضايا الشرق الأوسط، كما تحافظ الولايات المتحدة على علاقات قوية مع اليونان لما تقدمه من تسهيلات للقوات الأمريكية في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية، ولذلك فهي تسعى إلى تحقيق توازن في سياستها الخارجية تجاه تركيا واليونان، ورغم أن الميزان كان في اتجاه تركيا في بعض الأحيان إلا أنها تستخدم القضية القبرصية كورقة للضغط

على تركيا لتحقيق مصالح أمريكية، وكذلك تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى القضية من منظور استراتيجي أمني بحت، لوجود روابط وعلاقات وثيقة جداً بين الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية والقبرصية، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل الروسي في فرض السيادة على جزيرة القبارصة اليونانيين، لذلك فالفكر الاستراتيجي لأهمية المنطقة في المصلحة القومية الأمريكية في التوجه نحو البحر المتوسط وتأمين الساحل والهضبة التركية، وكذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق الكونفدرالية مع ضمان حقوق القبارصة الأتراك ووجود حماية عسكرية تركية على الجزيرة وباعتراف سياسي بالقبارصة الأتراك. (www.moqtel.com, 2006).

إن الخطوات الأمريكية الأخيرة في نيسان/2004 تجاه قضية قبرص قد ساعدت في تحسين موقف الرأي العام التركي الداخلي تجاه الولايات المتحدة وكذلك اتخذت خطوات أخرى على نحو خاص، منها: زيارة بعض رجال الكونغرس الأمريكي في 31 أيار 2004 إلى شمال قبرص والتي كانت حركة ناجحة في الدبلوماسية العامة، دفعت حتى الصحافة الإسلامية التركية المحافظة إلى الثناء على واشنطن في ذلك الوقت. فإذا بإمكان زيارة رمزية تحقيق كل هذه النتائج؟ فإن الفوائد المحتملة لقرار الولايات المتحدة بمزيد من التحرك حيال التزامها مع القبارصة الأتراك بسبب وعود أمريكا لتركيا بدعم حل القضية القبرصية بشكل توافقي بين الشطرين. لقد أعلنت واشنطن قبل مذكرة نيسان/ 2004 أنها ستساعد على إنهاء عزلة الشطر القبرصي التركي دوليا وعدم الاعتراف بها كدولة مستقلة من قبل الأمم المتحدةً، وقد تتضمن الإجراءات بهذا الصدد تسيير رحلات جوية مباشرة لتسهيل التجارة والروابط الثقافية وتستغل علاقات سياسية مع القبارصة الأتراك. (كاجابتي،2005 NET.).

تعتبر خطة عنان 2004 هي آخر خطوة فعلية لحل القضية القبرصية حتى الآن، ولأن الخطة حظيت بالدعم الأمريكي فقد شجع عنان على استقبال المسئولين القبارصة الأتراك في هيئة الأمم المتحدة، وكذلك محاولة فتح المطارات الأمريكية أمام الرحلات الجوية القبرصية التركية. إذن هذه الخطوط قد أثرت إيجاباً على

العلاقات التركية الأمريكية بسبب أهمية القضية لسياسة تركيا الإستراتيجية. (هاني، 2009).

4.1.3 مشكلة الأكراد:

شكلت المشكلة الكردية منعطفاً مهماً في الخارطة السياسية المضطربة لمنطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد دخول الولايات المتحدة إلى العراق في آذار عام 2003 وما نتج عنه من وضع جديد في المنطقة تمثل بغياب سلطة الدولة مما دفع بحـزب العمال الكردستاني إلى الاستفادة من ذلك الواقع. واتخـذ مـن المنطقـة الحدوديـة العراقية مع إيران موقعاً جديداً لمعسكراته وتدريباته العسكرية ومنطلقـاً لهجماتـه داخل الأراضي التركية، وهو أمر لم يكن ليتم لولا وجود تفاهم ضمني بين الحزبين الكرديين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ والاتحاد الوطني الكردستاني) في المنطقة الشمالية في كردستان العراق وذلك حسب الاتهامات التركية الموجهـة للحزبين الكرديين العراقيين، ولكن مهما كانت دوافع ذلك التمركز والانتشار لحزب العمال الكردستاني في شمال كردستان العراق فيبدو للمتتبع بأن هذا التحـرك كـان مقصوراً في حد ذاته، خاصة بعد رفض البرلمان التركي في الأول مـن آذار عـام 2003 السماح للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الأراضي التركية ممراً لها لدخول الأراضي العراقية وهو ما نتج عنه توتر في علاقات الولايات المتحدة مـع تركيـا بسبب الفراغ العسكري بعد انهيار القوات العسكرية العراقية في الحـدود العراقيـة التركية، والتي زادت من تحرك مقاتلي حزب العمال الكردستاني. (علي، 2008).

تعتبر المشكلة الكردية إحدى وأهم الأسباب التي دفعت بتركيا إلى صنع أزمـة وتوتر في علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأما بالنسبة لإقليم كردستان العراق فقد جاء القرار التركي في الأول من آذار 2003 بعدم المـشاركة التركية ومنع دخول القوات الأمريكية من خلال الأراضي التركية وقفة إسـتراتيجية غير متوقعة من قبل الساسة والعسكريين الأتراك، فقد أدى رفض البرلمان التركـي المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في تقليل الأهمية الإسـتراتيجية

للأتراك وعزز من أهمية الدور الاستراتيجي للقوات الكردية في تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. (روبين، 2008).

وبسبب التعهدات الأمريكية بتقديم دعم اقتصادي وسياسي لحكومة أنقرة، فضلاً عن تطمينات أخرى من جانب المسؤولين الأمريكيين بعدم قيام دولة كردية مستقلة في كردستان العراق في شماله مقابل تغيير الموقف التركي نسبياً، فقد بدأت تصريحات تركية رسمية تتحدث عن إمكانية سماح أنقرة للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة أنجرليك التركية ضد بغداد، ومع تصاعد الشكوك التركية في جدية الوعود والتطمينات الأمريكية وتكشف أمر الاتصالات المباشرة بين واشنطن وزعامات الأحزاب الكردية مما منح قيادات الأكراد في كردستان شمال العراق قدراً كبير من الجرأة في طرح فكرة استقلال دولتهم كما أدى إلى زيادة مخاوف تركيا من حدوث ذلك، حيث لمحت تركيا إلى عدم تهاونها بشأن صعود الأكراد في شمال العراق حتى لو اضطرها الأمر إلى التصادم مع أمريكا نفسها، هذا ما أدى إلى انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية من تصريحات المسئولين الأتراك، وهذا ما أدى إلى تفاقم العلاقات الثنائية أكثر بين البلدين. (عبد الفتاح، 2002، ص 141).

ومما زاد توتر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية غياب سياسة واضحة للولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي والتعاون مع أنقرة لتصفية عناصر حزب العمال الكردستاني التركي الذي يتواجد مقاتلوه في المناطق الوعرة في إقليم كردستان العراق، وقد اتهم بعض المسؤولين الأتراك آنذاك أكثر من مرة واشنطن بأنها لا تتعامل مع المشكلة عملياً ولا تتعدى معاملتها الوعود التي وعدت بها أمريكا لتركيا في محاربة حزب العمال الكردستاني بل وصل الحد إلى اتهام أمريكا من قبل تركيا بأن الحزب المذكور يدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة والمعدات العسكرية. (عبد ا ، 2009).

وازداد التوتر وحالة فقدان الثقة في بعض الأحيان بين تركيا وأمريكا في تلك المرحلة بسبب المواقف المختلطة والتصريحات غير المرحب بها من قبل السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، وبعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق من شماله بدلاً من الأراضي التركية شعر الأتراك بخطورة الوضع أكثر عندما عادت العلاقة

الوطيدة والقوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والأحزاب الكردية التي كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي قبل سقوط بغداد، وكذلك واجهت تركيا مشاكل أخرى من تداعيات الأزمة العراقية فهي تعتبر أن الاقتصاد الكردي بكردستان العراق أصبح يشكل تهديداً أكبر لأنها قد تزيد من قدرات الأكراد العسكرية، وذلك بعد أن أصبح الأكراد يحصلون على نسبة 13% من قيمة صادرات النفط العراقية وفقاً لاتفاقية النفط مقابل الغذاء آنذاك، مما قد دفع الأكراد للسيطرة على مزيد من حقول نفط العراق بالشمال كنتيجة من نتائج الحرب. وتعتبر تركيا بروز الأكراد في العراق اقتصادياً خطراً على أمنها القومي، وذلك لأن تركيا تبدي مخاوفها من دعم أكراد العراق إلى حزب العمال الكردستاني التركي مما يزيد الحزب المذكور من هيمنته داخل تركيا في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد التركي حالة من الركود، فمعارضة أنقرة للحرب تتجاوز مسألة الأكراد والخسائر الاقتصادية. (محمود، 2005).

كما تعتبر قضية الأكراد مسألة حساسة في تركيا وغير قابلة للنقاش، فالمحرك الأساسي للسياسة التركية هو الشعور القومي وهو أمر لا يسمح بالمطالبة للأكراد بحقوقهم. وكانت السياسة التركية تجاه الأكراد واضحة المعالم مهما تغيرت الحكومات إلى أن جاءت الحكومة ذات الطابع الإسلامي بقيادة أردوغان حيث كانت تسلك طريق الحكومات السابقة والتي لا تعترف بأن لتركيا قضية اسمها قضية الأكراد لا بل حتى كانوا لا يعترفون بوجود قومية كردية في تركيا، وكانوا (يسمونهم أتراك الجبال)، إلى أن تغيير حزب العدالة والتنمية سياسته الداخلية من خلال برنامجه الإصلاحي اعترف بأن لتركيا قضية اسمها مشكلة الأكراد وهي قضية ديمقراطية داخلية لدولة تركيا ويجب حلها عن طريق السبل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدما حاولوا كثيراً حل المشكلة بالطرق العسكرية. وكما صرح أردوغان في زيارة عام 2007 عندما ذهب إلى مدينة دياربكر معقل أكراد تركيا وعاصمتهم وقال من هناك «القضية الكردية في تركيا، هي قضية الديمقراطية، وهي قضيتي وسأحلها بالطرق السلمية». (دلي، 2007).

فقد لقيت خطوات حكومة أردوغان ترحيباً من الأوساط الداخلية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إن قضية الأكراد تشكل عائقاً

كبيراً أمام تركيا مع ازدياد السطوة الأمريكية وخاصة في سياستها العامة المتمثلـة في الحرب على الإرهاب تمثل مخرجاً لتركيا حيث حاول قـادة الأتـراك محاولـة إدراج الحركة الانفصالية الكردية ضمن الحركات الإرهابية خاصة المغضوب عليهم من أمريكا وكانت العلاقة السياسية بين تركيا وإسرائيل تستخدم كثيراً من قبل تركيا بسبب وجود اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن وضـع أمريكـا داخل العراق قد دفعها باهتمام لإنشاء كيان كردي مستقل وهو ما أضر بالعلاقـات التركية الأمريكية جداً وخاصة في مرحلة غزو العراق عام 2003، لـذا أجبـرت تركيا بتغيير سياستها الداخلية بالنسبة لحقوق الأكراد رغم المعارضة من الأحـزاب اليمينية اليسارية التركية والذين يتهمون حزب العدالة والتنمية بخرق مبادئ الدولـة التركية القومية العلمانية التي أسست على يد كمال أتاتورك، والتي كانت دولة قومية واحدة هي القومية التركية. (كايلي، 2008).

وفيما يخص موقف الرئيس أوباما من المسألة الكردية داخل تركيا فقـد أكّـد أوباما اتهاماته لحزب العمال الكردستاني بممارسة الإرهاب وتفهم واشنطن لمساعي أنقرة لتقويض نشاطاته ودعمها لتلك المساعي، مطالباً تركيا عدم التردد في الانفتاح على أكرادها، ورغم إشارته لبعض الخطوات التركية في هذا السياق إلا أنه اعتبرها غير كافية وطالب بالمزيد، كذلك التقى أوباما رئيس حزب المجتمـع الـديمقراطي الكردي، الذي فاز بغالبية بلديات المحافظات والمناطق الكردية جنوب شرق الـبلاد ليرفع رصيده من (56) إلى (98) بلدية على حساب حزب العدالة والتنمية الحـاكم، وذلك رغم علم أوباما بموالاة ذلك الحزب لحزب العمـال الكردسـتاني وبـرفض أردوغان الالتقاء بقيادته قبل أن يتخلّى حزب العمال عن الأسلحة، وفيما كان مقرراً لهذا اللقاء أن يستغرق ثلاث «دقائق» فقد امتد لقرابة عشر دقائق، قدم خلالها رئيس الحزب الكردي أحمد ترك صفحات عن مظلومية الـشعب الكـردي والانتهاكـات التركية بحقه ولذلك طلب من الرئيس الأمريكي دعم برنـامج الإصـلاح الـداخلي التركي والاعتراف بحقوق الشعب الكردي التي تتكون من عشرين بالمئة من الحجم السكاني لتركيا، وكما زعم أحمد ترك بأن أوباما وفّر عليه التعريف بنفسه، قائلاً إنه يعرفه وقدم نفسه على أنه صديق للشعب الكردي ويساند نضاله من أجل نيل حقوقه

شريطة أن يكون نضاله سلمياً ديموقراطياً وألا يكون بوسائل عنيفة عبر الحرب والكفاح المسلح. (عبد الفتاح، 2009).

ولذلك تحس الحكومة التركية بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق عام 2003 بدأت تفضل الدور الكردي لأكراد شمال العراق على الدور التركي في القضايا الأمنية الداخلية العراقية، رغم أن لتركيا علاقات إستراتيجية وحليفة قوية معها ولقد عبرت تركيا مراراً عن انزعاجها للتقارب الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وقادة أكراد العراق في شماله لذا كانت تنعكس تلك المواقف الأمريكية تجاه الأكراد سلباً على العلاقات التركية الأمريكية.

2.3 المحددات الخارجية:

1.2.3 التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل:

ترجع العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى عام 1949 عندما اعترفت تركيا بإسرائيل، وكانت أول دولة إسلامية تعترف بها، وحتى سنة 1963 كانت تركيا تنظر إلى إسرائيل باعتبارها إحدى الدول النامية التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، وحاولت تركيا إقامة علاقات متوازنة من منطلق واقعي مع كل من العرب وإسرائيل واتسمت سياستها بالتذبذب، لأنه في عام 1967 أعلنت تركيا رفضها ضم إسرائيل للأراضي العربية المحتلة غير أنها رفضت التصويت في الفترة نفسها على القرار الذي أدان إسرائيل باحتلال الأراضي العربية عام 1971، وعقب حرب أكتوبر 1973 اكتشفت أن مصلحتها تقتضي تحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط واحتجت في 1980 على قرار إسرائيل بضم القدس، وصعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال التركي في إسرائيل، كما اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها عام 1988 ولكن منذ بداية التسعينات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية انتعاشاً كبيراً. (صالح، 1996، ص79).

ساعد على ذلك دخول تركيا في علاقات إستراتيجية مع إسرائيل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 فقد تم التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي من أجل تمويل الجهود نحو مناهضة الأكراد إلى اتفاق ثنائي بين البلدين تم في شهر شباط

1996 مدته خمس سنوات تتجدد سنوياً. اعتبـرت هـذه الاتفاقيـة الإسـتراتيجية العسكرية ضربة للعلاقات التركية العربية، وقد اعتبر كثير مـن رجـال الـسياسة والمعلقين الاتفاقية وما تلاها من نتائج تحولاً كبيراً في مثلـث العلاقـات العربيـة التركية ـ الإسرائيلية:

1- ظهرت تركيا كما لو أنها تخلت عن سياستها التقليديـة فـي موازنـة العـرب بإسرائيل، حيث أعطت الأولوية في علاقتها في تلك المرحلة لإسرائيل.
2- على الرغم من أنه من المعروف جيداً عن أن الدولتين كان لهمـا العديـد مـن الاتفاقيات العسكرية والأمنية في الماضي فإنهما لم تتوصلا قطٍ إلى تحالف بمثل هذا الحجم والعمق وبمثل الدعاية الواسعة التي حصل عليها، وكان على تركيـا أن تأخذ الحساسيات العربية في الحسبان وهذا كان أهم ما يقيـدها، لأن لتركيـا مصالح تاريخية وجغرافية مع المنطقة العربية.
3- عكس هذا الانحياز مدى ضعف العالم العربي في مواجهة الدولتين الأخريين في المثلث كما عمق هذا الضعف على نحو إضافي، وأصبح على العرب في ذلـك الكفاح ضد قوتين غير عربيتين تعملان بانسجام ضدهم بدلاً من أن تعمـل كـل منهما بشكل منفصل عن الأخرى. (أوزكان، جنرو، 2008).

ومن أهم بنود الاتفاق:

1- السماح للطائرات الإسرائيلية القيام برحلات تدريبية في الأجواء التركية ومنها الحق في استخدام المطارات التركية.
2- القيام بمناورات عسكرية مشتركة.
3- التعاون في مجال التصنيع الحربي.
4- قيام إسرائيل بصيانة وتحديث الطائرات التركية من طراز (F4) وقيـام تركيـا بصيانة وتحديث الطائرات الإسرائيلية من طـراز (F16). (رسـلان، 1997، ص117).

والأسباب الرئيسة التي أدت إلى انتعاش كبيـر فـي العلاقـات أو التحـالف الاستراتيجي التركي مع إسرائيل في بداية التسعينات هناك عـدة عوامـل إقليميـة وداخلية ساعدت في تدهور العلاقات التركية بدرجة كبير مع دول الجوار العربـي

(سوريا والعراق) بسبب الخلافات حول قضيتي المياه والأكراد، وتعتبر محـاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتأثير علاقاتها مع اليونان بسب الاشـتباكات البحرية في بحر إيجة، هذا فضلاً عن العوامل الداخلية المتمثلة في نتائج الانتخابات التشريعية التركية في عام 1995 والتي أسفرت عن فوز حزب الرفـاه الإسـلامي وتزايد نشاط الأكراد في جنوب شرق تركيا، ومنذ عام 1991 قامت تركيـا برفـع تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفير كما أعلنت عن استعداها لبيع كميات هائلة من المياه لإسرائيل الذي يجري معظمه في الأراضي الـسورية والعراقيـة. (محمد، سليم، 2007).

وفي أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة ارتفع مستوى التعاون فـي كافـة المجالات الإستراتيجية سواء اقتصادية أو عسكرية أو صناعية، تؤكد أن العلاقـات التركية الإسرائيلية كانت ولا تزال تتسم بالقوة حتى بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وتعد العلاقات التركية الإسرائيلية الأكثـر تعقيـداً فـي الـشرق الأوسط، فبينما تحتفظ البلدان بتحالفات إستراتيجية عسكرية اقتصادية وثيقـة، فقـد اتسمت العلاقة بينهما بالتوتر والاضطراب فمنذ البداية عندما وصل حزب العدالـة والتنمية إلى السلطة أدرك الإسرائيليون ميل سياسة حزب العدالـة والتنميـة تجـاه منطقة الشرق الأوسط إلى صالح الفلسطينيين وأبدو قلقهم من علاقات أنقـرة مـع طهران، من جانبهم شعر الأتراك بالقلق من التقارير التـي تفيـد أن الإسـرائيليين يقومون بتطوير علاقاتهم مع كل من أكراد العراق ومنظمة "حزب من أجـل حيـاة حرة" في كردستان إيران والتي لها صلة بحزب العمال الكردستاني وجادلـت بـأن الإجراءات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غـزة تقـوض جهودهـا وجهود الآخرين للتوصل إلى السلام. (www.assabilonlin.net، 2009).

وكذلك ظهر التوتر في تلك المرحلة في العلاقات التركية الإسـرائيلية علـى خلفية تلك المواقف المتبادلة من قبل الجانبين التركـي والإسـرائيلي فـي أعقـاب الاتهامات المتبادلة لبعضهم البعض مما أدت التي انتقادات متبادلة للسياسة الثنائيـة، وكانت ساسة الأتراك تتهم إسرائيل بالدولة التي تنتهك حقوق الإنسان في فلـسطين وأما الساسة الإسرائيليين فقد اتهموا تركيا بسبب تحسين العلاقات الثنائية مع كلٍ من

إيران وسوريا، وحسب الرؤية الأمريكية أن الـدولتين إيـران وسـوريا يـدعمان الإرهاب. فلا يمكن تحليل العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حدود الأزمة الشرق أوسطية، حيث وصلت تلك العلاقات إلى أوجها فـي منتـصف تـسعينات القـرن الماضي، بعد عدة تحالفات واتفاقيات إستراتيجية عسكرية واقتصادية ما زال بعضها قائماً حتى هذه اللحظة رغم كل التغيرات الحاصلة في المنطقة ومن أهـم أسـباب استمرار تلك العلاقات:

1- حاجة تركيا إلى مثل هذه التحالفات العسكرية والاتفاقيات الإستراتيجية، وبمعنى آخر، إن تركيا مجبرة على تحصيل التكنولوجيا العسكرية من إسرائيل خاصـة في ظل امتناع الولايات المتحدة الحليفة الدائمة عن بيع السلاح إلى تركيـا، أو فرضها لجمارك مرتفعة.

2- السياسة الإسرائيلية تعد عاملاً مهماً في احتفاظ تركيا باتفاقيتها العـسكرية مـع إسرائيل حيث أن تلك السياسة لا تعير اهتماماً لاستخدام تركيـا الـسلاح ضـد منظمات "حزب العمال الكردستاني"، ومن ثم لا تمانع في بيع السلاح لتركيـا، على عكس الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي.

3- ويشكل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بعداً آخراً في العلاقـات التركيـة الإسرائيلية، وذلك بتأييده للموقف التركي المناهض للإبادة الأرمنيـة الـصادرة عن الكونغرس الأمريكي، لكي تحتفظ تركيا بعلاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل ويكون داعماً لها في المنطقة، وهو القانون الذي أيدته بيانات باراك أوباما فـي أثناء حملاته الانتخابية الرئاسية حيث أكد اعترافه بالحقوق التي يطلبها الأرمن. (أراس، 2009).

ولكن رغم كل ذلك وبعيداً عن مبالغة بعض وسائل الإعلام العربية في التوتر الحاصل في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية والتي لا تخلو من إسقاط الرغبات، فـإن المحللين الأتراك والإسرائيليين يتفقون مبدئياً على أن حالـة التـوتر القائمـة فـي العلاقات بين الطرفين لا تشير إلى تغيـر راديكـالي فـي العلاقـات التركيـة ـ الإسرائيلية كما أنه لا توجد أي إشارة إلى إلغاء الاتفاقات الإستراتيجية والارتباطات والتحالفات العسكرية والاقتصادية بين الجانبين وكذلك يمكن اعتبار هذا التوتر فـي

العلاقات بين الجانبين مؤشراً لنكوص مؤقت وتكتيكي فـي العلاقـات (التركيـة ـ الإسرائيلية) وليس تراجع استراتيجي، وتبقى العلاقـة التركيـة الإسـرائيلية قويـة واستراتيجية حسب تقدير محللين إسرائيليين وأتراك بين الـدولتين بـسبب وجـود مصالح مشتركة. (أبو هدبة، 2004).

وكذلك وبحسب المحللين السياسيين فإن مواقف تركيا الأخيرة رغم أنها مواقف مناهضة لسياسات القمع الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وآخر المواقف في حرب غزة ليس فقط إلا لتثبيت نفسها كقوة مركزية مؤثرة في آسـيا الوسـطى وتحـسين مكانتها في المفاوضات البطيئة المتواصلة بضمها إلى الاتحاد الأوروبي. (أبو هدبة، 2004).

وتنظر إسرائيل الآن إلى تركيا على أنها غدت حليفة لإيران وسوريا الداعمتين "لحزب ا " و"حماس" ومنذ عام 2002، ومع ضعف حكم العسكر في تركيا، ونزع "حزب العدالة والتنمية" بالبلاد نحو الأسلمة وتبدل السياسة إلى حد كبير، مع تراجع (الكمالية) وتحجيم دور الجيش في الانفتاح على الدولة العبرية، وتغيـرت سياسـة تركيا تجاه إيران وسوريا فلم تراع المزاج الإسرائيلي، حيث لم تعد طهران عـدواً ولا منافساً في الشرق الأوسط بل هي "شريك" ورأت تل أبيب فـي الإعـلان عـن مناورات تركية ـ سورية مع إلغاء المناورات مع إسرائيل، وتعزيز المكانة السورية في السياسة الخارجية التركية، وللمحور المتمثل بإيران "حزب ا وحمـاس" رغـم العلاقات التركية الإستراتيجية مع إسرائيل، لذا تعتبر تحسن العلاقة التركية مع العالم العربي بداية انفصال وجفاء مع إسرائيل، فما الذي فعلته تركيا للفلـسطينيين غيـر الكلام. السور الواقي هو بالبنية إليها "إبادة شعب" وعملية "الرصـاص المـصبوب" "جرائم الحرب" ولكن ما النتيجة؟ وهل تحرك جيشها ليمنع هدم الأقـصى وتهويـد القدس، بمعنى أن مواقف تركيا تأتي في صياغة جديدة لمصالحها وبداية لتوجه نحو الشرق الأوسط من خلال كسب عطف العرب. (نجم، 2009، ص20).

ويعد هذا الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل واحدة من أخطر الاتفاقات التي عقدت لحد الآن في إطار إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية وذلك يخدم المصالح الأمريكية ويضمن دوراً لتركيا إقليمياً بارزاً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط بمـا

يخدم مصالحها وأهدافها إقليميا ودوليا، إذ يوفر للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها هي الأخرى باعتبارها الطرف غير المباشر في الاتفاق من خلال علاقات التحالف التي تربطها الاتفاقية. (محمد، محمد سليم، 2007، ص56).

وكذلك يصعب تفسير تحرك تركيا تجاه الاتفاق على التعاون العسكري مع إسرائيل، إن لم يكن التحالف استراتيجي معه، خارج إطار إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة أوضاع منطقة الشرق الأوسط، رغم إنكار أمريكا دورها في إبرام الاتفاقية عن طريق الضغط على الدولتين إلا إنها تعمل بشكل ثنائي مع الدولتين في المجال الأمني في الشرق الأوسط. (محمد، محمد سليم، 2007، ص58).

لذا فإن الاتفاقية الثنائية الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل قد تنعكس إيجابيا على المصالح الأمريكية في المنطقة وكذلك فإن التوترات الأخيرة بين تركيا وإسرائيل تلقي بظلالها وتنعكس سلبياً على المصالح الأمريكية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

إذاً ليس من مصلحة الولايات المتحدة حدوث توتر أو شرخ في العلاقات التركية الإسرائيلية لأنها تربط أمريكا بعلاقات إستراتيجية وتحالفات مع الجانبين التركي والإسرائيلي وتعتمد أمريكا كثيراً على دور الدولتين في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية الإستراتيجية وأن أي شرخ بين الدولتين تركيا وإسرائيل قد ينعكس سلباً على تلك المصالح.

2.2.3 قضية فلسطين والشرق الأوسط:

لقد كان موقف الدولة التركية من القضية الفلسطينية مثار جدل وخلاف متواصل بين الدول العربية وتركيا، وذلك لأن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بالدولة اليهودية عام 1949 في الوقت الذي كان العالم الإسلامي والعربي يرفضون وجود إسرائيل ويدعون لإزالتها. (أبو حمدي، 2007، ص118).

بالرغم من تغير الحكومات التركية واحدة تلو الأخرى بقيت المواقف التركية من القضية الفلسطينية غير واضحة وغير حاسمة بسبب علاقاتها الإستراتيجية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بحجة وجود مصالح اقتصادية وأمنية للبلدين، إلى أن جاء للسلطة حزب العدالة والتنمية في عام 2002 وشهدت السياسة الخارجية التركية تغيرات عديدة في التوجهات والتحركات باتجاه قضايا الشرق الأوسط وخاصةً قضية الشعب الفلسطيني وذلك استناداً إلى تعدد العلاقات الخارجية وعدم حصرها في محور واحد، ما حول تركيا إلى مركز مهم وله دور في رسم السياسة الدولية. (تركماني، 2009).

وتوضحت المواقف الإيجابية التركية تجاه القضية الفلسطينية علناً عندما استشهد "الشيخ أحمد ياسين" حيث صرح أردوغان رئيس الوزراء التركي قائلاً أن إسرائيل دولة إرهابية وكانت تركيا من أوائل الدول الإسلامية والعربية التي أدانت الجريمة رغم العلاقة الإستراتيجية والقوية ووجود مصالح مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه أول إدانة مباشرة من الحكومة التركية بزعامة حزب العدالة والتنمية لجرائم إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني خلافاً لزعماء الأحزاب التركية الذين سبقوه في حكم تركيا. (العلاف، 2008).

ولقد برزت تركيا كواحدة من الدول التي نددت على الصعيدين الرسمي والشعبي بالعدوان الإسرائيلي على غزة ولا شك أن التاريخ سيذكر لتركيا وقوفها إلى جانب أهالي غزة في تصديهم للعدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

فعندما هاجمت إسرائيل غزة حمل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل المسؤولية، شأنه في ذلك شأن العديد من السياسيين المسؤولين الأتراك وهذا الموقف قد لا يبدو استثنائياً، لأنه سبق لأردوغان أن انتقد إسرائيل بنفس الطريقة رداً على اعتدائها السابق على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولكن الجديد هذه المرة أن أردوغان اعتبر الهجوم على قطاع غزة بمثابة ازدراء لتركيا، لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، لهذا جاء الرد التركي في هذا السياق بتعليق الوساطة وقام اردوغان

بتكثيف لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل لوضع وقف مأساة الشعب الفلسطيني في غزة، وزار أردوغان كل من الأردن وسوريا في عام (2009م). وإن هذا الرد والسلوك للمواقف التركية إذا كان يدل على شيء، فإنه يدل على المستوى العالي الذي بلغه الانخراط التركي في متابعة القضية الفلسطينية، وبدأت القضية الفلسطينية تحتل مكاناً مركزياً في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الموقف الذي تبنته تركيا مؤخراً يمثل خطاً سياسياً جديداً لها في المنطقة بنظرة أمريكية إلا أنه لا يعد جديداً بالنظر إلى الحساسية الخاصة التي كان يمتاز بها الموقف التركي تجاه هذه القضية. (أراس، 2009).

ولقد تركز الموقف الرسمي التركي في حرب إسرائيل على غزة على ثلاثة خطوط وهي:

1- التصريحات التي حملت إسرائيل مسؤولية تدهور الأوضاع، حيث انتقد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الوحشية الإسرائيلية بأقسى العبارات إذ قال إن إسرائيل ستغرق في دموع أطفال غزة.
2- وعلى الصعيد العملي تحركت تركيا منذ اللحظة الأولى لوقف العدوان وتحقيق وقف إطلاق النار وفتح المعابر إلى غزة وإرسال المساعدات الإنسانية وقد قام لهذه الغاية بجولة إلى الدول العربية المعنية سوريا، والأردن، ومصر والسعودية.
3- وعلى الصعيد الشعبي كان الشعب التركي واحداً من أكثر الشعوب تحركاً ودفاعاً عن غزة منذ اليوم الأول للعدوان، وانتفضت تركيا من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وتعددت التظاهرات في كل المدن ورفعت شعارات "الموت لإسرائيل" وأن هذه المواقف المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني من قبل الحكومة التركية وشعبها في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية قد حولت القضية الفلسطينية الآن إلى قضية مركزية على المستويين الشعبي والرسمي في تركيا، على الرغم من تضررها على الصعيد الاقتصادي والسياسي مع حلفائها الغربيين وإسرائيل مما أدى إلى حدوث شرخ في علاقتها مع هؤلاء الحلفاء. (أراس، 2009).

وشهدت مواقف تركيا الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية تحولاً كبيراً تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، حيث كانت تركيا تضع دائماً علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع إسرائيل على قائمة أولويات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، ولعل خروج أردوغان رئيس الوزراء من الجلسة التي كانت تجمعه مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيرز في مؤتمر دايفوس في شهر نيسان 2009 أبرز دليل على التحول الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية، ولعل هذه التغيرات وازدياد التعاطف التركي مع القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى في الشرق الأوسط ما هو إلا تحول واضح في السياسة الخارجية التركية وهي سياسة تقوم على أساس التوازن في علاقاتها الخارجية في المنطقة برمتها. (عيد، 2009).

وأخذت القضية الفلسطينية تحتل موقعاً مركزياً في السياسية التركية تجاه الشرق الأوسط، فإن الموقف الجديد لصانعي السياسة الخارجية التركية، يفهم ضمن سياق تحمل تركيا مسؤولية خاصة إزاء القضية الفلسطينية، فضلاً عن اعتبارها فرصة مناسبة لبناء دور تركي فعال ومؤثر في الشرق والغرب بعد تراجع الدور الأمريكي الحليف الرئيسي لتركيا وعودة نفوذ الصين وروسيا إلى الساحة الدولية وخاصة منطقة الشرق الأوسط. (نجم، 2009، ص19).

أما الدور السياسي لتركيا في عموم الشرق الأوسط، فإن تركيا تعد المنطقة من أهم العوامل المؤثرة جيوبوليتكياً على سياسة تركيا الخارجية، فقد اتسمت السياسة التركية بوجه عام بعدم القدرة على فرض إرادتها السياسية أو المشاركة في صنع القرارات الخاصة بالمنطقة، حيث لم تلق المحاولات التركية الرامية إلى الخروج من هذا الوضع خلال العقود المنصرمة إلى أي تجاوب مباشر مع الدول المجاورة، لا بل ردود فعل سلبية بسبب فقدان الثقة المتبادلة في ضوء ثقل وطأة العامل التاريخي، وعلى جانب آخر كانت تركيا تقترب إلى منطقة الشرق الأوسط عند حدوث تناقضات إقليمية تمس المصالح الوطنية للطرفين أو عندما يقع تصادماً مهماً سطحياً ومؤقتاً في علاقاتهما مع الغرب خصوصاً أن أهمية تركيا أخذت تتحدد في ضوء اعتبارات الأمن الأوروبي بما أضفى عليها عدم القدرة على تكييف سياسات إيجابية نحو الشرق الأوسط. (خضر، 2009).

وحول رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة التركية الجديدة إزاء قـضايا الشرق الأوسط فقد أثارت التطورات الأخيـرة فـي مواقفهـا المعاديـة للـسياسة الإسرائيلية وتعاطف مع القضايا العربية ومنها قضية فلسطين وتطوير علاقاتها مـع إيران وسوريا، تساؤلاً حول السياسة الخارجية لتركيا ودفع هـذا التوجـه التركـي المتناقض مع الإجماع الغربي إلى استنتاجات خاطئة لدى صناع القرار وغيرهم من المراقبين، مفادها أن تركيا لم تعد شريكاً يعتمد عليه أو أن بوسعها القيـام بـدور: "الوسيط النزيه" في النزاعات في الشرق الأوسط، فكان تواجد (خالد مشعل) رئـيس المكتب السياسي لحركة حماس في تركيا والعلاقات التركية مع حماس تسببت فـي إغضاب كل من واشنطن وتل أبيب التي تجمعها علاقة إستراتيجية مع أنقرة، ومـع ذلك فمن المهم طرح بعض الأسئلة: هل فقدت تركيا دورها كمنفذ للسياسة الخارجية الأمريكية وما إذا كانت تركيا "تميل" باتجاه الشرق الأوسط؟ لا يوجد شـيء غيـر مألوف حول توجه أنقرة تجاه منطقة الشرق الأوسط ولاعتبار تركيا جـسراً مهمـاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تربط بين الـشرق والغـرب رغـم كـل التساؤلات وتواجد السياسة الخارجية الموجه نحو الشرق الأوسـط مهـم للولايـات المتحدة الأمريكية. (الغريب، 2009).

فعلى صعيد مجموعة من القضايا المهمة في الشرق الأوسط ابتداء من العـراق ومروراً بإيران وانتهاء بإحلال السلام في الشرق الأوسط فإن السياسات التركية في هذه المرحلة تتفق بشكل عام مع سياسات الولايات المتحدة بشكل غير مباشـر بـل تنفـذ السياسة الأمريكية بذاتها، فقد دعمت تركيا لفترة طويلة تكوين فيدرالي في العراق فـي عهد تورکوت أزال الرئيس التركي الأسبق، كما أن ازدهار العلاقات بين أنقرة وأربيل، وتكوين إقليمية كردية بالتكامل مع انخراط تركيا اقتصادياً في كردستان شمال العراق، من شأنه أن يزيل أحد العقبات الهامة أمام سياسة واشنطن تجاه العراق.

أما بخصوص العلاقات التركية مع إيران وسورية فهي مـن وجهـة النظـر الأمريكية تعتبر الأكثر إثارة للجدل في علاقات أنقرة مع منطقة الشرق الأوسط ومع أنه كثيراً ما تستخدم تركيا هذه العلاقات باعتبارهـا مؤشـرات واضـحة للأجنـدة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فإن علاقات أنقرة مع كل من دمـشق وطهـران

تعود لنهاية التسعينات وأوائل الألفية الجديدة أي قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى أعلى السلطة في تركيا. (www.assabillonline.net, 2009).

ويؤدي التقارب الإيراني التركي إلى حدوث إحراج لتركيا أمام حلفائها الأمريكيين والأوروبيين ويضعها في مواجهة المجتمع الدولي الذي يشدد حصاره على طهران، لعدم امتثالها للإدارة الدولية التي تطالبها ببرنامجها النووي، وعملية تخصيب اليورانيوم، ولكن الوضع التركي الاقتصادي لا يسمح لها أن تتخلى عن مستوى التبادل التجاري مع إيران (10 بلايين دولار) سنوياً، وكذلك تستعمل تركيا علاقاتها السياسية مع إيران كورقة ضغط في سياستها الخارجية تجاه الغرب وإسرائيل لإثبات دور تركيا المهم في حل قضايا الشرق الأوسط، رغم أن الأتراك كالعرب غير مطمأنين للسياسات والاختراقات الناشطة لإيران في (العراق ولبنان وفلسطين) وعلاقاتها الإستراتيجية مع سوريا، خاصةً في السنوات الأخيرة، فغالبية التحليلات والتقارير حول الأزمات المتفاقمة في كل من العراق ولبنان وفلسطين تشير إلى أن جزءاً كبيراً من الأحداث ذو منشأ إيراني، وعليه تحاول تركيا أن تبرز نفسها على أنها جزء من محور الاعتدال، المشكك والقلق والمتوجس من السياسة الإيرانية المتغلغلة في أزمات الدول الثلاث المشار إليها والسعي التركي يتمحور لإيجاد دور لأنقرة في المنطقة برمتها وكما أسلفنا سابقاً أن هذا التحرك التركي يوازي المصالح الأمريكية. (أوسي، 2008).

ويساعد تركيا في تحقيق ذلك خاصةً في الآونة الأخيرة بعد ما جاء إلى السلطة إدارة جديدة وبسياسة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة باراك أوباما ذلك علناً في أول زيارة له لدولة إسلامية وهي تركيا في 2009/4/4، عندما أشار إلى الدور المهم لتركيا في الشرق الأوسط، وبعد ذلك نرى في الآونة الأخيرة بأن تركيا تقوم بتسفير مشاكلها مع الجارة إيران، بعدما زار رجب طيب أردوغان إيران في أواخر شهر تشرين الأول 2009 وقد دعم بعض المواقف السياسية لإيران ومنها حق امتلاك إيران المفاعل النووي للمسائل السلمية.

فإن أهم الانعكاسات التي أدت إلى تأثير سلبي حول القضية الفلسطينية على العلاقات التركية الأمريكية بدأت عندما اعترفت تركيا بحركة حماس ممثلاً شرعياً

بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وكان ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، ولقد حاولت تركيا أن تستغل بوابة حماس للدخول عبرها إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط، لذا أدت دورا مزدوجا على خطي حماس وإسرائيل وهو ما أزعج الولايات المتحدة الأمريكية واعتبرت هذه الخطوة من تركيا بأنها خطوة انفرادية وغير مبنية على أساس علاقة الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وأمريكا. (نور الدين، 2008، ص310).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية أول مره في 2002 إلى السلطة في تركيا كان الانفتاح على العالم العربي والإسلامي أحد السمات الواضحة لسياسة تركيا الخارجية ولا سيما مع سوريا وإيران والسعودية، مع تقليل ملموس في العلاقات مع إسرائيل، ويبدو أن هذه الخطوة قد سببت لتركيا أزمة واختلاف في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن سوريا وإيران كانوا على قائمة الإرهاب الأمريكي في ذلك الحين مما أثّر على العلاقات التركية الأمريكية وتعتبر أمريكا التقارب التركي مع كل من إيران وسوريا خروجاً عن إطار العلاقات الثنائية الإستراتيجية للبلدين اتجاه الشرق الأوسط. (نور الدين، 2008، ص310).

3.2.3 مخاوف من إيران:

يصح القول بأن العلاقات التركية الإيرانية ليست حميمة ولا عدائية ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة إزاء الصراع (العثماني - الصفوي)، وأسباب معاصرة تتعلق بالأيدلوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما في آسيا الوسطى والشرق الأوسط بالإضافة إلى القضايا المشتركة عبر الحدود.

تعود مخاوف تركيا من الدور الإيراني بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 كانت تركيا العلمانية تعتقد أن إيران الراديكالية تشكل خطر على نظامها العلماني، وأن إيران تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا، أما إيران ترى أن الحكومة التركية تحارب نشاط الحركات الإسلامية والإسلام وذلك باسم "حماية مبادئ العلمانية" للدولة التركية وترى أيضاً بأن علاقات تركيا المميزة مع الولايات المتحدة

الأمريكية وإسرائيل تشكل خطراً على أمن إيران وأن مجمل سياسة تركيا تشكل تحدياً للسياسة الخارجية الإيرانية (دلي، 1999).

ولوحظ في عام 2000 و2001 أن مشكلات بحر قزوين وأذربيجان والأكراد أبرز الملفات في العلاقات التركية - الإيرانية فقد وجدت الدولتان نفسيهما في صراع حول أذربيجان، كما أثار النفوذ المتنامي لإسرائيل في منطقة القوقاز وبحر قزوين حفيظة إيران أيضاً، وقد اعتبرت طهران أن تل أبيب أحد أهم المستفيدين من خط أنابيب (باكو - جيهان) الذي كان يجري العمل فيه آنذاك، في السياق نفسه كانت التدريبات العسكرية المشتركة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، تثير غضب إيران وتعتبر تلك المناورات والتدريبات المشتركة بين (تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة) تهديداً لها، وكذلك كانت تنظر إيران بقلق أيضاً إلى إمكانية حدوث تعاون بين تركيا والولايات المتحدة في حالة غزو الأخيرة للعراق آنذاك، وفي أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003، مما أدى إلى التنافس في هذه المرحلة بين إيران وتركيا فعلى الرغم من أن إيران انشغلت رغم محدودية القدرة على العمل بالتخطيط لقيام حكومة مستقلة ملائمة في العراق بسبب الوجود الأمريكي الكبير بعد سقوط النظام العراقي في ذلك الحين، ومحاولة الحد من فرض تركيا سيطرتها على النفط في كردستان شمال العراق، وعلى الرغم من ذلك أعربت كل من إيران وتركيا عن مخاوف مشتركة على السواء، وشعور بالقلق إزاء إمكانية ظهور كيان كردي في شمال العراق. (أراس، 2009).

وفي نوفمبر تشرين الثاني 2002، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وهي نفس المرحلة التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحضر لحربها على العراق، فواجهت صعوبات سياسية كبيرة في بدايات حكمهم، وكانت أول مهام حكومة أردوغان في تلك المرحلة من الحكم هي عرقلة محاولات الولايات المتحدة كسب تأييد تركيا في الحرب على العراق، بغرض تعقيد مهمتها العسكرية وحرمان القوات الأمريكية من جبهة في شمال العراق كانت تراهن عليها كثيراً وبذلت من أجلها جهوداً متواصلة باءت بالفشل في نهاية الأمر، بعد تصويت البرلمان ضد المصالح الأمريكية، ولم تكن عجرفة الولايات المتحدة الأمريكية خلال

المفاوضات بعيدة عن هذا الفشل، وفيما كانت الولايات المتحدة تحضر لحربها على العراق، فإنها في الوقت نفسه كانت تحاول فرض عزلة دولية وإقليمية على إيـران وتحرص على منع طهران فرض أي ممارسة نفوذ غير مرغوبة فيها على شـيعة العراق، واستخدمت واشنطن في ذلك الضغط وسائل متعددة منها تـشجيع جماعـة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، والحديث عن مساعدات إيران لحزب ا اللبناني باعتبارها (تشجيعاً للإرهاب)، على الرغم من اختلاف الدوافع والأسباب والتوقعات بتوتر العلاقات التركية الإيرانية إلا أن الدولتين اتخذتا موقفاً متقارباً مـن الحـرب العراقية، لم يكن مرحباً بالولايات المتحدة، ولا متوقعاً، بخلاف موقف بعض الـدول الأخرى في المنطقة. (أولسون، 2004).

إن التقارب والمواقف المشتركة بين تركيا وإيران قد أحرج تركيا أمام حلفائها الأمريكيين والأوروبيين ووضعت تركيا في مواجهة المجتمع الدولي، الـذي يـشدد حصاره على طهران لعدم امتثالها للإرادة الدولية التي تطالبهـا بوقـف برنامجهـا النووي، وعملية تخصيب اليورانيوم، رغم أن الأتراك كـالعرب، غيـر مطمـأنين للسياسات والاختراقات الناشطة لإيران في العراق ولبنان وفلسطين، وخاصـةً فـي الآونة الأخيرة، فغالبية التحليلات والتقارير المتعلقة بالأزمات المتفاقمة في كل مـن العراق ولبنان وفلسطين، تشير إلى أن جزءاً مهماً منها ذو منشأ إيرانـي، وعليـه تحاول تركيا أن تبرز نفسها على أنها جزء من محور الاعتدال، والـسعي التركـي يتمحور حول إيجاد دور لأنقرة في المنطقة، يزاحم النفوذ الإيراني المتنـامي الـذي يؤدي إلى المخاوف والقلق المتوجس من الدور الإيراني المتغلغل في أزمات الـدول الثلاث المشار إليها ومنطقة الشرق الأوسط بأكمله. (طهري،2008).

بعد أن نجح الأتراك والأمريكيون في تقويض نفوذ إيران في جمهوريات آسيا الوسطى، حيث ركزت إيران في مساعيها على عاملي الدين والتاريخ المشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى، وركزت تركيا على البعد القـومي والعرقـي واللغـوي والثقافي المشترك بينها وبين تلك الدول، إلى عدم ثقة أنقـرة بنيـات طهـران، أن الخيار التركي في التقارب مع إيران وكأنه فيه من المجازفة ما فيه، في حال لو كان هذا الخيار استراتيجياً وغير قابل للتفاوض والمقايضة، كما عبر عن ذلك أردوغـان

بقوله: "إننا ننطلق في علاقتنا مع إيران وفق مصالحنا ولا نسترعينا مصالح الآخرين" في إشارة منه إلى التحذيرات والتنبيهات الأمريكية في هذا الخصوص، وإن كان هذا الخيار تكتيكياً لغرض الضغط السياسي على الغرب لإجباره على قبول عضوية تركيا في النادي الأوروبي وقبول واشنطن اشتراطات أنقرة في ما يتعلق بالوضع العراقي عموماً والكردي منه خصوصاً آنذاك، فقد يكون هذا الرهان والخيار رابحاً مع الأخذ في الاعتبار، أن طهران لن تدخر وسعاً في إحداث شرخ بين واشنطن وأنقرة. (أوسي، 2008).

يتبين بأن تركيا تستغل علاقاتها مع الجارة إيران رغم الاختلاف والتباين الحاد بين المسارات السياسية للدولتين كورقة ضغط على حلفائها الغربيين لكي لا يهمش دور تركيا في قضايا منطقة الشرق الأوسط وكذلك بسبب سياسة التوازن الجديد التي تمارسها حكومة أردوغان في توسيع علاقات تركيا مع جميع دول المنطقة، ذلك على الرغم من المواقف الإيرانية في بعض القضايا ودعم زيارة الأخيرة لأردوغان إلى إيران في شهر تشرين الأول عام 2009 لتعزيز العلاقات المشتركة بين البلدين، صرح وزير خارجية تركيا دواد أوغلو بأن العلاقات التركية مع إيران جوهرية ولا بد من تطويرها وأنها تسلك نفس السياسة التي تمارسها إيران بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط وترفض السياسة الإسرائيلية من الاستيطان والحصار المفروض على غزة والسياسات الإسرائيلية في القدس وغزة. (أوسي، 2008).

وان المسألة الأساسية التي تقرب تركيا وإيران على حسب الولايات المتحدة الأمريكية هي حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، فمنذ الغزو الذي قادته واشنطن عام 2003 على العراق، ازدادت الصدامات بين حزب الحياة في كردستان إيران وهو على صلة مع حزب العمال الكردستاني التركي مع الجيش الإيراني وفي عام 2006 شهد خمس عشرة حادثة ودفع تركيا للتحالف مع إيران لكي يقضيا سويا على الحركتين الحزبين في بلديهما ولأن الولايات المتحدة الأمريكية وعدت تركيا أن تقف أمام هجمات حزب العمال الكردستاني التي تأخذ الملاذ الآمن في العراق، ففي عام 2005 زارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس أنقرة، حيث ألقت خطابا حول الجهود الأمريكية – التركية المشتركة لمحاربة

الإرهاب، متعهدة بتوفير الدعم لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ولكن في اليوم ذاته قصفت طهران معسكرات لحزب العمال الكردستاني داخل العراق ونجحت في خطف الأضواء من "رايس" الأمر الذي سرعان ما لاحظته الصحف التركية، التي أشارت أحداها إلى ان " الأمريكيين يتحدثون، بينما الإيرانيون يفعلون" وفي ضوء هذه العوامل لم يكن من قبيل المفاجأة ان يكشف استطلاع الرأي المعني بالتوجهات عبر الأطلسي عام 2006 ان 43% من الأتراك لديهم انطباع إيجابي عن إيران، بينما أعرب 20% فقط من مشاعر مماثلة تجاه واشنطن. في الواقع ينبغي النظر إلى الجهود الإيرانية ضد حزب الحياة الكردستاني باعتبارها تحديا كبيرا للسياسة الأمريكية الرامية للحفاظ على الميول الغربية لتركيا، وكذلك المسافة الفاصلة بينها وبين إيران. (كاجاباتي، ارجلو، 2007).

وتعبر الخطوة التركية نحو توطيد علاقاتها مع الجارة إيران مخالف للشراكة الإستراتيجية التركية الأمريكية في تلك المرحلة وأضافت شرخا آخر في العلاقات الثنائية الإستراتيجية التركية – الأمريكية في عهد بوش الابن.

4.2.3 تزايد وتصاعد النزعة القومية الكردية منذ عام 1991:

تعد المشكلة الكردية واحدة من المشكلات المتشعبة والمعقدة في داخل تركيا منذ تأسيس الدولة التركية من قبل كمال أتاتورك، حاولت تركيا وما زالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد سمتهم "بأتراك الجبال" إلا أنه وعقب حرب الخليج الثانية، وانحسار السلطة المركزية عن كردستان شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية وظهور النزعة القومية الكردية في الداخل والخارج وأصبحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففي الداخل تعددت عمليات حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يخوض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ آب عام 1984 وقد وصلت ضحايا هذه الحرب من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل حتى الآن. وفي خارج الحدود التركية أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق حيث

كانت تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة مستقبلاً على أكراد تركيا. (دلـي، 1999، ص47).

ورغم أن تركيا شاركت في قوات الحماية الدولية التي تركـزت فـي قاعـدة أنجرليك التركية في عام 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمـات محتملـة ضدهم من قبل النظام العراقي السابق، وحرصت تركيا على تبنـي سياسـة أكثـر مرونة وانفتاحاً من قبل إزاء الأكراد في مناطقها (الجنوبية ـ الـشرقية) فقـد أقـر البرلمان التركي عام 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم (2932) الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد (141 ـ 142 ـ 163) من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الإيديولوجيـة، المقصود بذلك إنشاء أو انتماء إلى أحزاب دينية أو يسارية وكذلك لغرض امتصاص النزعة القومية الكردية في داخل تركيا. (معوض، 1994، ص124).

إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية، فقـد تفاقمـت المـشكلة الكرديـة وازدادت النزعة القومية الكردية في الداخل التركي مستفيدين من أحداث حرب الخلـيج 1991 والتغير السياسي الذي حدث داخل العراق وحصول أكراد العراق على فرصـة تكوين كيان سياسي كردي في شمال العراق. ووسعت المشكلة دائـرة الانقـسام بـين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتـصادية والاجتماعيـة وحدوث نزاعات قومية بين الأكراد والقوميات الأخرى في داخل تركيا ممـا أدى إلـى زيادة العمليات العسكرية الحكومية التركية ضد حزب العمال الكردستاني وبـذلك زادت تكلفة الخزينة التركية سنوياً نحو (10) مليارات دولار. (عوني، 1998، ص41).

أما على المستوى الخارجي فقد أدت المشكلة الكردية إلى مزيد من التوتر فـي العلاقات مع سوريا وإيران حيث كانت تركيا تتهم بدعم حزب العمال الكردسـتاني في حربه ضد الدولة التركية مطالباً حقوق شعبه، كما أن الاجتياحـات العـسكرية التركية المتكررة لكردستان شمال العراق بهدف ضرب مواقع الحـزب المـذكورة وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحـدود العراقيـة التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سوريا بالدرجة الأولـى والعـراق وإيران بالدرجة الثانية، إن السياسة التركية في ذلك الحين تجاه المـشكلة الكرديـة

ونزعته القومية كانت تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجـود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم الأساليب العسكرية في الداخل، تقـوم بـدور حماية أكراد العراق وتقيم مع الأحزاب الكردية في كردستان شمال العراق أشـكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وكانت ترعى جهود الوساطة السلمية بين الحـزبين الكرديين والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحـاد الـوطني الكردسـتاني وكانت تهدف تركيا من وراء هذه السياسة إلى:

أولاً: تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيـا مـستغلة خلافـات الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، وحزب العمال الكردستاني في تركيا لكـي توقف النزعة القومية الكردية في تركيا.

وثانياً: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها للقيام بدور إقليمي، ولكن الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات جيرانها (إيران، والعراق، وسـوريا) آنذاك. (الكيلاني، 1994، ص7).

وفي الواقع كانت الخطوات التركية في التعامل مع النزعة القومية الكردية في تلك المرحلة بعد عام 1991 بمثابة مشروع وقائي الهدف منه هو قطع الطريق على إقامة الدولة الكردية في إقليم كردستان التركي ومد النزعة القومية الكرديـة داخـل تركيا، خاصة بعد تنامي النزعات الانفصالية لدى الأكـراد فـي تركيـا وتـصاعد الهجمات المسلحة التي يشنها حزب العمال الكردي على القوات التركية في جنـوب شرق الأناضول.

كانت تركيا تخشى من أن حصول أكراد العراق علـى مزيـد مـن الحقـوق والاستقلالية يمكن أن يشجع أكراد تركيا الذين يفوقون أكراد العراق كثيراً من حيث العدد على رفع سقف مطالبهم والمطالبة بمزيد من الحقوق على غرار أكراد العراق وهو ما ترفضه تركيا بشدة. (حمو، 2007، BBC).

إن تزايد النزعة القومية الكردية قد قطع شوطا أكبر عنـدما دخلـت القـوات الأمريكية إلى العراق عام 2003 وزادت تردي العلاقات التركية – الأمريكية، حيث توترت العلاقات بين الجانبين جراء رفض تركيا دخول القوات الأمريكيـة للعـراق

عام 2003. وشكلت الإطاحة بالنظام العراقي السابق بداية حقيقية جديدة من الرخاء للأكراد، رغم ما صاحبها من تنامي المخاوف السياسية، ففي الوقت الـذي سـقطت باقي أجزاء العراق في هوة الصراع، تمتع إقليم كردستان العراق باستقرار نـسبي، بدءا من عام 2005 حيث بدأت الاستثمارات الأجنبية في الظهور بالإقليم، ممـا زاد من مخاوف تركيا في تطور الإقليم وبالتالي أدى الوضع إلى تكوين دولة كردية في شمال العراق وكانت تركيا تلقي اللوم والعتب على الأمـريكيين مـن ان الولايـات المتحدة تفضل حقوق الأكراد على حقوق الإقليمية التركمانية الموجودة في العـراق، وحاولت تركيا من خلال تهديدها في ذلك الحين الإقليم الكردي في اجتياحها بذريعة ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في عام 2007 إلا أنها لـم تـلاق الـدعم والترحيب من قبل الولايات المتحدة بل لقيت بالانتقاد من قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكية لأنها لا تريد زعزعة المنطقة الكردية وهي المنطقة الوحيدة في العـراق التي يسهل فيها الاستقرار والأمن فانعكست المواقف المتبادلة من قبل الجانبين سـلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك المرحلة، وهي مرحلة مـا بعـد حـرب 2003. (خضر، 2009).

ومن المؤكد ان نجاح الحكومة الإقليمية الكردستانية في البقاء بصورة ظـاهرة أثّر على نظرة الأكراد في داخل إيران وسوريا وتركيا إلى أنفسهم وعلاقـاتهم مـع الدول التي يقيمون بها مما أدى إلى زيادة النزعة القومية الكردية في تلـك الـدول وهذا ما تخشى منه تركيا.

لذا فإن القضية الكردية هي أكبر عائق أمام تحسن العلاقات التركية الأمريكية حيث أصبحت لأمريكا مصالح مع الأكراد ولا يمكن الاستهانة بدورهم في المـشكلة العراقية ولأن تركيا تحس أن الدور الكردي في السياسة الأمريكية هو على حـساب تركيا.

5.2.3 الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

بدأت المسيرة الطويلة التركية نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عام 1987 حين قدمت الحكومة التركية التي كان يرأسـها آنـذاك "تورجـوت اوزال" بطلـب انضمام إلى المجموعة الأوربية. (ماركو، 2002، ص49).

وان إحدى خصوصيات الطلب التركي في الانضمام للاتحاد الأوروبي هي أنه قد تم تقديمه في زمن الحرب الباردة، ولكن تم تجميد الطلب التركـي عـام 1989، وان تركيا ومنذ بداية الحرب الباردة قد عقدت روابط وثيقة مع الكتلة الغربية بقبولها أن تكون مستفيدة من خطة مارشال، فهي دعم للاقتصاد الأوروبـي بعـد الحـرب العالمية الثانية وان تدخل المجلس الأوربي وان تصبح عضوا فـي حلـف شـمال الأطلنطي في ذلك الحين.

واستمرت تركيا بتحركاتها نحو الانضمام الأوروبي حتى فيما بعـد الحـرب الباردة وتحول العالم إلى القطب الواحدة، ففي عام 1999 يمكن التأريخ لبداية مرحلة الأوربيين في تركيا، مع قبول الاتحاد الأوربي في قمة هلسنكي عام 2002 تركيـا "عضواً مرشحاً" فقط للانضمام إليه كانت هذه الخطوة تاريخية، وبخلاف مـا كـان يقال بان تركيا ليست أوروبية وعاصمتها تقع خارج أوروبا، قمة هلـسنكي أقـرت لأول مرة في بيان رسمي بأوروبية تركيا بمجرد قبولها "عضواً مرشحاً" في خلاف الرفض المطلق من الغرب لاعتبار تركيا تقع في خارج القارة الأوروبية من قبـل. (نور الدين، 2008، ص191).

وفي قمة كوبنهاغن للاتحاد الأوربي عام 2004 وضع أمـام تركيـا بعـض الشروط باسم "معايير كوبنهاغن" تحتوي على إصلاحات سياسية اقتصادية مع وضع الشروط المطروحة من قبل البيت الأوربي في قمة كوبنهاغن عـام 2004 لقبـول تركيا في عضوية الاتحاد وفي العمق تبدو أسباباً مرفوضة في المدى المنظور وأهم أسباب الرفض هي:

1. الاختلاف الحضاري وتباينه بالرغم من الاختلاف الحضاري بين تركيا وأوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتى الآن تقتصر عضوية الجماعة الأوروبية على دول أوروبا إضافة إلى أن الجماعة الأوروبيـة تـشكل

تكتلا لمجتمعات ذات قيم ثقافية وسياسية واجتماعية مشتركة ومختلفة عن تركيا، والكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا غير أوروبا رغم ان جـزءا منها يقع داخل أوروبا. (دلي، 1999).

2. العلاقات التركية اليونانية: لقد كان للموقف اليوناني على الدوام دور رئيسي في عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، إذ يحق لليونان و كـذلك بـاقي دول الأعضاء في الاتحاد بموجب ميثاق الاتحاد استخدام حق الفيتو ضد انـضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، الفيتو اليوناني يعود إلى الخلافات التركية – اليونانية بسبب وجود الأزمات بين الدولتين مثل خلافات الحدود والمياه كـذلك مـشكلة قبرص التي تعتبر من أهم الخلاف بين الدولتين. (النعيمي، 2007).

3. نقص الديمقراطية: ترى أوروبا ان سلوك أنقره وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الـشعب الكـردي وهويتـه وكذلك قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير والديمقراطية وتدخل الجـيش فـي الحياة السياسية، وهذه القضايا في نظر أوروبا تعتبر معايير سياسـية وثقافيـة لقبول عضوية تركيا، وقد شكل سلوك أنقرة العسكري ضد الأكراد أحيانا كثيرة سبباً في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوربية وخاصة فرنـسا وألمانيـا مواقفهما المتشددة ضد انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

4. العامل الاقتصادي: يبلغ عدد السكان حاليا نحو 64 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 (85 مليون) (ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبـا وخوفها، وكذلك الوضع الاقتصادي الهش ونـسبة البطالـة وأوضـاع الريـف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوربية، وكل ذلك يثير قلق أوربـا وخوفها من أسباب هذه المشاكل وتبعاتها على الوضع الـسكاني والاقتـصادي لأوروبا والإخلال بالبنية السكانية والاقتصادية لدولها في وقـت تتـصاعد فيـه موجات اليمين المتطرف في معظم دول أوروبا مطالبة بوضـع حـد لهيمنـة الأجانب وترحيلهم من أوروبا، حيث يعيش مليون تركي في ألمانيا وحدها، وفي الواقع رغم الأسباب القوية لرفض عضوية تركيا في الاتحـاد الأوربـي، فـان النخبة السياسية ترى ان مجالات الجذب لتركيا خارج الاتحاد الأوروبي ضعيفة

وتؤكد أن العدول عن هذا الخيار يعني إسقاط 200 سنة من تاريخ تركيا الحديث. (الضبع، 1998، ص206).

وإن لتركيا دوافع ومصالح في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأهم هذه الدوافع:

1- **الدوافع الجغرافية:** تنظر أكثرية النخب السياسية والتجارية والثقافية التركية إلى العلاقات مع الاتحاد الأوربي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية كثيراً، فهذه النخب تعتقد أن مستقبل بلادها ومصالحها الإستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، وتشكل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بحسب اعتقادهم، مرادفا للاعترافات بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا وبها يتحقق في الوقت نفسه الانتصار النهائي للثورة الكمالية.

2- **الدوافع السياسية:** تنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أ- الدوافع الداخلية تتمثل في اتفاق أغلب التيارات السياسية التركية على تأييد التحاق بلادهم بالاتحاد الأوربي، على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية، ويستوي في ذلك العلمانيون والإسلاميون والبيراليون، واليمينين، واليساريين والسياسيين والنخب التجارية والثقافية والأقليات المختلفة، وكل القائمين على السياسة الداخلية خاصة في فترة ما بعد حكم الرئيس التركي الأسبق (توجوت اوزال) حيث ظهر الحكم العسكري على صورته الحقيقية في الهيمنة والسيطرة على البلاد. (unit economist, 1998).

ب- أما بالنسبة لدوافع السياسة الخارجية وراء اندفاع تركيا في الدخول للاتحاد الأوروبي فيتمثل أبرزها بالتنافس مع الجارة اليونان والصراعات العميقة بين الدولتين المنشاطئتين على بحر إيجة.

3- **الدوافع الاقتصادية:** ثمة مصالح ودوافع اقتصادية ذات أهمية بالغة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، فالأخير يمثل سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد هي سلع ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا

يشكل متطلبا محلا آخراً من مطالب سياسية تركيا التجارية، وكذلك يحل مشكلة أمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوروبا. (الزين، 2002، ص97).

4- **الدوافع الأمنية:** يشكل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي – الأمريكي) عبر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (هاري ترومان عام 1947) والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بسبب خطر الامتداد الشيوعي للاتحاد السوفيتي سابقا. (جميل، 1997، ص151).

وبعد انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 تشرين الأول 2002 احتل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أولوية برنامج الحكومة الجديدة، وكان أول نشاط قام به كل من رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي وعبد الله غول رئيس الجمهورية حاليا وهو القيام بجولة أوروبية شملت (15) دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونالوا الترحيب من قبل تلك الدول الأوروبية في ذلك الحين، ففي أول رد فعل رسمي تجاه وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي المعتدل إلى السلطة في تركيا، أعلن (دومنيك دوفلبيان) وزير الخارجية الفرنسي السابق في عام 2005 أن وصول حزب إسلامي التوجه إلى الحكم في تركيا لا ينبغي أن يمنعها من أن تكون مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي. (معوض، 2002).

وبعد إنجاز حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا خلال الأعوام من 2002 – 2004 ظهرت أشارات إيجابية من بعض المسئولين الأوروبيين قبيل انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في منتصف كانون الأول 2004 حول إمكانية تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا. ففي 15 كانون الأول 2004، أي قبل انعقاد القمة بيوم واحد أعلنت "بان بالكيندي" رئيس الوزراء الهولندي الذي كانت بلاده تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي آنذاك، أن أعطاء قمة القادة الأوروبيين ضوئها الأخضر لفتح مفاوضات الانضمام مع تركيا يبدو

مرجعاً، وفي تلك القمة تقرر بدء المفاوضات في تـشرين الأول 2005 بـين تركيـا والاتحاد الأوروبي بشأن مسألة العضوية. (www.almastaqbal.com, 2005).

ورحبت أنقرة بقرار القمة ووصف رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي الاتفاق الذي توصلت إليه بلاده مع الاتحاد الأوروبي بدء بالمفاوضات الانضمام إلـى الاتحاد بأنه انتصار لتركيا وسياستهم، كما اعتبر تطوراً في مسار العلاقـات الدوليـة لتركيا نحو أوروبا ووعد في ذلك الحين بمواصلة العمل والجهود لتحقيق أهداف تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. (www.almastaqbal.com, 2004).

وبعد ذلك تدهورت العلاقات التركية الأوروبية في هذا الأثناء بسبب طروحات مضادة لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من قبـل الـ رئيس الفرنـسي نيكـولا ساركوزي وأنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، أعرب كلا الرئيـسين الأوروبيـين غالبا دعمهما لشيء يشبه شراكة مميزة لتركيا في الاتحـاد الأوروبـي ورغـم أن المعنى الدقيق لهذا الترتيب يبقى غير واضح، الواقع ان هذه الوضع يبـدو ممـاثلا لوضع تركيا الحالي حيث أنها تستفيد حاليا من تجارة لا حـدود لهـا مـع الـدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق حول اتحاد جمركي، مما أدى إلـى انزعاج الشارع التركي عندما تم اقتراح فكرة (الشراكة المميزة)، كبديل للانضمام للاتحاد الأوروبي كعضو دائم. (عبد الفتاح، 2006، ص192).

وتعتبر تركيا الفكرة ذريعة إضافية لإطالة أمد الانضمام التركي للإتحاد الأوروبي مثل (الوهن من التوسع) أو فكرة أن الاتحاد لا يستطيع استيعاب تركيا لأنها ما زالـت تتعامل مع استيعاب السريع لبعض الدول أوروبا الشرقية، فقد يفقد الـشعب الاهتمـام بالانضمام إلى الاتحاد إلى الأبد في نهاية المطاف كما نلاحظ الآن السياسة الخارجيـة التركية الحالية وهو التوجه نحو الشرق الأوسط وتبحث عن دور الدولة المـؤثرة فـي المنطقة في مجمل القضايا الدولية.(هارودي، 2006).

وأما بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية من انضمام تركيا للاتحـاد الأوروبي فقد كان عموما موقفا مؤيدا لتركيا ومشجعا لها وان لم يرق إلى مـستوى الدعم الذي كانت تأمله تركيا خلال فترة الثمانينـات، علـى ان تطـور الموقـف الأمريكي إلى مستوى دعم تركيا في طلب العضوية والضغط على الدول الأوروبية

في هذا المجال ظهر بوضوح في النصف الثاني من عقد التسعينات. إن المـصلحة الأمريكية الرئيسية في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي مـصلحة إسـتراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تتجه تركيا بقوة إلى الغرب، بسبب أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية فـي الـشرق الأوسط وأسيا الوسطى، والقوقاز. (كرامر، 2001، ص95).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها "حليفـا اساسـيا" لتركيا، فإنها تنظر إلى عضوية تركيا إلى الاتحاد الاوروبـي بوصـفها "علاقـات استراتيجية" لا تقل أهمية عن علاقات تركيا بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وإن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد أسندت سمعتها إلى القبول في الاتحـاد الأوروبي وأن رفض عضوية تركيا من قبل الأخير سوف يقضي إلى رد فعل فـي تركيا معاد للغرب وبالتالي فإن المصالح الأمريكية والأوروبية الأمنية والإستراتيجية قد تتعرض للخطر. (riza, 2003).

وفي حقيقة الأمر فإن الموقف الأمريكي المؤيد والداعم لانضمام تركيـا إلـى عضوية الاتحاد الأوروبي قد يخفي وراءه هدفا إستراتيجيا مهمـا وهـو محاولـة إضعاف الاتحاد الأوروبي في الداخل بهدف بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم، فالأخيرة ومعها بعض الدول الأوروبية المتعاطفـة معهـا مثـل بريطانيا، يعارضون فكرة "الفيدرالية الأوروبية" وتسعى إلى بقـاء الاتحـاد إطـاراً فضفاضا للتعاون بين الدول الأوروبية، وتعمل على تقويـة حلـف الأطلـسي فـي مواجهة الاتحاد الأوروبي، أما انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فإنه قد يمعـن فـي إضعافه وتماسكه، وقد يعرقل مساعي الدمج الأوروبي، ونظراً لتخوف الرأي العـام مما يوصف بـ "التسلل الإسلامي" الديمقراطي والسياسي إلى "القلعة الأوروبية" لذلك يمكن القول بأن الضغط الأمريكي على الاتحاد لقبول تركيا في عـضويته لا يهـدف دوما إلى مكافأة تركيا، ولكنه يأتي في إطار إستراتيجية أمريكية للحفاظ علـى نظـام دولي أحادي القطب، مما تؤدي إلى مخاوف إستراتيجية حيث تتـوجس دول الاتحـاد الأوروبي، لا سيما ألمانيا وفرنسا، من ان تكون حكومة أنقرة مخلب قـط للولايـات المتحدة وحصان طروادة أمريكا داخل أوروبا بغية الحيلولة دون تحولهـا إلـى قـوة

عظمى موحدة تهدد هيمنة القطب الأمريكي الأحادي على العالم مـا بعـد الحـرب الباردة، وذلك عبر آليات عدة منها تعطيل النمو الاقتصاد الأوروبي من خلال برامج وخطط استيعاب وتأهيل تركيا وغيرها من الدول المنظمة حديثا للإتحاد، وفضلا عن ان انضمام تركيا من شأنه ان يمتد بتخوم وحدود والاتحاد الأوروبي إلى عمق منطقة الشرق الأوسط بكل ما تموج به من مشكلات وأزمات معقدة ومزمنة على نحـو قـد ينهك قوى الاتحاد ويستحوذ على حيز كبير من نشاطه وسياسته الخارجية، خصوصاً إذا ما تعارضت مصالح الاتحاد الأوروبي في تلك البقعة الساخنة المهمة في العالم مع المصالح الإستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تعززت تلك المخاوف لمشهد التأييد الأوروبي بغية بدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد خلال القمة التي انعقدت في لوكسمبرغ عام "2006"، وبإيعاز من واشنطن التي تربطها بلندن علاقات خاصة ومصالح مشتركة حيث لا يرغب معارضو ضم تركيا للاتحاد في أن تتحمـل أوروبا فاتورة التحالف الأمريكي – التركي. (عبد الفتاح، 2006).

فقد اعتادت واشنطن أن تحصل من تركيا على كل ما تريد مقابل عطايا زهيدة لا ترضي الأتراك، الأمر الذي قد يكون الأهم للأمريكيين، وهداهم إلى دعم مساعي تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ليكون عوضا لها مـن مقابـل أمريكي تنتظره أنقرة، نظير خدمات الإستراتيجية الحيوية لواشنطن فـي المنطقـة، رغم أن الولايات المتحدة كانت دوماً تدعم الانضمام التركي إلى الاتحـاد الأوروبـي وتعتبر ذلك من المصالح الإستراتيجية لأمريكا وكذلك كانت تركيا بحاجة دائمة للدعم الأمريكي وتعتبرها بوابة تركية لتسهيل عملية الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، ولكـن كان لابتعاد الموقف التركي عن الأمريكي إزاء احتلال أمريكي للعراق عـام 2003 تأثير في اتجاه انفتاح تركي أوروبي متبادل، حيث شعرت تركيا بأنهـا اقـرب إلـى أوروبا أكثر من أي وقت مضى، فيما نظر الأوروبيين (فرنسا وألمانيـا خـصوصاً) بسرور إلى وقوع الاختلاف السياسي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، انعكس ذلك مزيداً من الدعم الأوروبي، ولا سيما الألماني، لانـضمام تركيـا إلـى الإتحـاد الأوروبي، هذا ما أثّر في العلاقات التركية الأمريكية لأن أمريكا تريد أن يكون دخول تركيا أو الانضمام تكون في البوابة الأمريكية فقط لأن تركيا هي حليف اسـتراتيجي

للولايات المتحدة الأمريكية رغم ذلك التوتر بسبب المواقـف التركيـة إزاء الحـرب 2003. (نور الدين، 2008، ص253).

إذاً إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي من مصلحة الولايات المتحـدة الأمريكية لأن تركيا دولة مهمة في حلف الشمال الأطلسي الذي تقوده أمريكا وكذلك يزيد من الهيمنة الأمريكية على الدول الأوروبية بسبب كبر حجـم القـوة التركيـة المدعومة أمريكياً كحليف استراتيجي رغم حدوث شرخ في مرحلة عام 2003 فـي العلاقات التركية الأمريكية ولكن تحظى تركيا بدعم مستمر من الولايـات المتحـدة حول مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي وخاصةً من قبل الإدارة الجديدة لأمريكا.

6.2.3 قضية الإرهاب:

بعد الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي وذلك مـن أجل حمايتها من خطر الامتداد الشيوعي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، ظناً أن أهمية تركيا في الإستراتيجية الأمريكية قد انتهت أو على الأقل تراجعت، ولكن ظهور بؤر توتر خطيرة في المحيط الإقليمي لتركيا من البلقان إلى القوقاز والـشرق الأوسـط ضاعف الأهمية المحورية لتركيا في السياسة الأمريكية في محاربة الإرهاب خاصةً بعد أحداث (11 سبتمبر 2001) وعندما رفعت واشنطن شعارها ضد الإرهاب فـي حركتها الدولية لإخضاع كل المعارضين لسياساتها، ومنذ اللحظة الأولـى أعلنـت أنقرة وقوفها التام إلى جانب واشنطن وشـاركت فـي العمليـات العـسكرية فـي أفغانستان. وكذلك فإن ذريعة محاربة العثمـانيين الأتـراك للإسـلاميين والأكـراد ودخولهم في طائلة الإرهاب قد أخذ بعداً خارجياً وتفهماً دولياً في ذلك الحين مستفيداً من محاربة الولايات المتحدة الأمريكية الحركات الأصولية الإسلامية مثل القاعـدة وطالبان. (نور الدين، 2001).

وتوقعت تركيا دعماً أقوى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة حـزب العمال الكردستاني المدرج على قائمة المنظمات الإرهابية الأمريكية والأوروبية، ولـو لم يكن على سبيل الدعم الواجب لدولة حليفة لها القدر العظيم من الإسـهامات علـى

جبهات العراق وأفغانستان، فليكن في سبيل الحرب على الإرهاب التي تقودها واشنطن وتشارك بها تركيا في مواقع كثيرة. (الشرقاوي، 2008، ص110).

واعتبرت الدولة التركية حرب أمريكا ضد الإرهاب بأنها ستعطي تركيا غطاء شرعياً في حربها ضد حزب العمال الكردستاني التي تدرجه كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن قوائم الحركات الإرهابية، ورغم تعهد الولايـات المتحـدة الأمريكية آنذاك بعدم السماح لهذا الحزب بالعمل في العراق، إلا أن تركيا اتهمـت الولايات المتحدة بأنها غير جادة في معالجة مشكلة الحزب وإغلاق مقراته في داخل العراق، ومنع نشاطاته المسلحة، بل إن هناك شبه رعاية غير معلنة لهذا الحزب من قبل الأكراد في كردستان شمال العراق المدعومين مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكية حسب الرأي التركي وذلك بسبب توتر في العلاقات التركية لعـدم قبـول تركيا في عام 2003 المشاركة في الحرب الأمريكية ضد العـراق وعـدم سـماح انتشار القوات الأمريكية في الأراضي التركية. (عيسى، 2002، ص73).

واجهت تركيا بسبب موقفها المؤيد للحرب على الإرهـاب بعـد 11 سـبتمبر 2001 العديد من المشاكل الداخلية، منها حصول انفجارات عديدة في المدن التركية وحصول مواجهات معادية جماهيرية ضد القوات الأمنية التركيـة بـسبب مواقـف الحكومة السياسة في حرب الإرهاب الدولي.

ولقد أدرك صناع السياسة الخارجية في تركيا أن هجمات 11 سبتمبر 2001 التي شكلت النظام العالمي الجديد يمكن أن تكون فرصة ثمينة لتحقيـق التقـارب التركـي الأمريكي بشكل أكبر آنذاك، ولهذا فإن تركيا قد جاهدت لتجد مكان، ضمن هذا النظـام الجديد، ولم تتردد في تحمل المخاطر مهما كانت أبعادها في سبيل تحقيق الهدف، وعند هذه النقطة واجهت تركيا معضلة فيما يتعلق بعامل العراق فـي العلاقـات التركيـة الأمريكية، ولا شك أن قضية احتلال العراق كجزء من الحرب على الإرهاب الـدولي كانت الأكثر صعوبة في ملف العلاقات الأمريكية - التركية وأن سياسة تركيـا نحـو العراق حين ذلك هي بمثابة السباحة ضد التيار. وكانت تركيا على خلاف مع السياسات الأمريكية بشأن منشأ الإرهاب حيث تعتقد أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسـط هي التي تنقل العنف والتطرف إلى المنطقة، وأتت بالقاعدة إلى تركيا وكانـت تعتبـر

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربتها على الإرهاب بعد 2003 سياسة خاطئة مما يؤدي إلى دخول المجاميع المتشددة إلى منطقة الشرق الأوسط وتكون خطراً على الأمن القومي التركي. (عودة، 1425هـ).

بقي الخلاف والتوتر في كيفية التعامل مع مسألة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط في العلاقات التركية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياسات الإدارة الأمريكية في عهد بوش إلى أن جاء فوز الرئيس أوباما في الانتخابات الأمريكية وجاء بسياسة جديدة متوازنة حيث قام بزيارة تركيا في 2009/4/6 عندما صرح "بأن تركيا والولايات المتحدة لهم رؤية مشتركة لمواصلة الحرب على الإرهاب وخصوصاً في أفغانستان ومواجهة حزب العمال الكردستاني التركي. وأن الحرب الأمريكية ليست ضد الإسلام والمسلمين". (الحروب،2008، العدد 1499).

لذا فإن قضية الحرب على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصةً الدخول الأمريكي في العراق عام 2003 نتج عنها فجوة كبيرة في العلاقات التركية الأمريكية بسبب انتقادات تركيا السياسة الأمريكية في كيفية التعامل مع قضية مكافحة الإرهاب في المنطقة واعتبرتها بالسياسة بالخاطئة وتهديداً للمصالح التركية ولدول المنطقة. (ابراموفيتش، 2006).

ولأن تركيا كانت تنتظر أن تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، وكانت تركيا تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدعم الحزب كورقة ضغط ضد تركيا بسبب موقفها وعدم مشاركتها في الحرب الأمريكية على العراق، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نقلت حربها على الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن حدودها وبالتالي يكون خطر الإرهاب على تركيا ودول المنطقة أكثر ما يكون خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن خطر الإرهاب كان أحد الأسباب التي جعلت تركيا ترفض المشاركة في ضرب العراق، فقد عبرت عنه الحكومة التركية علنا مما أدى إلى انعكاسات سلبية في العلاقات التركية الأمريكية في تلك المرحلة. (عبد الفتاح، 2003، ص293).

لذلك فإن تفاقم المشاكل الداخلية وتهديد الإرهاب في العراق يزيد من دور تركيا عند الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك له خطورته على تركيا أيضاً لا بد من

استعانة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المجاورة للعراق ولأن تركيا هي الدولة الوحيدة من الدول المجاورة للعراق لها علاقات حسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية لذا فيكون دور تركيا رئيساً لأمريكا لكي تخرج من المأزق العراقي.

3.3 المحددات الاقتصادية:

1.3.3 مشكلة المياه:

تعتبر المياه من المتغيرات المهمة والمؤثرة في العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، ويذكر بعض المفكرين أن المياه في المستقبل ستكون بمثابة سلعة نادرة وغالية وستحل مكان النفط وسيكون لها ثقل أساسي في المباحثات والتطورات في العقود القادمة، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط. (السبعاوي، 2000، ص48-49).

وتعتبر تركيا هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تملك مصادر عظيمة من المياه، وهذه الدولة الغنية بالمياه تهدف وبسبب عدم توافر الموارد النفطية لديها أن تستغل هذه النعمة الإلهية إلى أبعد حد، وكما قال تركوت أزال رئيس الوزراء الأسبق في عام 1992، أن أنقرة تضع في نظرها أن تستفيد من مصادرها العظيمة للذهب الأبيض (المياه) وتبني قدرتها الزراعية لتصبح دولة مصدرة من الدرجة الأولى في المنطقة للمحاصيل الزراعية إلى جميع دول منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق هذا الهدف قامت حكومة تركيا بتنفيذ مشاريع كثيرة ومنها مشروع "جاب" في جنوب شرق تركيا بين نهري دجلة والفرات "(21) سداً و(14) مفاعلاً ويتوقع أن يتم إنجازه في عام 2010" وسيروي (107) مليون هكتار من الأراضي التركية، وسيولد كهرباء تبلغ سنوياً (24) مليار كيلو واط في الساعة، وكلف هذا المشروع حوالي (25) مليار دولار، وتنفيذ هذا المشروع يستلزم قدرات مالية وتقنية متقدمة، وكانت تركيا تواجه مشكلة من الناحية الاقتصادية ومن ناحية التنفيذ أيضاً فهي لا تستطيع إنجاز المشروع بدون مساعدات من الآخرين. (حسني، 2008).

ومن الناحية السياسية فقد أصبحت أزمة المياه تحمل أكثر من بعد سياسي ومن المتوقع أن يشهد القرن الحالي صراعاً على المياه خاصة في منطقة الشرق الأوسط

التي تشهد جفافاً مستمراً وتغيرات مناخية كونية يتعذر السيطرة عليها. والخلل الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري البيئي، وبعد أن أصبحت المياه رهان المستقبل يتطور تحقيق الأمن المائي لدول المنطقة ليطفو على السطح كصراع مقبل تسهم فيه عدة عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية في صياغة أزمة المياه في الشرق الأوسط، وتعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجوفية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنوياً إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا والتي تكمن أهميتها في أنهار تنبع من أراضيها باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من سوريا. وتعاني كل من سوريا والعراق من شحة المواد المائية السطحية والتي تعبر فيها مياه نهري دجلة والفرات أحد أهم المنظومات المائية بسبب عدم تطبيق الجانب التركي للمبادئ الأساسية في تقسيم المياه المشتركة واتفاقيات القواعد الدولية لا سيما بعد قيام تركيا بإنشاء عدد كبير من السدود وشبكات الري على نهري دجلة والفرات في إطار مشروع "الجاب" كما أسلفنا سابقاً وهو مشروع جنوب شرق الأناضول (سد أتاتورك) والذي يشمل إنشاء (19) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية (22) سداً في أعالي نهر الفرات والذي تبلغ كلفته الإجمالية حوالي (30) مليار دولار وأكملت المشروع عام (2005) وكل ذلك بدون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة وهي سوريا والعراق مما يؤدي إلى خلق أزمات وصراعات بين تركيا والعراق وسوريا بسبب تخفيض نسبة المياه والحقوق الدولية لهما، بانتشار هذه السدود قد خرقت تركيا نصوص معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بينها وبين العراق سنة 1946 التي تنص على أن (تركيا توافق على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال وقائية قد تقرر إنشاءها على أي من هذين النهرين (دجلة والفرات)، وروافدهما وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا. (وزارة الخارجية العراقية، 1993).

ونظراً للتأثير على حصة (سوريا - والعراق) من المياه وتلوث نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف تفاقمت مشكلة الجفاف في سوريا بعد أن بدأت الآبار الارتوازية بالجفاف نتيجة السياسة المائية التركية، وكذلك أخذت تبرز ظاهرة

التصحر في العراق نتيجة الانخفاض الشديد في مناسيب نهري دجلة والفرات وقلة الأمطار عموماً والذي أثّر سلباً على الفلاح العراقي خاصة في مناطق الفرات الأوسط وغرب العراق، إن الغاية الأساسية من إنشاء هذه السدود سياسية أكثر من كونها اقتصادية الهدف هو ترحيل الأكراد وما تبقى من الآشوريين في جنوب شرق تركيا ولأسباب أمنية وعسكرية واستخدامها كورقة ضغط ضد سوريا والعراق آنذاك وفقاً للرؤية الأمريكية في استئناف المفاوضات على المسار السوري وتضيق الخناق على العراق، وفي الفترة الأخيرة أصبح الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري كأحد الأولويات التي تؤثر على المصالح الإستراتيجية للدول المعنية في المنطقة ذات الصلة بالمشروع الشرق أوسطي الذي تتبناه السياسة الأمريكية والتي تتعامل مع مشكلة المياه كمحور أساسي لتلك السياسة باعتبار إسرائيل دولة إقليمية تعاني من شح المياه، بعد أن أضافت مشكلة الأمن المائي إلى الذرائع الأمنية والعسكرية التي تحول دون انسحابها من مرتفعات الجولان وبقية الأراضي المحتلة الذي بدوره يفسر أسباب إيلاء الإدارة الأمريكية دوراً فاعلاً لتصبح المنطقة برمتها تحت سيطرة تركيا المائية ورغبة الإدارة الأمريكية بربط عمليات التسوية السياسية والعسكرية والاقتصادية والمتعثرة حالياً بحل مشكلة المياه من خلال الطرح التركي لمشروع أنابيب مياه السلام منذ عام 1987 والذي تم طرحه بعد بدء مسيرة التسوية في الشرق الأوسط، فلا بد لتركيا أن تقتنع بضرورة التنسيق مع الدول العربية المجاورة لها (سوريا والعراق) على أسس سلمية حول تقسيم مياه الأنهر وخلق قدر من الثقة والتقارب فيما بينهما وبعكسه فإن مياه الشرق الأوسط تحمل بين أمواجها إمكانية زعزعة الاستقرار والأمن ونشوء نزاعات مسلحة لتسهم في رسم صورة سياسية قاتمة في المنطقة. وللولايات المتحدة الأمريكية دور مهم في مشكلة المياه في الشرق الأوسط عموماً وذلك بسبب وجود مصالحها الإستراتيجية وخصوصاً مصالح النقل المائي ولهذا السبب فلها اهتمامات بمشكلة أنبوب المياه التركي – العربي وهي:

1- تحتل تركيا موقعاً مهماً في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وهي الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي

لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي السابق وتوجد فيهـا قواعـد عـسكرية عديدة للولايات المتحدة الأمريكية. ولها موارد مياه جوفية كثيرة، وتقـع علـى بحار مهمة للنقل البحري.

2- إن موقع تركيا الجغرافي والسياسي فيما يتعلق بالعراق وسوريا وإيران يـساعد في الإبقاء على أهميتها الإستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة إضافة إلى ما تتمتع به تركيا من ميزات كثيرة، فهي ذات مساحة واسعة وغنية بالموارد مـع وجود مناطق خصبة فيها، لديها فائض من المخـزون المـائي ولـدى تركيـا الإمكانيات لكي تصبح لاعباً مهماً في الشرق الأوسط. ولكن على الـرغم مـن تلك المزايا فإن سياستها غير واضحة وهي تتصرف بسياستها الخارجية أكثـر انفرادا بعيدا عن السياسة الأمريكية رغم بعض المواقف الأخيرة الإيجابية باتجاه قضايا الشرق الأوسط عامةً وقضية فلسطين خاصةً. (ناف، 2007، ص177).

والآن في هذه المرحلة عام 2008 وهي الأزمة المالية العالمية بات الماء أغلى من النفط فإن تركيا تستعجل الخطى لبناء إمبراطورية المياه وربـط دول المـشرق العربي بكنفدرالية اقتصادية، حيث تعمل تركيا على الإفادة من التحولات الإقليميـة والدولية التي جاءت لصالح المعسكر الأمريكي، ومن المرجح أن تلعب دوراً فاعلاً آنذاك وتحاول أن تكون القوة الإقليمية المهمة في المنطقة. (قاسم، 1993، ص51).

ولقد استثمرت الولايات المتحدة هذا التوجه والرغبة لدى تركيا، فقدمت لها الدعم المادي للاستحواذ على مياه نهر الفرات لتشكل من خلال ذلك ضغطاً مباشراً على كل من العراق وسوريا، وهي مستمرة في استخدام هذه الورقة إلى يومنا هذا، كما حاولت تركيا البحث عن دورها في ترتيبات النظام الإقليمي الجديد الذي خطط من قبل الإدارة الأمريكية والتي فرضته في سيناريوهات السياسة الجديدة في منطقة الشرق الأوسـط. وتركيا تريد أن تغتنم الفرصة لاستخدام مواردها المائية الوفيرة وبسبب عـدم وجـود موارد نفطية على الأراضي التركية كورقة ضغط في سياستها الخارجيـة تجـاه دول المنطقة برمتها وخاصة تجاه سوريا والعراق مستفيدة من الوضع الراهن، وهي احتلال العراق والعزلة الدولية لسوريا لأن دول المنطقة تستطيع أن تستخدم مواردها النفطيـة

في المواقف السياسية والآن تركيا لها الموارد المائية وللماء دور مهم فـي المـستقبل للسياسة الدولية. (مرح، 1997، ص43).

ويتضح مما تقدم أن تركيا في تعاملها مع مسألة المياه تنطلق من حسابات سياسية وإستراتيجية وليست فنيه، وتهدف إلى دفع الدول العربية إلى استيراد المياه من تركيـا مما يوفر لها وسيلة للضغط على الدول لمواءمة سياستها بشكل مستمر على نحو يخدم المصالح التركية وربما التدخل في الشؤون هذا الدول، والضغط السياسي علـى تلـك الدول كما نعمل في الآونة الأخيرة مع العراق في تخفيض نسبة المياه في نهري دجلة والفرات رغم الوعد من المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم رئيس الوزراء رجب طيـب الإدغان عندما زار العراق بداية عام 2009، وعليه فإن احد عناصر الدور الإقليمـي التركي في الشرق الأوسط يتمثل في سياسة مائية طموحة تضمن لها تحقيق أهـدافها ومصالحها تجاه دول المنطقة، وهي تحاول توظيف هذا الدور في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة استعداداً للمشاركة في ترتيبـات شـرق أوسـطية، واسـتجابة للمتغيرات الدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يـسمى النظـام العـالمي الجديد. (محمد، سليم، 2007، ص49).

إذاً تركيا تعلم أن مواردها المائية تزيد من دورها السياسي في المنطقـة فـي المراحل القادمة واستخدام مواردها المائية من أجل مصالحها فقـط ولكـن لتؤكـد أهميتها ودورها عند الولايات المتحدة الأمريكية.

2.3.3 التعامل الاقتصادي مع دول الخليج العربي:

على الرغم من وجود مصالح مشتركة بين تركيا ودول الخليج فـإن التوجـه التركي نحو الغرب (ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً) اقتضى الابتعـاد عـن المنطقـة العربية، غير أن مجموعة من العوامل بدأت تظهر في السبعينات وأدت إلى تغييـر النظرة التركية إلى المنطقة العربية وخاصة الخليج، ولعل أبرزها أزمة النفط عـام 1973 والتي بدت فيها دول الخليج كلاعب إقليمي مؤثر على السياسات الدولية، كما رفضت السوق الأوروبية المشتركة المطالب التركية لدعم برنامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها اتجاه السوق الأوروبي وهو ما دفـع أنقـرة للعـودة

للمنطقة للبحث عن تمويل واستثمار للنهوض بواقعها الاقتصادي المتـردي آنـذاك، وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في عام 1974 نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص وما يتبعه من إجراءات أمريكية. تتمثل بفرض خطر التسلح على تركيا لتدفع بالقادة الأتراك إلى إعادة النظر في التوجه التركي المقصور اقتصادياً على الغـرب فقـط، وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي فـي عـام 1976 لتطوير علاقتها بالدول الإسلامية ومنها المنطقة الخليجية من حيـث تـأثير حـرب الخليج عام 1991 تُضرر الاقتصاد التركي المعتمد بشكل كبير على العراق بـسبب الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 مما زاد من مشاكل الاقتـصاد التركـي بسبب مواقفه عندما رفض البرلمان التركي استخدام أراضيها في الحملة الأمريكيـة على العراق وسبب موقفها غير المرحب به من قبل الولايات المتحـدة الأمريكيـة آنذاك، وبسبب تأثر الاقتصاد التركي توجه نحو الخليج اقتصادياً معتمداً على قاعـدة الاحتياج المتبادل وكذلك بسبب تغير سياسة الدولة التركية برأس (حـزب العدالـة والتنمية) وهي عودة إلى أحضان الشرق الأوسط من جميع النـواحي الاقتـصادية والسياسية والثقافية. (السبعاوي، النعيمي، 2000).

لا يمكن لأي علاقات اقتصادية بين دولتين أن تنمو وتزدهر دونما وجود قاعدة من الاحتياج المتبادل وامتلاك كل منهما ميزة نسبية في مواجهة الآخر. تلك يمكـن إطلاقها بكثير من الثقة عند النظر للعلاقات الاقتصادية التركية الخليجية التي تمتلك فرصاً واعدة في المستقبل، في ظل دافعية سياسية وأمنية مـن الجـانبين تفرضـها ضرورات التغير في موازين القوى في منطقة الخليج لصالح إيران بعـد الاحـتلال الأمريكي للعراق، فتركيا تمتلك اقتصاداً متنوعاً له إمكانيـات صـناعية وزراعيـة وتجارية ومائية، غير أن أزمتها الأساسية تظل هي الطاقة حيث تستورد 90% من احتياجاتها النفطية، فضلاً عن رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية طاحنة (تضخم، وتراكم مديونية داخلية وخارجية) قبـل (3) سنوات وهو ما جعل أنقرة ترى في الخليج أحد المداخل لحل أزماتها. (علـي، 2005).

ولكن على الرغم من الخطوات التي اتخذتها تركيا من الناحية الاقتصادية نحو الخليج إلا أنها كانت ضعيفة في تلك المرحلة وذلك يعود إلى عدة أسباب متشابكة يختلط فيها ما هو سياسي بالاقتصادي منها:

1- وجود تيارات داخل تركيا تعارض الاستثمارات الخليجية آنذاك على اعتبار أنها تؤثر في اندفاع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2- ضعف الآليات الرسمية لتطوير العلاقات الاقتصادية (اتفاق تجارة حرة، اتفاقات ضرورية) بسبب ابتعاد تركيا عن المنطقة العربية لإدراكها أن مستقبلها يكمن في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية وفيما يعد تطوراً في العلاقات التركية الخليجية وبعد عدة زيارات متبادلة للمسؤولين فقد وقع الجانبان في العاصمة البحرينية بتاريخ 2005/5/3 اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة يجري التناقض بشأنها وتزداد أهمية هذا الأمر مع وجود اتفاقية للتجارة الحرة بين تركيا والاتحاد الأوربي والمفاوضات الأوروبية الخليجية بشأن اتفاقية مماثلة. (راضي، 2007، ص48).

3- خشيه دول الخليج من حدوث استقطاب اقتصادي داخل المنطقة وقد يراها بعضهم أنها مكرسة ضد الدور الإيراني في الخليج مع قلق دول الخليج من احتمال مواجهة مع إيران، إذا حدث وقامت الولايات المتحدة بتخفيض وجودها العسكري في منطقة الخليج مستقبلاً، مع احتمال تغير سياستها تجاه إيران والقبول بسياسة الحوار والتعاون معهما كما سبق وفعلت أمريكا عندما وافقت على حضور المؤتمر الإقليمي حول العراق في بغداد الذي عقد يوم 2007/3/10 وحضرته إيران أيضاً واللقاءات المتبادلة بينهما حالياً، ولهذا نجد بعض المحللين ينفون حدوث مواجهة بين طهران وواشنطن ويعللون ذلك بأن واشنطن بحاجة إلى طهران في سوريا ولبنان والعراق والخليج على المستوى اللوجستي والسياسي، كذلك بحاجة إلى إيران بالنسبة للملف الاقتصادي والطاقة ولكن بعد تفاهمات معينة تتعلق بقضية فلسطين وكيفية إشغال المواقع الإستراتيجية في المنطقة. (علي، 2005).

4- هناك قلق خليجي من تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في مجالات عدة والخشية من أن تكون أنقرة معبراً تمر فيه إسرائيل اقتصادياً وسياسياً إلى منطقة الخليج خارج الحسابات الخليجية والخجولة مع إسرائيل. (مروان، 2004، ص11).

5- تنامي مخاوف خليجية من أن تطرح تركيا نفسها كدولة مائية في مواجهة الدول النفطية خاصة بعد طرحها مشروع أنابيب السلام الذي بموجبه يمكن تزويد المنطقة العربية بالمياه من خلال أنبوبين يمر أحدهما عبر إسرائيل، وأخذت بعض الأوساط تشكك في هذا المشروع، فإسرائيل لا تريد وصول المياه إليها عبر دولة عربية والدول العربية تعارض وصول المياه عن طريق إسرائيل، كما أن هذا المشروع يضع الأمن المائي لهذه الدول تحت رحمة تركيا وهذا يظهر سياسياً بالمنطقة العربية والشرق الأوسط ككل. (www.imtidad.com/home/1631).

ومع ذلك فإن العلاقات بين الجانبين أخذت تتنامى وهناك تقدم ملموس بأهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته تركيا في ظل (حكومة العدالة والتنمية) وفي هذا الإطار يبدو أن فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا والدول الخليجية كبيرة، وهي تمتلك فرصاً واعدة في ظل دافعية سياسية وأمنية من الجانبين تفرضها ضرورات التغير في موازين القوى في منطقة الخليج لصالح إيران بعد الدخول الأمريكي في العراق، وكذلك بسبب الروابط التاريخية والثقافية الراسخة بينهما تؤدي إلى تشجيع الطرفين في تطوير التجارة وعلاقات الأعمال الاقتصادية، ولذلك لا شك أن الأزمة الاقتصادية العالمية تلقى بظلالها على اقتصاد الطرفين، لذلك تحرص تركيا على فتح نافذة على السوقين العربي والخليجي لجذب الاستثمارات كي تتغلب على تداعيات هذه الأزمة العالمية ومن جانبها تبحث دول الخليج بإمكانياتها النفطية عن منفذ آمن لاستثمار أموالها. (عودة، 1425).

وعلى الرغم من أن تركيا اقتربت من دول الخليج كثيرا إلا أنها تجد نفسها أمام عقبات جدية سياسية واقتصادية وأمنية شاملة – داخلية وخارجية إن المعارضة الداخلية لسياسية الحكومة التركية تعتبر التوجه نحو منطقة الخليج العربي يزيد من الابتعاد عن التوجه التركي الأوروبي وهو الأساس في السياسة الخارجية التركية، أما العقبات الخارجية وهو الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية – فالعراق

الأكثر تحفظاً على الدور التركي في منطقة الخليج العربي، إنه لا يرغب في أن تنفرد تركيا بدورها المستقل، وإنما ينبغي أن يكون دورها ضمن إطار النفوذ الغربي بحيث تكون شرطياً جديداً في هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة في العالم. (السبعاوي، النعيمي، 2000).

وحسب السياسة الأمريكية فإن التحرك التركي نحو الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج بالأخص هو تحرك انفرادي وليس تطبيقاً للسياسة الأمريكية في المنطقة، لأن منطقة الخليج تعتبر ضمن مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

3.3.3 الطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز:

تعد الطاقة من أكثر مستلزمات المجتمعات الساعية إلى التنمية والرفاه، ففي حالة التصنيع الاقتصادي وزيادة الإنتاج، فإن الحاجة تزداد إلى الطاقة وإلا فإن الازدهار الاقتصادي في البلد يصاب بالخلل، وقد أولت الحكومة التركية، ومنذ عام 1980 موضوع الطاقة أهمية كبيرة، رغم أن الحكومات السابقة لم تتقاعس عن ذلك أيضاً ومن ذلك الحين والدولة التركية تعطي أهمية كبيرة لدور الطاقة في اقتصادها الوطني. (باغيش، د.ت، ص171).

ولأن تركيا هي أكبر الأسواق المستهلكة للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن امتلاكها للعديد من الموانئ الهامة والقريبة من الأسواق، ومع تزايد الطلب على مصادر الطاقة في الأسواق العالمية بصورة غير مسبوقة، وسارعت تركيا بالتوجه نحو آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وكانت على تنافس مع الجارة إيران. وكانت تركيا تركز التعاون بينها وبين الجمهوريات الإسلامية على مجموعة من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بسبب تقارب الثقافات واللغة بين تركيا وبعض تلك الجمهوريات وتعتبر الطاقة من أهم ركائز تعامل الاقتصاد بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى ولأن تلك الدول تمتلك قدرات اقتصادية وتكاملية منهم، أهمها توافر المعادن والحديد والفضة والنحاس والذهب والفحم والمغنيسيوم واليورانيوم، وفي هذا الإطار تحتل تركستان من الكبريت

المرتبة الثالثة في العالم وفي عام 1993 امتلكت كازاخيستان وأزبكستان 16.3% من احتياطي اليورانيوم في العالم، ومن جهة أخرى فإن احتياطات حوض قزوين من النفط والغاز، لا تقل أهمية عن احتياطات الكويت أو خليج المكسيك أو بحر الشمال. (جفال، 2005، ص13).

والواقع أن الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي وضع جمهوريات آسيا الوسطى وحتى جمهورية القوقاز أمام خيارات سياسية واقتصادية صعبة تتلخص في كيفية بناء نظام سياسي واقتصادي بديل وملائم للمرحلة الجديدة بعد استقلالهم عن الاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق أجمعت الآراء في مطلع التسعينات على أن تركيا وإيران ستلعبان دوراً رئيساً في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاقتصادية بالمنطقة، ومن هذا المنطلق، اتجهت القوى الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - إلى دعم تركيا لأنها تمثل العلمانية وحلقة الوصل الإيديولوجية مع الغرب وسبب التحالف القوي مع الغرب وربط مصالحها الاقتصادية معهم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. (باغيش، د.ت ص176).

تركيا هي إحدى أكبر الأسواق المستهلكة للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن امتلاكها للعديد من الموانئ العامة والقريبة من الأسواق، مع تزايد الطلب على مصادر الطاقة في الأسواق العالمية بصورة غير مسبوقة كما أسلفنا سابقاً، خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى، وعدم كفاية المعروض من النفط والغاز الطبيعي لتلبية هذه الاحتياجات، جاء الإعلان رسمياً عن تشغيل خط جديد للغاز الطبيعي بين روسيا وتركيا، ليشعل الصراع من جديد على مصادر الطاقة ومناطق إنتاج النفط والغاز في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الدولية الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي وبسبب أهمية دول آسيا الوسطى من حيث كثرة الطاقة في تلك الدول ولأهمية دور تركيا المحوري الرئيسي لنقل موارد بحر قزوين والبحر الأسود إلى الأسواق الغربية الصناعية الأكثر مستهلكاً للطاقة. (صالح، 2005).

وكذلك يأتي التنافس على الموانئ المائية في منطقة آسيا الوسطى بعد ظهور دول جديدة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز (روسيا، كازاخستان، تركستان،

أذربيجان) وخاصةً بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق في العـالم، حيـث تبلـغ مساحته نحو 370 ألف كيلو متر مربع، وخصوصاً بعدما تم اكتشاف حقول الـنفط وغاز رسوبية واعدة فيه ومع سعي حثيث للولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي من خلال التنافس مع إيران المطلة على ذلك البحر وبـسبب إستراتيجية المنطقة للسياسة الخارجية والمصلحة القومية والأمنية للولايات المتحـدة الأمريكية تقوم أمريكا بدعم تركيا بكل شكل من الأشكال لكي تكون لتركيـا الـدور الرئيسي في المنطقة، بسبب ما يحويه من مصادر طاقة كبيرة متمثلـة فـي الـنفط والغاز الطبيعي، ويقدر خبراء نسبة احتياطي منطقة بحر قزوين نحو (15%) مـن الاحتياطي النفطي العالمي، كما يبلغ حجم مخزون الغاز الطبيعي المؤكد فيـه نحـو (8300 مليار متر مكعب)، ويطلق على المسطح المائي المغلق بأنه (الخليج العربي الثاني). (الروسان، 2008).

وكذلك لأنه يقع خط أنابيب المعروف باسم (باكو - جيهان - تبليـسي) الـذي يعتبره العديد من المحللين السياسيين مشروعاً مضاداً لروسيا منذ تشغيل هذا الخط بين تلك الدول والتي شاركت فيه بقوة كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وتنبـع أهميـة هذا الخط من قدرته على نقل نفط بحر قزوين من أذربيجان "باكو" إلى تركيا "جيهان" وبعد ذلك إلى أسواق أوروبا عبر جورجيا "تبليسي" كي يتفادى الأراضي الروسـية، وسبب ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا دعماً لهذا المشروع بكل السبل، على الرغم من الانتقادات الموجهة لمشروع، وخاصة فيما يتعلق بتكلفته المادية الباهظة ومـساره المضطرب، وذلك من أجل الحيلولة دون هيمنة روسيا النفطية في آسـيا الوسـطى، ومن جانب آخر فإن الولايات المتحدة لها العديد من الشركات التي تعمل فـي مجـال النفط والغاز الطبيعي بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وتبذل قصارى جهدها من أجل السيطرة على خطوط نقل الغاز من المنطقة أو على الأقـل الحيلولـة دون سـيطرة روسيا وإيران ومن خلال مساعدة أذربيجان وتركستان على بناء شبكة من الأنابيـب إلى تركيا التي تعد هي المستفيد الأول من المنافسة المشتعلة بـين القـوى الإقليميـة والدولية، ومن خلال ذلك يتبين أهمية دور تركيا الاسـتراتيجي للولايـات المتحـدة

الأمريكية والتي تراعي مصالحها الإستراتيجية من خلال نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى الأسواق الغربية والأوروبية. (صالح، 2005).

ولأن تركيا تعتبر المعبر الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية لنقل الطاقة من دول آسيا الوسطى إلى الأسواق الغربية كما أسلفنا وذلك لأن تركيا تربط آسيا الوسطى بأوروبا وتكون دولة محورية في مصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لنقل الطاقة.

صحيح أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الدول المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز دخلت تركيا في صراع ومنافسة واستقطاب لتلك الجمهوريات المستقلة على القضايا المتعلقة بمصادر الطاقة ولكن بعد التوتر في العلاقات التركية الأمريكية على خلفية حرب العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتغير السياسة التركية في المنطقة والتوجه نحو تحسين علاقاتها مع دول الجوار بعيداً عن الضغط الأمريكي، أو قد أخذت السياسة الأمريكية في تحسين علاقاتها مع إيران وبالتالي بدل ما يكونان متنافسين في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز اتفق البلدان على محاولة تحقيق الاستقرار في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى للحفاظ على مصالحهما المشتركة في المنطقة، وذلك مما انعكس سلباً على العلاقات التركية الأمريكية من جهة واتفاق من جهة مع المصالح الأمريكية لوقف التوسع الروسي تجاه تلك الدول. (أولسون، 2004).

فبسبب أهمية عامل الطاقة لا يمكن تهميش دور تركيا دولياً من قبل دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، لأن لتركيا موقعها المهم في وصول أمريكا إلى المناطق الغنية بالطاقة وهي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وتعلم الولايات المتحدة أنه من دون العبور من تركيا لا يمكن أن تحصل على ذلك. إذاً إن دور تركيا هو دور استراتيجي للحصول على هذه المواد المهمة والرئيسة للغرب.

الفصل الرابع
مستقبل العلاقات التركية - الأمريكية

إن هذا الفصل يحاول قراءة مستقبل العلاقات التركية الأمريكية في رؤيتين مختلفتين، فتحدث عن مستقبل تلك العلاقة من رؤية أمريكية، ثم عن مستقبل العلاقة في رؤية تركية.

1.4 رؤية أمريكية لمستقبل العلاقات التركية – الأمريكية:

1.1.4 إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا

رغم التوتر الذي حصل في العلاقات التركية الأمريكية بعد أحداث 2003 والموقف التركي المعارض لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق إلا أن الموقع الجغرافي لتركيا ما زال يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحيتين السياسة والعسكرية في نظر السياسة الأمريكية، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إزالة التمييز الاستراتيجي بين محيط أوروبا ومركزها، حيث الصراع على امتداد الخط الحدودي الداخلي الذي فصل بين الألمان تقاوم التحديات الجديدة على امتداد قوسي الأزمات وهما:

1- القوس الشرقي: حيث منطقة الاستقرار الواقعة بين تركيا والقفقاس من أسيا الصغرى التي شهدت تفكك الإتحاد السوفيتي، فيها قوات وقدرات عسكرية، تقليدية ونووية، وغير متوازنة في دول لم تستقر أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد.
2- القوس الجنوبي: الممتد عبر شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط الى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا حيث تتواجد فيها المشاكل وهي أيضاً منطقة عدم الاستقرار.

إن تواجد تركيا في هذا الموقع الجغرافي تعطيها دوراً مهماً وخاصة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول بقاء مصالحها الحيوية آمنة، لذلك حاولت

جعل تركيا داعماً رئيسياً لسياساتها على صعيد العلاقات الثنائية او في إطار حلف شمال الأطلسي. (محمد، سليم، 2004، ص43).

مرت العلاقات التركية – الأمريكية خلال الأعوام السابقة منذ 2003 بحالة من المد والجزر والخلافات السياسية، حيث حاولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه سابقا، ولم يتوقف في مساعيه حتى وضعت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين على المحك في ذلك الحين، إذ إن المتغيرات الإقليمية في المنطقة خصوصا صعود النفوذ الروسي في المنطقة لعبت دوراً كبيراً في إعادة اهتمام الولايات المتحدة بدور تركيا حليفها وشريكها الاستراتيجي، وأصبحت فرصة واشنطن أكبر للحفاظ عليها في مواجهة القطب الأوروبي الجديد في المنطقة.

هذا على الرغم من أن بعض السياسيين والمفكرين الأمريكيين توقعوا اضمحلال أهمية تركيا ودورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماماً، ففي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم إستراتيجيتها العالمية الجديدة برز دور تركيا بسبب موقعه الجيوسياسي الحيوي بين أسيا وأوروبا، قادراً على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وأسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، ومما زاد من أهمية تركيا بعد ظهور مصادر جديدة للطاقة أي النفط والغاز الطبيعي بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور حيث تأمل الولايات المتحدة ان تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس بالصيغة الإيرانية الراديكالية الإسلامية، ويؤكد تقرير إستراتيجية الأمن القومي الصادر عام 1997 أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في أحدى أكثر مناطق العالم حساسية تخدم على نحو جيد بوجود دولة تركية ديمقراطية علمانية وحكومة مستقرة، ذات توجه غربي. (دلي، 1999، ص30).

ورغم التوتر في العلاقات التركية الأمريكية بعد عام 2003 إلا إنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية شهدت العلاقات تغييرات جوهرية ذات صفة إيجابية في السياسة الخارجية التركية وأخذت بتنفيذ سياسية التوازن حول علاقتها الخارجية مع

مجمل القضايا في المنطقة مما أدى إلى تغير موقفهـا علـى الـصعيدين الـداخلي والخارجي، وبدأت تلعب دورا متميزا فاعلا في قضايا المنطقة تلائم الإسـتراتيجية الجديدة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع الآخر إلى إعادة النظر بعلاقاتها مع تركيا حرصاً على الشراكة الإستراتيجية من أجل حل القضايا المتعثرة التـي لا يمكن حلها إلا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا، وهذا الأمر حول تركيا مـرة أخرى إلى مركز مهم في السياسة الدولية تحاول توظيف قدرتها الفاعلة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمنطقة الإقليمية الذي يتعارض مع المصالح الإسـتراتيجية فـي الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. (النعيمي، 2009).

وبسبب الدور الثابت لتركيا وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايـات المتحـدة الأمريكية كشفت تركيا دورها المهم والاستراتيجي في الشرق الأوسـط وقـضاياه المتعثرة والمضطربة مما شجع الولايات المتحدة على توظيف هذا الـدور لتحقيـق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة. (سيف الدين، 2008، ص8).

وعندما زار الرئيس الأمريكي الجديد أوباما إلى تركيا دشن فصلا جديدا مـن فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة حيث مثلت الزيارة اعترافا أمريكيـا واضـحا بأهمية تركيا الجغرافية والسياسية في الإستراتيجية الأمريكيـة وأعطتهـا الـضوء الأخضر كي تشارك بفعالية أكبر في توازنات الـسياسة الدوليـة كـشريك مميـز للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تلك الزيارة تاريخية بالنسبة لتركيا، لذلك كانـت تداعياتها عميقة على نسق التحالفات في المنطقة وستستمر قائمة إلى فترة زمنية في مستقبل العلاقات التركية الأمريكية، وذلك لأن الديناميكيات التي أطلقتها تلك الزيارة من عقالها تتجاوز بكثير مجرد زيارة بروتوكولية من رئيس دولة عظمى إلى دولـة إقليمية كبيرة، تصل دلالات الزيارة إلى حد اعتبارها فاتحة لشراكة إستراتيجية بين أمريكا القوة العالمية العظمى وتركيا القوة الإقليمية الصاعدة في قوس جغرافي كبير ممتد من حدود روسيا الجنوبية مرورا بالقوقاز وإيران والعراق وسورية، وكانـت تلك تمثل البعد الأهم لزيارة أوباما إلى تركيا في سياقها الإقليمي المخالف لما تم منذ دخول القوات الأمريكية للعراق عام 2003، إذ تزامنت تلك الزيارة مع نية الولايات

المتحدة الأمريكية في الانسحاب من العراق ورغبتها في المساعدة التركية لوجستيا وسياسياً في تلك المهمة. (اللباد، 2009، ص4).

وكذلك تأتي أهمية تركيا عند الولايات المتحدة كقوة فاعلة في عملية السلام في الشرق الأوسط ويتضح ذلك من تصريح المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل في (26) فبراير 2009 على موقع اون لاين، 2003 عندما زار تركيا وقال بأن تركيا قوة مهمة للسلام والأمن في الشرق الأوسط، واعتبر أن دور تركيا مهم في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط.

وكذلك هناك أهمية لدور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية في حل صراعها مع إيران بالطرق السلمية، وخاصة في عهد الرئيس باراك أوباما، حيث أصبح واضحا ان الإدارة الجديدة ستحاول اللجوء إلى المفاوضات غير المباشرة أو المباشرة مع الإيرانيين بدلا من أتباع أسلوب التهديد والصراعات العسكرية، ليس لأن هذه الأساليب التي استعملت في عهد الإدارة السابقة قد أثبت فشلها، بل لأن التغيرات الجيوستراتيجة في العالم تتطلب تغير قواعد اللعبة وكسب إيران للجانب الأمريكي بدلا من خسارتها لصالح الجانب الروسي، وكما قال (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون "أن الغرب لا يحتمل خسارة إيران لأي قوة معادية ولذا يجب العمل على كسبها للجانب الغربي بغض النظر عمن يحكم في طهران". (الغراب، 2008).

أذاً على الرغم من تصرف تركيا منفردا في بعض القضايا الجوهرية في المنطقة وسعيا وراء تلبية المصالح فان تركيا تحتل الآن المرتبة السابعة عشرة في قائمة أكبر اقتصاديات العالم، وهي عضو في رابطة الدول العشرين الكبرى، بما يجعل لديها من القوة ما يكفي لأن لا تخضع لمطالب الغرب، والإبقاء على مصالحها، وهذا ينعكس في سعي أنقرة للتعامل بشكل مستقل دون سيطرة المصالح الغربية على سياستها الخارجية.

إن مجريات الأمور تبرهن على ان هناك التقاء بين كلا الشريكين (تركيا وأمريكا)، وذلك لأن مصالح أنقرة الكبرى تنصب في ضمان سيادة الاستقرار في

المناطق المجاورة، والتي تعتبر إستراتيجية لتحقيق نشاط اقتصادي، واعيا بأن المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية بعدان متلازمان لمصالح أنقرة في المنطقة تتماشى مع مصالح الغرب في المنطقة، مما يجعل تركيا مؤهلا كشريك للقوى الغربية، ان سبل استراتيجيات تطبيق هذه المصالح مختلفة بين الشركاء، إلا أنها إلى حد ما تتلاقي، ولذلك تسعى تركيا للحفاظ على شراكتها مع أوروبا والغرب وعيا منها بأن تحقيق مصالحها في المنطقة مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وكذلك لن تتحقق هذه المصالح دون مساعدتها. (عوني، 2009، ص116).

وفي هذا السياق فإن أي خطوة تركية نحو الحصول على مكاسب إستراتيجية تتوازى مع المصالح الأمريكية والغرب الإستراتيجية من خلال دورها الفعال والسياسة المتوازنة من قبل حكومة رجب طيب أردوغان ودفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارب من تركيا لدور تركيا الفعال إزاء التطورات في الساحة الدولية بعد توتر العلاقات الثنائية بين البلدين. ومن أهم المبررات للتقارب الأمريكي مع تركيا:

1- تحسين تركيا روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم والجديد للولايات المتحدة الأمريكية، و بروز دور تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز دون التطبيع بين الدولة تركيا وروسيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا.
2- أهمية تركيا في العالم الإسلامي اليوم ويمكن ان تكون جسرا بين الغرب والإسلام وهذا ما صرح به الرئيس أوباما عند زيارته لتركيا في 2009/4/6، وذلك من خلال تحسين العلاقات التركية الأمريكية.
3- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى انسحاب مسئول من العراق، حيث ان العلاقات التركية تراجعت بسبب عدم قبول تركيا للاحتلال الأمريكي، وهي العضو الفعال في حلف شمال الأطلسي، دخول القوات الأمريكية العراق عبر الأراضي التركية، مما جعل الولايات المتحدة تحسب لموقف تركيا الجارة للعراق حسابا آخر، ولذلك هي تسعى إلى التقارب لتؤمن انسحابا مسؤولا من العراق عبر تركيا مما يجعل دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية إيجابياً.

4- قامت تركيا بالتحرك بعيدا عن إسرائيل الشرطي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، حين اتهمتها بممارسـة إرهـاب الدولـة ضـد الفلسطينيين، وهو ما تعزز في منتدى دافوس الاقتصادي، عندما دخـل رجـب طيب اردغان رئيس الوزراء التركي مع شمون بيريز في شجار.

5- الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسـود وبحـر القوقاز والبحر المتوسط، لنقل الطاقة والتجارة الدولية بين الغرب ودول المنطقة.

6- تعتبر تركيا ممراً احتياطيا لامدادات النفط والغـاز مـن دول آسـيا الوسـطى وأوروبا عبر خط (جيهان – باكو) وذلك كبديل الخط الروسـي الممتـد عبـر أوكرانيا. (العناني، 2009،أ).

يمكن أن تلعب تركيا دورا مهما جديدا في المرحلة المستقبلية فـي الـشرق الأوسط يتواءم مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية ومنها:

1. خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلقها سقوط النظام العراقي السابق، وذلـك بـسبب بـروز الـدور الإيراني الفاعل في العراق مما ينعكس سلبا على المصالح الأمريكية.
2. محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية فـي الـشرق الأوسط بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكيـة عنـد الـشعوب والدول العربية.
3. الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خـلال اسـتخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، وخاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر فـي العـراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح القوميـة الإستراتيجية الأمريكية في الصميم.
4. الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير قناة خلفية لإدارة المفاوضات التي كانت تجري بين الطرفين، برعاية تركية.

5. الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي في مسألة تخصيب اليورانيوم الإيراني وكما أعلنتها تركيا رسميا في الآونة الأخيرة وربما الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل. (العناني، 2009، ب).

2.1.4 دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط:

تركيا دولة إقليمية مجاورة لبعض الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وتتمتع بموقع جيو استراتيجي في السياسة الدولية، فهي نقطة وصل بين أوروبا الغربية والشرق الإسلامي مما أضفى عليها حضورا وقدرة على التأثير في قضايا الشرق الأوسط، خصوصا وان تركيا تحتل المرتبة 34 في العالم من حيث المساحة والمرتبة (19) في العالم من حيث عدد السكان، وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة وهي عضو في حلف الأطلسي، مع اقتصاد قوي، واستقرار سياسي معقول إضافة إلى الدعم من قبل حليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. (شلبي، 2006).

شهدت الساحة الدولية في الآونة الأخيرة خاصة بعد 11 سبتمبر 2001، واحتلال الولايات المتحدة العراق عام 2003، نشاطا ملحوظا للدبلوماسية التركية في مناطق مختلفة من العالم لا سيما الشرق الأوسط، والبحر الأسود، وبحر قزوين، ووسط أسيا، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر في علاقاتها مع تركيا وتراهن على الدور التركي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنها كانت تسعى من خلال سياستها الخارجية نحو مستقبل أوروبي إلا أنها لا تزال تربطها بمنطقة الشرق الأوسط العديد من الروابط والمصالح، وقد ظهرت الحاجة الماسة لهذا الدور بعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار عام 2003 وتأتي الإستراتيجية التركية نحو الشرق الأوسط من خلال سعيها إلى تحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق التأثير وليس التفاعل في التطورات والتفاعلات الإقليمية. (دحمان، 2007).

لقد قام حزب العدالة والتنمية بتحويلات جوهرية في السياسة الخارجية التركية عند وصوله إلى الحكم في نهاية 2002 معتمداً على ايديولوجية الحزب والخلفية

الإسلامية لقادتها، لذا كانت سياسة تعدد البعد في علاقاتها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي والتي وضع أسسها المفكر الدكتور احمد داود اوغلو كبير مستشاري رئيس الحكومة سابقاً ووزير الخارجية حاليا، والتي أعادت الاعتبار للمحيط العربي والإسلامي لتركيا وضرورة التواصل مع كل جيران تركيا بمن فيهم من هم على خلاف تاريخي معها مثل روسيا واليونان، وأرمينيا، وقد اتبعت تركيا سياسية "تصفير"، المشكلات مع الجيران أي خفضها إلى درجة الصفر، وبذلك نجحت تركيا الى حد كبير في هذه السياسة، فتحسنت العلاقات كثيرا مع سورية وتطورت مع إيران، ودخلت في علاقات استثمارية في الداخل التركي مع رؤوس أموال عربية خليجية ولا سيما مع السعودية والإمارات، وأبرمت اتفاقيات مختلفة من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة بين تركيا ودول منطقة الخليج العربي. (نور الدين، 2008، ص282).

إن كل هذه الأبعاد الجديدة في السياسة الخارجية التركية لم تكن بديلا عن حلم الخيار الأم الذي وضعه قادة العدالة والتنمية نصب أعينهم وهو خيار الدخول في الاتحاد الأوروبي. (نور الدين، 2008، ص295).

واستطاعت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني 2002 أن تحدث نقلة نوعية كبيرة جدا في الاستفادة اقتصاديا عبر تعاملها مع محيطها الخارجي أو في محيط العلاقات الدولية التي تنخرط فيها وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فأصبحت منذ عدة سنوات بعد (2002 – 2003) تدرك انه من الضروري ان تقوم بدور أكثر فاعلية، ولم تعد راضية بأن تكون مجرد طرف أو تابع للسياسة الغربية كما كانت في السابق باعتبارها عضوا في حلف الأطلسي، أو اعتبارها دولة تابعة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ولم تعد ترضى حتى بمجرد القيام بدور الجسر. وكثير من الساسة الأتراك بدأوا يعترضون على تعبير ان تركيا جسر لتبادل المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط، يقولون ان الجسر يدوس الناس عليه ويعبرون عليه من طرف إلى آخر.

ومن أهم العوامل التي تسهم بشكل كبير في تزايد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضايا:

1- قابلية الدول التي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط لتقبـل الاقتراحـات والأفكـار للسياسة التركية نحوهما وكذلك لإثبات الدور التركي الفعال في المنطقـة، مـن خلال تعاطفها مع قضايا المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية في هذه المرحلة.

2- زيادة مستوى التعاون بين تلك الدول في جميع المجالات لا سـيما الاقتـصادية والسياسية، فضلا عن تميز تركيا بأنها قوة جديدة جاذبة تستطيع ان تقدم بديلا في المنطقة عن كل من واشنطن وطهران. (الياسوسي، 2009).

ونجحت تركيا في وقت قصير في التوجه نحو أحضان الشرق الأوسـط مثـل تحسين العلاقات مع الجارة إيران المنافس الدائم في المنطقة لـسياستها الخارجيـة وكذلك التقارب الكبير مع سوريا إلى حد أن وصلت العلاقات إلى شبه تحالف تجـاه جميع القضايا السياسية والداخلية للبلدين. وكثرت الزيارات المتبادلة بين القيـادتين بشكل دائم مما وصل الدولتين إلى تفاهم كبير في جميع القضايا الإقليمية الخارجيـة بعد ما كانوا دائما في صراع وعدم ثقة. وبذلك تخطـت تركيـا مخـاوف الخطـر العراقي بعد ما كانت قلقة بسبب غياب السلطة المحكمة والإدارة الثابتة في العراق، ولأن العراق مهمة في مصالح تركيا الإستراتيجية من الناحية الاقتصادية. (الليـان، 2009، ص47).

أجبرت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب نجـاح سياسـتها الخارجيـة وتوطيد علاقات ناجحة في محيطها الإقليمي في الشرق الأوسـط، علـى مراجعـة سياستها إزاء الشرق الأوسط وذلك بإفساح المجال للدبلوماسية التركية في المنطقـة يسهم في توفير حالة من الاستقرار في العراق، وتقنين السعي الإيراني نحو امتلاك تكنولوجيا نووية وكذلك بذل مزيد من الجهد لتسوية الصراع العربـي الإسـرائيلي، وتوازى الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط مع المصالح الإسـتراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك استفادت تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحـدة وأوروبا وإسرائيل كواحدة من الأدوات التي تتيح لها مرونة واسعة وقدرة هائلة على الاتصال بل وحتى موارد استخباراتية ومعلوماتية تعطيها قدرة على الحركة الـسياسية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط. ما جرى أذن بهذه السرعة من تحركات تركية وإظهار قدرتها الهائلة في فرض دورها في القضايا الشرق الأوسطية لم يكن محـض

صدفة، وإنما عملية منظمة قامت بها النخبة التركية لكي تعطي لتركيا موارد ومصادر تستطيع بها ان تقوم ليس فقط بدور إقليمي، وإنما ان يكون هذا الدور سـندا للتطـور التركي، بحيث تنتقل تركيا من كونها دولة شرق أوسطية متخلفة إلـى دولـة غربيـة متقدمة من خلال بوابة الشرق الأوسط. (سعيد، 2009).

لكي تكسب المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط تتركز الرؤية الأمريكية في علاقاتها الثنائية مع تركيا على ضرورة الاستفادة من الدور التركي الجديد والفعال فـي المنطقة وتدعيم علاقاتها الاقتصادية على المدى البعيد، كما ان الولايات المتحدة تهـدف في إطار مبادرتها الدبلوماسية إلى محاولة تقريب وجهات النظر بين القادة الأكراد من تركيا والعراق بهدف التوصل لاتفاق حول كيفية التعامل مع تهديدات حـزب العمـال الكردستاني وحل المسألة الكردية في تركيا، وحل المشكلة بشكل نهائي بما يضمن وحدة الشعب التركي مع الاعتراف بالحقوق الشرعية للأكراد في تركيا ووحـدة الأراضـي التركية وتسهيل الاستثمارات التركية بالمناطق الكردية في العراق، فيما يرى صـانعو القرار الأمريكي عدم اعتبار التقارب (التركي – الإيراني) عائقا أمام توطيد العلاقـات الأمريكية – التركية واعتبار هذا التقارب بأنه سوف يكون له تـداعيات جيـدة علـى مستقبل الحوار الأمريكي – الإيراني حول القضايا المختلفة. (المالكي، 2005).

وكذلك تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من الدور التركي المقبول من قبـل الدول الشرق الأوسطية العربية والإسلامية التي تسهم بـشكل كبيـر فـي تحقيـق مصالحها وأهدافها المشتركة، فضلا عن دورها في تحقيق حالة من الاستقرار فـي منطقة الشرق الأوسط مما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الخطوات التركية في دبلوماسيتها الجديدة في عهد رئيس الوزراء أردوغان قد نال الترحيـب من قبل الرئيس أوباما والساسة الأمريكيين حيث قامت تركيا بمحاولة الوساطة فـي حل قضية الشرق الأوسط، وهذا يصب بالأساس في مـصلحة الولايـات المتحـدة الأمريكية. (الياسوسي، 2009).

3.1.4 وضع تركيا الداخلي سياسياً وأمنياً:

أن أهمية الاستقرار الداخلي أمنيا وسياسيا لتركيـا عنـد الولايـات المتحـدة الأمريكية هي من أولويات السياسية الخارجية الأمريكية ولا يتغير مـع الأحـداث، وذلك بسبب أهمية دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ومع وصـول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 اثبت الحزب قدرته على العمـل مـع المؤسسة العسكرية العلمانية مما ساعدهم كثيرا في إحلال الاستقرار الـداخلي فـي تركيا. إلا إن الكثير من العوامل كانت تهدد استقرار وضع تركيا الـداخلي، منهـا التخوف من المشكلة الكردية في تركيا بعد بروز أكراد العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، ورفض عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، لكن تلك العوامل لم تؤثر سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين بالرغم من توترها في تلـك الفترة. (مركز الدراسات الصحفية، 2009).

في السنوات الماضية وصل موقف الرأي العام التركي تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى مستوياته بسبب توتر العلاقات في تلك المرحلـة بعـد رفض تركيا الخضوع للمطالب الأمريكية المشاركة ودعم الحرب على العراق عام 2003 وعندما تولى الرئيس أوباما مهام منصبه، انخفض عدد أولئك الأتراك الـذين لديهم نظرة إيجابية عن الولايات المتحدة ليصل إلـى نـسبة ضـئيلة تـصل 9%. (اغاتباي، 2009).

ولأن تركيا مهمة في الإستراتيجية الأمريكية لذلك كـان يجـب علـى الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة القيام بخطوات من أجل إعادة بناء العلاقات بينهما التي شهدت فتورا في السنوات القليلة الماضية، في تلك الوقت كانت أنقرة بعيـدة عـن الغرب وذلك يتطلب من إدارة الرئيس أوباما جهوداً مستمرة ومتضافرة مـن أجـل إعادة تركيا إلى الحاضنة الغربية، ولتحقيق ذلك يجب ان تدعم الولايـات المتحـدة الأمريكية تركيا حول القضايا السياسية والمشاكل التي تتأثر بها داخليا مثل:

1- جعل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من الثوابت للسياسة الأمريكيـة فـي المرحلة الراهنة.

2- دعم تركيا اقتصاديا، ومع ان الدولتين تربطهما علاقات عسكرية وسياسية إلا أن العلاقات الاقتصادية ليس بمستوى الطموح التركي.

3- دعم جهود الحكومة التركية في حل القضية الكردية، ودعم مشروع اردوغان في مشروع الديمقراطية والسلم المعلنة في مطلع عام 2009. (شراب، 2008).

4- دعم مصالحة تركيا والأرمن من خلال دعم جهود تركيا لطي صفحة قضية مجازر الأرمن من قبل الدولة العثمانية عام 1915.

5- دعم مساعي تركيا في توحيد شطري قبرص التي هي إحدى العقبات الرئيسية أمام تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. (اغاتباي، 2009).

2.4 رؤية تركية لمستقبل العلاقات التركية الأمريكية:

1.2.4 الأبعاد السياسية: المصلحة الإستراتيجية للطرفين (نقاط الاختلاف والالتقاء)

نقاط الاختلاف:

إن جميع العلاقات السياسية الثنائية لها نقاط اختلاف والتقاء، ولا شك أن العلاقات التركية الأمريكية مرت بمراحل ظهرت فيها نقاط الاختلاف في المصلحة الإستراتيجية للطرفين، خاصة في مرحلة ما بعد أحداث 2003.

إن أهم نقاط الاختلاف من وجهة النظر التركية هي:

1. تحمل تركيا أمريكا مسؤولية ما يجري من مأساة في العراق، لأنها هي الدولة المحتلة للعراق ومن واجبها حفظ الأمن فيها، وصرح بذلك علناً الكثير من المسؤولين الأتراك، وتتهم تركيا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تتعامل وتتعاون مع فئة على حساب فئات أخرى مثل التعامل والتفاهم الكردي على حساب الأقلية التركمانية، ولهذا فإن تركيا تجد نفسها عاجزة عن التدخل المباشر والفاعل في العراق، بحيث تمر الأحداث أمام ناظريها مكتفية بالتفرج بسبب الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية. (نور الدين، 2007).
2. تركيا كانت تتهم أمريكا بأنها تسعى لتجزئة العراق إلى ثلاث دويلات، وتعرب دوما من مخاوفها من ذلك وتهدد بأن مسألة تجزئة العراق تهديد للأمن القومي التركي ولا يمكن القبول بها، وكانت تخشى تركيا من التحركات الأمريكية

المنفردة في داخل العراق والمنطقة وقامت تركيا بتحركـات مـع دول الجـوار للعراق مثل سوريا وإيران لتوحيد موقفهم الرافض لتجزئة العراق بأي شكل من الأشكال. (توران، 2004).

هذه هي أهم الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح من هذا ان تركيا مع كونها حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ألا أنهـا ليـست ذيـلا لهـا، ونظيرتها المستقلة في السياسة الخارجية الجديدة التي تمارسها حكومة رجب طيـب اردوغان.

نقاط الخلاف من وجهة النظر الأمريكية هي:

1- خلاف حول قضية قبرص، وحقوق الأكراد داخل تركيـا. وتعتبـر الولايـات المتحدة بأن القضية الرئيسية هي قضية حقوق الإنسان ويجب حلهـا بـالطرق السلمية من حيث الاعتراف بوجود القومية الكردية، وحول القـضية القبرصـية تتهم الولايات المتحدة تركيا بأنها تتدخل بشكل كبير في سياسة وقرارات الشطر القبرصي التركي مما يؤدي إلى ضياع فرص السلام. (حمو، 2007).
2- كانت هناك خلاف بينهما ولا يزال حول إيران، فأمريكا تريد عزل إيران عـن العالم سياسيا واقتصاديا بسبب الخلاف السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكيـة منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وسقوط نظام الـشاه حليـف الولايـات المتحدة الأمريكية آنذاك، وتريد من تركيا الانضمام إلى هذا الحظر، ولكن تركيا رفضت هذا وعقدت مع إيران سلسلة من المعاهدات السياسية والعسكرية مثـل محاربة الأحزاب الكردية المعارضة للدولتين حزب العمال الكردستاني في تركيا وحزب الحياة الكردستاني في إيران، وكذلك عقدت معاهدات اقتـصادية بقيمـة أكثر من ثلاثة مليارات دولار في عام 2008، ومنها مد أنابيب البترول والغاز الإيراني إلى تركيا، كما أن تركيا تشتري جزءاً من الغاز الذي تـستعمله مـن إيران، وعبرت أمريكا عن انزعاجها الشديد لتلـك التعامـل الاقتـصادي بـين الدولتين.
3- كما ان أمريكا تريد فرض العزلة السياسية والاقتصادية على سوريا أيضا على أساس أنها دولة ترعى الإرهاب وتتدخل في شؤون الدول المجاورة مثل العراق

ولبنان ودعم حزب ا اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، ولكن تركيا بـالرغم من ذلك حسنت علاقاتها مع سوريا، وتتم تبادل الزيارات على أعلى المستويات بين البلدين، كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين عدة أضعاف وتعيـد هذه الخطوة التركية جزءاً من سياستها الجديدة في تحسين علاقاتهـا وتـصفير مشاكلها مع جيرانها.

4- امتعضت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من سماح أنقرة لإسماعيل هنيـة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية بزيارة أنقرة واعتراف سريع بحكومة حمـاس عندما فاز في 2006 في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلـسطينية واعتبـرت الولايات المتحدة التفاوض والتعامل مع حماس تشجيعا للإرهاب آنـذاك ولكـن تركيا لم تهتم باعتراضها. (علي، 2008).

نقاط الالتقاء:

هناك توافق كبير يمكن رصده في المواقف والمصالح بـين الـدولتين فـي الملفات ذات الاهتمام المشترك، سواء بالنسبة للعراق أو المنطقة العربيـة إجمـالا، وكذلك لأفغانستان وآسيا الوسطى وهو ما يقلل كثيرا من فرص الاختلاف والتبـاين في بعض القضايا من الرؤى والمواقف وتكون رغم نقاط الاختلاف فـي الـسياسية الخارجية للدولتين حيال القضايا الدولية ومنها الشرق الأوسطية نقاط اتفاق لا يمكن الاختلاف عليها هي:

1- فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين فضلا بـالطبع عن مواجهة أي احتمال روسي لإرجاع النفوذ السوفيتي القديم في هذه المنطقـة الحيوية، بالنسبة لأنقرة وواشنطن على حد سواء.

2- تبدو تركيا راغبة في إعادة ترميم العلاقات مع الولايـات المتحـدة مـن جهـة ومتحمسة جدا لتعود إلى المعادلة الداخلية الإقليمية العراقية، والتي بقيت خارجها بعد قرار البرلمان التركي عدم المشاركة في الحرب.

3- إن العلاقات التركية – الأمريكية تدخل نطاق التحالفات الإستراتيجية لكـن فـي مجال الثوابت، ويمكن القول بأنه تحالف مع الولايات المتحدة غير متوازن يُميل

دائما لصالح واشنطن ومع ذلك فلدى الطرفين حرص على استمراريته وثباتـه، ومصلحتهما تقتضي الإبقاء على هذه العلاقات لا قطعها. (عودة، 2009).

2.2.4 الأبعاد العسكرية: (الأسلحة المستوردة الإسـرائيلية إلـى تركيـا والـدور الأمريكي):

إن التغيير بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى مقاليد السلطة في تركيا بعد فوزها الأول عام 2002 قد سببت تحولات في ألإمكانيات العسكرية، منها اسـتيراد الأسـلحة الإسرائيلية، والمناورات العسكرية المشتركة بينهما. (نور الدين، 2008، ص281).

إن تفاقم الأزمة السياسية في العلاقات الإسرائيلية التركية إزاء مواقف الحكومة التركية المناهضة لسياسات القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني قد ألقى بظلاله على العلاقات العسكرية بين البلدين من حيث التعاون في كافـة المجـالات العـسكرية واستيراد الأسلحة الإسرائيلية والمناورات العسكرية المشتركة من قبل تركيا.

بالرغم من أن الجيش التركي يعد من أفـضل عمـلاء المؤسـسة الأمنيـة الإسرائيلية على مدار السنوات الماضية منذ أن وقع المعاهدة العسكرية بين تركيـا وإسرائيل عام 1994، إلاّ إنه بعد الأزمة السياسية ومواقـف تركيـا سـنة 2003، قررت المصادر الأمنية الإسرائيلية تأجيل كافة الصفقات التي كانت تـشمل تزويـد الجانب التركي بما تحتاجها من معدات عسكرية، وتغير مكانة تركيا لدى المؤسـسة العسكرية الإسرائيلية فبدلا من اعتمادها كدولة ذات أفضلية خاصة ستـصبح دولـة عادية لا يمكن بيع عتاد عسكري او أي أغراض عسكرية لهـا دون اتخـاذ قـرار واضح بشأنها من قبل القيادة الإسرائيلية، لأنها كانت ولا تزال تدين كـل الأحـداث الإسرائيلية باتجاه شعب الفلـسطيني التركيـة الإسـرائيلية الـسياسة والعـسكرية والاقتصادية.

تساهم صادرات الأسلحة مساهمة كبيرة في الاقتـصاد الإسـرائيلي وتعتبـر إسرائيل من أكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، وكانت تعتبـر تركيـا حليفـا رئيسيا لإسرائيل، وقد عقدت إسرائيل صفقة بمبلغ (715) مليـون دولار لتطـوير الطائرات المقاتلة التركية (ف – 4، ف – 5) ومن بينها اتفاقية لإنتـاج صـواريخ "بوب أي 2 " المتطورة، كما طلبت تركيا أنظمة تصوير محمولة جوا من إسرائيل،

وفي عام 1999م رضخت إسرائيل للضغوط الأمريكية بعدم تزويد تركيا بالـدبابات بمبلغ (7) مليارات دولار، إلا ان تركيا وقعت صفقة مع إسرائيل في شهر مـارس 2002م بقيمة (668) مليون دولار لصيانة دباباتها القديمة والتـي هـي أمريكيـة الصنع. (www. caat.org.uk, 2003).

كانت تركيا تستفيد من صفقات استيراد الأسلحة من إسـرائيل لأجـل تقويـة ترسانتها العسكرية، إلا أن المواقف السياسية التركية أثرت على التعاون العـسكري واستيراد الأسلحة الإسرائيلية مما أدت إلى تراجع ملحوظ فـي مبيعـات الأسـلحة الإسرائيلية لتركيا وخاصة بعد إبرام وزارة الدفاع التركية بصفقة عسكرية ضـخمة مع أحدى الشركات الإيطالية لتزويدها بقمر صناعي للتجسس، وجاء القرار التركي لإبرام تلك الصفقة مع الشركات الإيطالية على الرغم مـن إدراك مـسئولي وزارة الدفاع في أنقرة تفوق الشركات الإسرائيلية عن نظيرتها الأوروبية في مجال تصنيع أقمار التجسس، مما ولدت مخاوف لدى المسئولين الإسرائيليين من هذا التوجه.

وجاءت تلك الخطوات من قبل الدولة التركية بعد أحداث قطاع غزة وأدت الى إلغاء مناورات عسكرية تركية إسرائيلية مشتركة التي كانت ستقام في سماء تركيـا، ولكن وبحسب آراء بعض المحللين السياسيين في إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية لم تكن تتوقع تلك النتائج في صفقات السلاح مع تركيا وذلـك لكـون ان العلاقـات العسكرية بين الجانبين كان يقررها الجيش التركي وليس الحكومة، وهذا مـا كـان يدفع إسرائيل في كثير من الأحيان لعدم الاهتمام بالموقف السياسي للحكومة التركية، وبما في ذلك أن العلاقات العسكرية بين الطرفين مر عليها زمن طويـل والجـيش التركي هـو صـاحب القـرار فـي هـذا الـشأن وليـست الحكومـة التركيـة. (www.FPNP.net, 2009).

إن الإجراءات التركية في عدم استيراد الأسلحة الإسرائيلية ما بعد عام 2003 بسبب تدهور العلاقات بين الدولتين أدت إلى تراجع كبير في عـدة مجـالات مـن النواحي العسكرية، وان الأتراك باتوا يفضلون الحصول على عتاد عـسكري مـن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ان كانت تركيا من أهم الزبائن في شـراء العتاد والترسانة العسكرية "الإسرائيلي" وان تغير السلوك التركي تجاه إسرائيل يأتي

حسب تبني حكومة اردوغان وجهة نظر تقوم على عدم تسليح الجيش التركي بعتاد عسكري إسرائيلي، وان هذا الأمر هو سياسي أكثر منه اقتصادي بسبب حدوث حالة من عدم الثقة بين تركيا وإسرائيل على خلفية الانتقادات التركية للسلوك السياسي الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، ويأتي الدور الأمريكي عندما تدخلت في الصراع بين الدولتين الحليفتين، لها وطلبت من تركيا ان تتعاون مع إسرائيل في الحرب على الإرهاب لكي تأخذ أهم الأسلحة التي تحتاجها تركيا في هذا الحرب، لكن تركيا أصرت على معاقبة إسرائيل ردا على إلغاء صفقات الأسلحة من قبل إسرائيل، كما أدت هذه المواقف إلى إلغاء تركيا المشاركة الإسرائيلية في التدريبات السنوية للجيش التركي وألغت التدريبات المقررة صيف 2010، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسوية الأزمة بين الدولتين عن طريق الضغط على تركيا وإسرائيل، لأن تفاقم العلاقات التركية الإسرائيلية يضر بالخطوات الأمريكية لتحسين العلاقات مع تركيا في سياستها الجديدة نحو المنطقة. (www.alsharcalawsat.net, 2009).

3.2.4 الأبعاد الاقتصادية (المساعدات الأمريكية السنوية لتركيا):

الاقتصاد أحد المحددات الرئيسية التي أجبرت تركيا على عدم المشاركة في الحملة الأمريكية ضد العراق في 2003، وأعرب المسؤولون الأتراك للإدارة الأمريكية علناً عن مخاوف تركيا من الحرب الأمريكية على العراق بأنها ستؤثر على العلاقات الاقتصادية التركية مع العراق. (www.islamonlin.com, 2006).

وكانت تركيا في حيرة من أمرها لأن لها مصالح إستراتيجية اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها الدعم السنوي المادي كمعونة مالية لتركيا، وكذلك كانت لها علاقات اقتصادية وتجارة كبيرة مع العراق، وأن أي حرب على العراق تؤدي إلى تهديد المصالح الاقتصادية مع بغداد، ودخلت تركيا في حرب أعصاب سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية عندما طلبت الحكومة التركية ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم حدوث تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي التركي، لذا طلبت تركيا قبل قرار البرلمان برفض استخدام أراضيها للحرب الأمريكية على العراق، الحصول على مساعدات مقابل ذلك الضرر التي

يلحق بتركيا، وطلبت ما يتراوح بين أربعة مليارات و 15 مليار دولار أو تزيد عن لتخفيف الأثر الاقتصادي في حال سقوط بغداد. (www.islamtoday.net, 2003).

وكانت تركيا تشهد منذ شباط 2001 اندلاع أزمة اقتصادية لم تر لها مثيلا منذ تأسيسها، فاضطرت الحكومة إلى تعويم عملة الليرة أمام الدولار، وهو ما أفقـدها خمسين بالمائة من قيمتها، وأدى ذلك إلى تدني الوضع الاقتصادي للشعب التركـي وإغلاق مئات من المصانع وآلاف من المحلات، فاستعانت الحكومة ذلـك الحـين بالخبير الاقتصادي التركي المقيم في أمريكا (كمال درويش) الذي كان يعمـل فـي صندوق النقد الدولي منذ سنوات عديدة، ليتولى معالجة الأزمـة كـوزير للـشؤون الاقتصادية، ولأن أحداث سبتمبر 2001 وما تلاها من حرب شاملة من قبل الولايات المتحدة على الإرهاب أبرزت بصورة واضحة مكانة تركيا الإستراتيجية في المنطقة وأهميتها في التوازنات الدولية، لذا وجدت تركيا نفسها أمام فرصة، وخاصة عنـدما استفادت من مشاركتها السابقة في حرب أفغانستان، حيث حصلت علـى قـروض إضافية من صندوق النقد الدولي بإشارة أمريكية قدرت بحوالي 16.5 مليـار دولار وكانت تركيا تريد انتهاز الحرب الأمريكية على العراق وأن تعيـد الكـرة لتقويـة اقتصادها الهش في ذلك الحين. (حواش، 2002).

وبالرغم من كل المحاولات الأمريكية لإغراء تركيا في المشاركة في حملتهـا العسكرية على العراق في 2003، إلا أن الرفض التركي أدى إلـى تـدهور فـي العلاقات الاقتصادية التركية الأمريكية عرض المساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة سنويا لانخفاض كبير. إن تركيا تضررت اقتصاديا إلا أنها استفادت سياسيا في المنطقة بعد ما كانت تعرف بالدولة الشعبية المؤيدة أصبحت معارضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وقال السياسيون المتشددون الأمريكيون انه لا جدوى مـن استمرار التعامل مع تركيا، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية الاكتفاء بتحالفهـا مـع إسرائيل، والعمل باتجاه التحول من اجل بناء التحالفات الإستراتيجية الجديـدة وقطـع العلاقات الاقتصادية بناء التحالفات الإستراتيجية الجديدة، ووقف المساعدات المالية عن تركيا والبحث عن حلفاء جدد من القوقازيين الجدد مثل جورجيا وأذربيجان واستغلال الوضع الاقتصادي الصعب لتلك الدول. (www.algamel.com, 2009).

ان تركيا كانت بحاجة لتلك الأموال والمساعدات المالية على شكل هبات وقروض بالإضافة إلى تقديم دعم وتسهيلات أخرى للحصول على قروض مالية من مؤسسات مالية عالمية في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي يعاني من أزمات مالية وكان الاقتصاد التركي يعتمد كثيرا على المعونات السنوية الأمريكية ويرى بعض ساسة تركيا ان السبيل الوحيد للخروج من المأزق المالي هو مساندة أمريكا للحصول على مساعداتها المالية، أذن الاقتصاد التركي تضرر بشكل كبير بسبب موقفها الرافض المشاركة في حرب 2003 والحملة الأمريكية على العراق. (السلطان، 2008).

الخاتمة:

يمكن القول في النهاية، أن العلاقات التركية - الأمريكية قد مرت بتوتر عنيف لم تمر بها من قبل، وهي مرحلة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 رغم أن الدولتين تربطهما علاقات شراكة إستراتيجية قوية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أي بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية على يد (كمال أتاتورك) مؤسس الدولة التركية الحديثة وبعد ما دخلت تركيا في حلف الشمال الأطلسي مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

بدأت أهمية الدور التركي الاستراتيجي ضمن المصالح الأمريكية بالازدياد في زمن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق حين كانت تعتبر تركيا السد المتين أمام المد الشيوعي السوفيتي الى منطقة الشرق الأوسط عند الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانفكاك الاتحاد السوفيتي، حيث تصور الكثير من الساسة والمفكرين السياسيين الأمريكيين بأن الدور التركي قد انتهى في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن سرعان ما شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يجب الحفاظ على تلك العلاقات الوطيدة مع تركيا، حيث تزايدت المخاوف الأمريكية من المد الإيراني نحو الجمهوريات المتكونة حديثاً من بقايا الاتحاد السوفيتي السابق، في آسيا الوسطى ودول القوقاز وذلك لأهمية المنطقة من حيث نقل الطاقة الى الولايات المتحدة والدول الغربية.

ويمكن القول أيضا بان الحكومات التركية السابقة فشلت في العقود الأخيرة في العثور لتركيا على موقع استراتيجي فعال وذلك بسب عدم امتلاك تركيا سياسة مستقلة، بل كانت تنفذ السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وظلت هذه المهمة إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى أعلى السلطة في تركيا عام 2002 وطرحه مفهوم جديد في السياسة الخارجية كجدول أعمال لها وهذا المفهوم يبدأ وينتهي بجملة واحدة هي إيجاد دور كبير للقومية التركية في دول الجوار الشرق أوسطي في العالم الإسلامي، كوسيلة تفرض احترام تركيا على الغربيين الأوربي والأمريكي، وفي الوقت الذي كانت قد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب ضد الإرهاب في العالم وكانت بأمس الحاجة لتركيا في حربها على العراق عام 2003 فلم يكن لها ردود فعل سلبية على وصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية، وكانت تركيا ضمن الخطة الأمريكية لكي تكون الجبهة الشمالية وقت غزوها للعراق، ولكن رفض البرلمان التركي استخدام أراضيها او حتى المشاركة في تلك الحرب.

إن هذا الموقف من تركيا أصاب أمريكا بالدهشة وسبب توتراً كبيراً في العلاقات الثنائية بين الدولتين، وجاء الرفض التركي بدواعي المخاوف من خطورة سقوط الدولة العراقية على الأمن القومي التركي وقد تهدد المصالح التركية الاقتصادية في العراق، وكان أبرز وأكثر المخاوف من قبل تركيا هو بروز وصعود القوى الكردية للمنطقة المجاورة لحدود تركيا وهي كردستان العراق في شماله، وكذلك تسبب في زيادة القوة العسكرية لحزب العمال الكردستاني المعارض للسياسة التركية في داخل تركيا واتخذ له في كردستان العراق ملاذا آمناً مما انعكس سلبيا على الأمن الداخلي التركي من خلال تزايد النزعة القومية الكردية فيها.

لذا نستطيع القول بان اكبر مشكلة داخلية تعاني منها تركيا هي المشكلة الكردية وتعتبر من أهم الأسباب التي دفعت بتركيا رفض مشاركتها في الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدي استياءها وأجبرها على تغيير خطتها العسكرية والاعتماد على حلفاء جدد في داخل العراق هم الأكراد الذين كان يتمتعون بحكم ذاتي بعد أحداث حرب الخليج عام 1991.

وازداد التوتر عندما راجعت أمريكا صفحات مشروع إدانة مجـازر الأرمـن على يد الدولة العثمانية من قبل الكونغرس الأمريكي.

أما حول القضية القبرصية فقد تقلص الدعم الأمريكي لحلها من خلال ضغطها على حلفائها الأوروبيين رغم أن المشكلة القبرصية هي إحدى أهم العوائـق أمـام انضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

إذ أن تطورات ما بعد أحداث حرب 2003 قد تكون هي نقطـة تحـول فـي توجهات السياسة الخارجية التركية وبداية لسياسة التوازن في المنطقة وتماشيا مـع مصالحها القومية و سياسة ذات مرجعية وطنية ويمكن تقييم هذه التوجيهات ضـمن إستراتيجية حزب العدالة والتنمية تبنتها وانتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة عام 2002، وتقوم على سياسة تعدد وتنوع المحاور، علـى صـعيد السياسة الخارجية تعمل على خروج تركيا من سياسة (الدولة الطرف) الى سياسـة (الدولة المركز) حيث أدركت قيمتها الإقليمية والدولية وفق المستجدات على صـعيد السياسة العالمية وشرعت تبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها الجيوستراتيجي ضمن آفاق فاعلة تكسبها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام، وفـي الـسياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص لان سياسة تركيا منذ تأسيس الجمهوريـة هـو التوجه نحو الغرب.

إن الحرب الأمريكية على العراق 2003 هي مرحلة مهمة في مسار الـسياسة الخارجية التركية وخصوصا مشكلة الأكراد في كردستان شـمال العـراق والتـي تعتبرها خطراً فعلياً على الوحدات السكانية والاجتماعية لدول الجوار العراقي، مما جعلت الأحداث تحول في دور تعاطي السلطة التركية مع عدد كبيـر مـن القـوى الإقليمية والدولية، وللمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا وكل مـن سـوريا وإيران وهذه الخطوة صدعت الشراكة الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحـدة، وزادت الفجوة في العلاقات الثنائية التركية الأمريكية، كما اهتزت بعمق العلاقـات التركية مع إسرائيل بهذه الخطوة التركية وهـي التوجـه نحـو الـشرق الأوسـط وخصوصا التقارب مع كل من إيران وسوريا.

وفي حقيقة الأمر فإن التحولات في السياسة الخارجية التركية لم يكـن سـببها الأحداث في العراق وحدها بل كانت ترتبط ببرنامج التغير الذي أعلنه حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية التركية الجديدة هي تصفير كل مشاكلها الإقليمية مع دول الجوار وتوطيد علاقاتها مع تلك الدول على أساس ضبط الأمن والسلام والمـصالح المشتركة لدول المنطقة.

وبذلك استطاعت تركيا أن تفرض سياستها في المنطقة ونالت الترحيـب مـن خلال موقفها إزاء قضايا المنطقة مثل، القضية الفلسطينية فقد أعلنت تعاطفهـا مـع حقوق الشعب الفلسطيني من خلال إدانتها القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وبهذه المواقف التركية زادت الثقة العربية لها بعد ما كانوا يـشككون مـن نوايـا تركيـا السياسية في المنطقة وكانوا يعتبرون ان تركيا تنفذ أجندات أمريكية وغربية ولـيس خطوة أحادية التصرف من خلال سياستها المستقلة.

حاول جورج بوش تصحيح مسار العلاقات التركية الأمريكية إلا أن التطورات السريعة في المنطقة وبسبب الشرخ الكبير الذي حصل بـين الـدولتين مـا جعـل العلاقات التركية الأمريكية بين المد والجزر وزادات الشكوك بالنوايا المتبادلة وظل التوتر في العلاقات الثنائية بين الدولتين مما جعل تركيا تتخاص من الدولة التابعـة للسياسة الأمريكية وبذلك يكون لتركيا دورها وسياستها المستقلتين.

إن وصول الرئيس باراك اوباما إلى السلطة في الولايات المتحـدة الأمريكيـة وبسياسة جديدة تعتمد على الحوار والدبلوماسية، بدل الحرب واستخدام العنف فـي حل القضايا، وان تحسين العلاقات التركية الأمريكية كانت مـن أولـى اهتمامـات الرئيس أوباما وانعكس ذلك من خلال اختياره تركيا بأول زيارة لدولة إسلامية حيث أعلن وقتها دعمه الكامل لكافة السياسات التركية في المنطقة، وأكد بان تركيا حليفة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب ولا يمكن التنـازل عن الدور التركي، وكذلك دعم مشروع الحكومـة التركيـة الحاليـة للإصـلاحات الداخلية من خلال الاعتراف بحقوق الشعب الكردي بطرق سلمية، ودعـم الجهـود التركية للانضمام للاتحاد الأوربي.

لذلك يمكن القول بان الدور التركي بات مهماً في المنطقة وسياستها أصـبحت لها وزنها في المحافل السياسية، ولذلك تتطلع تركيا لان تصبح دولة نموذجية فـي معطياتها الثقافية للعولمة، وترى أن مـا لـديها مـن إمكانـات جيواسـتراتيجية، واقتصادية، وحضارية يمنحها القوة التي تستطيع من خلالها التوجه نحـو محيطهـا الإقليمي، ولقد أعطت هذه الإمكانات الثقة أكثر لتركيـا لتلعـب دورهـا الـسياسي والدبلوماسي في السياسة الدولية.

إذاً أصبحت العلاقات التركية الأمريكية بملامح جديدة وهـي التـزام تركيـا بتحالفها مع الولايات المتحدة إلى حد بعيد، لكن لم يعد التحالف الوحيد الذي تـسعى انقره إلى توطيده، وفي الوقت نفسه لا تسعى إلى استبداله بآخر، ولكن تركيـا فـي عهد حزب العدالة والتنمية تعمل على تنويع وتوسيع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجيـة، مع منح قدر أكبر من الاهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي اللذين تـم تجاهـل تحالفاتها من جانب أنقره.

2.5 النتائج والتوصيات:

وبعد محاولة إجابة عن أسئلة الدراسة فقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعـة من النتائج والتوصيات التالية:

إن مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا نهاية عام 2002 هـي نقطة تحول في العلاقات التركية – الأمريكية عندما قامت بصياغة سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية نحو السياسة الدولية وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وهي بداية التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين لم تمر بذلك من قبـل بهـذا الشكل، ان التوتر في العلاقات التركية نتيجة احتلال العراق كشف التحول التركـي نحو الشرق بعد ما كان غربياً توجهاتها منذ تأسيس الدولة التركية ولـيس بمعنـى الابتعاد عن الغرب بل هو توزيع وتعدد الأبعاد في علاقتها الخارجية على أسـاس التوازن، برنامج مدروس من قبل قادة حزب العدالة والتنمية بعد توليهم السلطة فـي تركيا ويمكن تحديد أهم أسس التحول السياسية الخارجية التركية الجديدة:

1- استطاعت تركيا تصفير مشكلاتها العالقة مع دول الجوار وخروج تركيا بنفسها من كونها بلدا طرفا له مشكلات متواصلة مع جيرانها ونجحت في ذلـك مـن

خلال تحسين علاقاتها مع سوريا وإيران واليونان إلى حد كبير وروسيا وأرمينا رغم صعوبة الوضع معها.

2- الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية مثل محاولة حل مشكلة الأكراد من خلال مشروع اردغان رئيس الوزراء في تعديل الدستور والاعتراف بحق الأكراد داخل تركيا.

3- اعتمدت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا وان تحـسين العلاقات مع طرف ليس بديلا عن العلاقات مع طرف آخر.

4- أنقذت تركيا سياستها الخارجية من التبعية السياسيين الغرب والولايات المتحـدة بوضع سياسة خارجية مستقلة يحسب لها حساب في السياسة الدولية.

5- قامت تركيا بتفعيل دبلوماسيتها التي كانت تركيا تعرف في النظام الدولي علـى أنها جسر بين الغرب والشرق الذي يعني ان دور الجسر هو الاكتفـاء بمـرور الآخرين فوقه ومن خلال دبلوماسيتها الجديـدة بـدأت تعـرف ببلـد المركـز وأصبحت لاعبا في التفاعل الدولي.

6- نجاح تركيا في سياستها الخارجية الجديدة تجاه الـشرق الأوسـط وخـصوصا الدول العربية والإسلامية وخاصة إيران وإعطاء أولوية لدبلوماسيتها الجديدة في السياسة الخارجية للمنطقة بحثاً عن مصالحها لأنها غابت زمنا طويلا واحتاجت إلى جهدٍ كبيرٍ لتحقيق ذلك.

وهكذا فإن تركيا استطاعت ان تعطي لسياستها الخارجية نقله نوعية في زمـن قصير رغم التجربة القليلة لحزب العدالة والتنمية في الـسياسة الخارجيـة، وبهـذا التطور يمكن القول بأن الدور التركي بات مهماً في المنطقة وسياستها أصبحت لهـا وزنها مما جعل الولايات المتحدة تحاول أن تستغل ذلك الدور بسياسة جديـدة فـي المنطقة، لتتلاءم مع الوضع الراهن ويناسب الدور التركي في المنطقة.

أما بالنسبة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فقد أصبح مقبولاً من وجهة نظر الدول الأوروبية لأنهم بدأوا يشعرون بالابتعاد التركي عن تبعية السياسة الخارجيـة الأمريكية.

لقد استفادت تركيا من توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة في تلك المرحلة من الناحية السياسية ما جعلها تطبق أجندتها السياسية بشكل سريع وموفق، وفي وقـت محدد لحظت بوادر النجاح لدبلوماسيتها ونال الترحيب والإعجاب.

ولذلك يظل الملف التركي يشكل هاجسا رئيـسيا لكافـة مراكـز الدراسـات الأمريكية، وبالرغم من اختلاف وجهات النظر من قبل السياسية الأمريكية ومنهم ما زالوا يراهنون أكثر على فاعلية استخدام الضغوط الخارجية والداخلية مثلما فعلـت الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن عندما قام بالضغط والتقـويم والترويض لتركيا لكي تعود إلى داخل دائرة السياسة الخارجية، وأما الآن فالـساسة الأمريكيون في حكومة الرئيس أوباما يراهنون على ضرورة التعامل مع المعطيات التركية الجارية وتوظيف الوسائل الداخلية المناسبة لضبط وترويض تركيا من خلال دعم جهود لحل القضايا العالقة التي تتأثر بها تركيا داخلياً مثـل مـشكلة الأكـراد، وقضية الأرمن وحل مشكلة قبرص المعقدة، ودعم دخـول تركيـا إلـى الاتحـاد الأوروبي من خلال زيادة الضغط على الدول الأوروبية المتحالفـة مـع الولايـات المتحدة الأمريكية وأن سياسة إدارة أوباما تتفق مـع سياسـية إدارة بـوش حـول ضرورة الاحتفاظ بالتحالف مع تركيا ولكـن آليـة التعامـل تختلـف لأن الإدارة الديمقراطية الحالية لأمريكا تعمل على أساس التفاهم والحوار المشترك مـع تركيـا إضافة إلى محاولات ربط المصالح الاقتصادية والنفطية ولكن بالرغم من ذلك فـإن عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يكون بمثابة المشكلة الرئيسية التي ستعرقل كل المساعي الأمريكية للاحتفاظ بالروابط مع تركيا رغم الوعود من قبل الـرئيس أوباما في زيارته الأخيرة لتركيا لدعم الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.

إذاً يمكن القول في نهاية الافتراض الرئيسي لهذه الدراسة على أن العلاقـات التركية الأمريكية كانت تتسم في السنوات الأخيـرة بدرجـة عاليـة مـن الثبـات والاستقرار، إلا أن بعد عام 2003 اتخذت نمطاً هيكلياً جديـداً متـأثراً بـالتحولات والتغيرات الآنية في المنطقة. وكذلك يقوم الافتراض لهذه الدراسة علـى أن هنـاك دوافع كافية لدى كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لكي تدرك كـل منهـا

أهمية الأخرى بالنسبة إليها وفق منظورها الخاص في المراحل القادمة وخاصةً في عهد الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

ابراموفيتش، مورتون، (2006)، **العلاقات التركية الأمريكية في بحر من المشاكل**، متوفر عبر، www.tcf.org.

ابريلبان، هاكوب، (2009)، **جماعات الضغط الأرمني في العالم... خصائصها وأهدافها**، 2008/2/8، متوفر عبر www.Azad.com.

أبو حمدي، سالم أكرم نصر خالد، (2007)، **أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص118.

أبو هدبة، أمجد، (2004)، **العلاقات التركية- الإسرائيلية لأزمة عابرة المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

أراس ويوليم، بولنت وسيلين، (2009)، ترجمة شيرين فهمي، **حرب غزة والتدخل التركي**، مركز الجزيرة للدراسات.

أراس، بولنت، (2009)، **السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية**، مركز الجزيرة للدراسات.

أراس، بولنت، ترجمة رشا حاتم، (2009)، **أفاق التركي - السوري - العراقي - الإيراني، من منظور تركي**، مركز الجزيرة للدراسات.

إسرائيل وتجارة الأسلحة، 2003/9/1، متوفر عبر www.caat.org.uk

اغاتباي، سونرجا، (2009)، **الرئيس أوباما في تركيا.. إغراء انقرة باتجاه الغرب**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط،.

أوزكان، أوفرا وجنرو، (2008)، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **دراسات عالمية**، العدد 51.

أوسي، هوشنك، (2008)، العلاقات الإيرانية - التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلافي المصالح، **جريدة الحياة**، بيروت، من الموقع www.voltirenet.org

أولسون، روبرت، (2004)، العلاقات التركية ـ الإيرانية، الثـورة والإيـديولوجيا والحرب والانقلابات العسكرية والوضـع الجيوسياسـي، أبـوظبي، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 75.

باغيش، علي إحسان، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العلاقات العربية ـ التركية، ص 171 - ص176.

بانكي، هنري، ترجمة هفال، (2007) ، القضية الكردية في تركيا، أربيل، العراق، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ص78.

البندراي، افتكار، (2009)، **أردوغان «الإسلام المعتدل» تعبير خاطئ**، متوفر عبر: إسلام أون لاين www.islamonline.net.

بيان وزارة الخارجية العراقية في عـام 1993/1/27، عـن مـشكلة الميـاه مـع الجمهورية التركية.

تجميد الصفقات العسكرية مع تركيا، (2009)، موقع مفكر الإسلام.

تركماني، عبد ا ، (2009)، تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط، **صحيفة الوقـت**، دمشق، العدد 1074.

تركيـا تنقـذ اقتـصاديا علـى حـساب العـراق، (2006)، متـوفر عبر،www.islamonlin.com.

تركيا دور إقليمي مقام في الشرق الأوسط، (2008)، تقرير واشنطن، **جريدة السبيل الأردنية**، العدد 206، www.assabilonlin.net.

تركيا، (2008)، المساعدات قبل انتشار القوات الأمريكية، الإعلام اليوم K متوفر عبر، www.islamtoday.net.

تنظير مجلس، (2009)، الجيش الاسرائيلي يعيد النظر في سياسته تجـاه انقـرة، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11279، www.alsharcalawsat.NET.

توران، سفر، (2004)، **تركيا تعتبر أي اعتداء على الوجود التركماني في العـراق خط أحمر لا يمكن تجاوزه**، حوار صـحفي، موقـع الـسبيل، متـوفر عبـر www.assabeel.com.

جفال، عمار، (2005)، التنافس التركي الإيراني، في آسـيا الوسـطى والقوقـاز، دراسات إستراتيجية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 106، ص13.

الجميل، سيار، (1997)، العرب والأتراك والانبعاث ولتحديث مـن العتمـة إلـى العلنية، **مركز دراسات الوحدة العربية** – بيروت، ص151.

جودية، هيثم، (2007)، تركيا والبحث عن دور في الشرق الأوسط، متوفر عبـر www.syrianews.com.

الحروب، رياض، (2008)، تركيا وأمريكا تتفقان على مواصـلة الحـرب علـى الإرهاب، عمان، **جريدة الأنباط**، يومية سياسية، العدد 1499.

حسني، سيف علي، (2000)، العلاقات التركية الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني، متوفر عبر، www.albainah.net.

حمو، مصطفى، (2007)، الخلافات التركية الكردية، أخبـار العـالم،متوفر عبـر www.BBC. Arabic.com. GMT.

حنفي، عبد العظيم محمود، (2004)، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 156، ص137.

حنفي، عبد العظيم محمود، (2007)، العلاقات الأمريكية التركية، **مجلة الـسياسية الدولية**، العدد 153، القاهرة، ص 225

حواش، نوزات، (2002)، ضرب العراق، تركيا تحذ ولكنها تستبعد، إسـلام اون لاين، استانبول متوفر عبر، www.islamonline.com.

خضر، عماد، (2009)، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط، الأدوار والنتائج، متـوفر عبر. www.almslmlin.com

خليل، خالد، (2008)الدور التركي والاستراتيجية الأمريكية الجديدة، متـوفر عبـر www.arbs48.com.

دحمان، غازي، (2007)، تركيا والشرق الأوسط في ميزان الأمريكي، متوفر عبر، www.aljazeera..net

دلي، برهان خورشيد، (2007)، تركيا والصعود الكردي: محنة السياسة وجدل الخيارات، **جريدة الأخبار**، الرياض، العدد 602.

دلي، خورشيد حسين، (1999)، تركيا وقضايا السياسية الخارجية، **دراسة من منشورات إتحاد الكتاب العربي**، دمشق، ص30 - ص48.

دلي، خورشيد، (2009)، سيناريوهات عودة تركيا إلى شمال العراق، **جريدة الأخبار السعودية**، متوفر عبر www.alakbar.com.

دور إقليمي متنام في الشرق الأوسط، (2009)، تقرير واشنطن وبوست، العدد 206، من الموقع السبيل أونلاينمتوفر عبر www.assabill online.net.

راضي، عامر علي، (2007)، أبعاد العلاقات التركية الخليجية، **مجلة السياسية والدولية**، العدد (7)، جماعة المستنصرية، بغداد، ص48.

الربيعي، حسين، (2008)، أمريكا «تركيا» بين الأرمن والأكراد، متوفر عبر NET، www.alaruba.Net.

رسلان، د. أحمد فؤاد، (1997)، التقارب التركي - الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 130، ص117.

الرفاعي، رنا أبو طاهر، (2004)، أمريكا والشرق الأوسط الجديد أسباب وأبعاد، بيروت، دار الحرف العربي، ص46.

روبين، مايكل، (2008)، هل كردستان العراق حليف جيد، متوفر عبر www.mrublin@aei.org.

الروسان، محمد أحمد، (2008)، صراع الاستراتيجيات في آسيا الوسطى متوفر عبر، www.Arabenews.com.

الزين، مصطفى، (2002)، أتاتورك وخلفاؤه، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1982، ص 97.

السبعاوي والنعيمي، عوني عبد الرحمن، عبد الجبار مصطفى، (2000)، العلاقات الخليجية التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل، أبوظبي، **مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد 43.

سعيد، عبد المنعم، (2009)، تركيا والشرق الأوسط، **جريدة الشرق الأوسط،** العدد 1242.

السلطان، سليمان علي، (2008)، موقف تركيا تجاه نشر القوات الأمريكية والحرب على العراق، **جريدة الجزيرة،** السعودية، العدد 11118.

سوفسكي، هرير كنو، (2008)، المصلحة الوطنية، **جريدة الأخبار السعودية،** العدد 1360، متوفر عبر www.alakbar.com.

سويلم، عبد المجيد، (2009)، حول مفهوم المصلحة الوطنية العليا، **جريدة الأيـام،** العدد 132.

سيف الدين، بيار مصطفى، (2008)، تركيا وكردستان العراق، الجارين الحائرين، مؤسسة موكريان للبحوث والنشر الكردية، أربيل العراق ، ص8.

شبكة المعلومات الدولية www.imtidad.com/home/1631.

شراب، يسرى راغب، (2008)، أوباما والعلاقات الأمريكية التركية، متوفر عبـر www.alomltaqa.com.

الشرقاوي، يسرا، (2008)، تركيا ـ أمريكا، سياسة خارجية بملامح جديدة، **مجلـة السياسة الدولية،** العدد 171، المجلد 23، ص110.

شلبي، يوسف، (2006)، عودة تركيا الى المنطقة العربية المذهبية والمال والمصالح والصراعات، مجلة العصر، متوفر عبر www.alassir.com

شيسين، نبيل، (2007)، قضية الأرمن بنفس التاريخ وفتنة المستقبل، متوفر عبـر www.islameonlin.com.

صالح، عبد ا ، (1996)، "الاتفاق التركي الإسـرائيلي وعمليـة الـسلام" **مجلـة السياسة الدولية،** العدد 125 ، ص79.

صالح، عبد ا ، (2005)، أسيل الأزرق يشعل المنافسة على مصادر الطاقـة فـي آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة العصر، متوفر عبر، www.alaser.com

صـ ـ ـحيفة المـ ـ ـستقبل، (2004)، بيـ ـ ـروت، متـ ـ ـوفر عبـ ـ ـ ـر www.almastaqbal.com/stories.aspx?story=127143.

الضبع، أحمد خليل، (1998)، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطرة، **مجلـة السياسة الدولية**، العدد131، ص206.

طهري، سيد سر ا ، (2008)، إيران والعلاقات التركية الإسـرائيلية، موسـوعة البيئة، متوفر عبر www.ALBIAH.com.

عبد الفتاح، بشير، (2002)، العلاقات التركيـة ـ الأمريكيـة، **مجلـة الـسياسة الدولية،** العدد 150، ص141.

عبد الفتاح، بشير، (2003)، الانتخابات التركية، دوافع وحدود التغييـر الـسياسي، **مجلة السياسة الدولة**، العدد 151، ص168، ص293.

عبد الفتاح، بشير، (2009)، زيارة أوباما لأنقرة ومستقبل الدور الإقليمي التركـي، **جريدة الأهرام**، العدد 124.

عبد الفتاح، بشيرأ، (2006)، تركيا خطوة جديدة نحو الاتحـاد الأوروبـي، **مجلـة السياسية الدولية**، القاهرة، العدد 163، ص 192.

عبد ا ، عدالات، (2009)، تأثير دور الكرد في العلاقات التركية الأمريكية، **جريدة الاتحاد لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني،** العدد 2063.

العلاف، إبراهيم خليل، (2008)، ودراسة السلوك السياسي الخارجي التركي تجـاه العراق بعد 9/4/ 2003، موقع مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكرديـة، العراق، من موقع المركز.

علي، أورخان محمد، (2008)، العلاقات الأمريكيـة ـ التركيـة ـ الإسـرائيلية، **جريدة الأخبار**، الرياض.

علي، خالد حنفي، (2005) تركيا والخليج، اجتياح اقتصادي متبادل، متوفر عبـر، www.Islamonline.net.

علي، سليم كاطع، (2008)، الأزمة الكردية وأثرها على العلاقـات الأمريكيـة ـ التركية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية شبكة النبأ المعلوماتية،، الموقع httillifcdrs.com.

عن صحيفة إسرائيلية، (2009)، تجمد الصفقات العسكرية مع تركيا موقع الفكـرة الإسلام، الثلاثاء، الساعة 11.00.

العناني، خليل، (2009)، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية متبادلة، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر عبر www.aljazeera.net.
العناني، خليل، (2009)، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح إستراتيجية متبادلة، **مركز الجزيرة للدراسات**، متوفر عبر www.aljazeera.net
عودة، طه، (1425هـ)، تركيا الدولة للنموذج أمريكيًا، متوفر عبر www.Almoslim.com.
عودة، طه، (2009)، العلاقات التركية الأمريكية على صفيح ساخن، المختار الاسلامي، متوفر عبر www.islamselect.com .
عوني، درية، (1998)، حلقة نقاشية، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت العدد 227، ص41.
عوني، ريم، (2009)، رؤية أوروبية للدور التركي، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 176، ص 116.
عيد، محمود، (2009)، وكالة يوم فلسطين، من موقع الوكالة من NET.
عيسى، حامد محمود، (2002)، **القضية الكردية في تركيا،** القاهرة، مكتبة مديولي، ص73.
الغالي، د. سلوان سعد، **العلاقات العثمانية الأمريكية**، (1830 – 1918) القاهرة، مكتبة مديولي، ص12.
الغراب، فارس، (2008)، **دور تركيا القادم في منطقة شرق الأوسط**، موقع عرب تايمز.
الغريب، أحمد، (2009)، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في القرن الـ 21، شركة الروية للخدمات الإعلامية ، متوفر عبر www.alROUIAH.NET.
قاسم، عباس، (1993)، الأطماع بالمياه العربي وأبعادها الجيويولبيتيكية، **مجلة المستقبل العربي،** العدد 174، ص51.
كاجاباتي وارجلو، سونر وزينب، ترجمة مروة صبري، العمال الكردستاني.. بقرب تركيا وإيران على حساب أمريكا، (2007)، موقع أسلام اون لاين، متوفر عبر www.islamonlinie.

كاجابتي، ستونير، (2005)، التردد الأوروبي حيال تركيا: أجندة للروابط الأمريكية ـ التركية، **مركز الشرق العربي**، للدراسات الحضارية والاستراتيجية. لنـدن. .www.Arabonientcinter.NET

كاملي، سعود عبد العزيز، (2008)، تركيا والعودة إلى أحضان الـشرق الأوسـط، **جريدة الوطن**، الرياض، العدد 2704،.

كرامر، هاينتس، (2001)، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمـة فاضـل جنكر، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، ص95.

الكيلاني، هيثم، (1994)، تركيا والعرب، دراسة في العلاقـات العربيـة التركيـة، أبوظبي، **مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية ـ سلـسلة الدراسات الإستراتيجية**، العدد 6، ص7.

اللباد، مصطفى، (2009)، موقع الدولتين التركي والإيرانـي فـي سياسـة الإدارة الأمريكية الجديدة، **مجلة شؤون عربية،** العدد 138، ص3-4.

الليان، عبد الرحمن، (2009)، الشرق الأوسط الإسلامي على نار حاميـة، **مجلـة الرأي الآخر**، لندن، العدد 37، ص 47.

ماركو، جون، (2002)، حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابـات تركيـا التشريعية، **مجلة سياسة الدولية**، القاهرة، العدد 151، ص161.

ماركو، جون، (2005)، تركيا اوروبا حانت ساعة الحقيقة، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 159، ص49.

المالكي، عبد الرضا، (2005)، الدور التركي في الـشرق الأوسـط فـي خدمـة الاستراتيجية الأمريكية، **جريدة البيئة**، العراق، العدد 5، من موقع الجريدة.

محمد وسليم، تامر كامل ونبيل محمد، (2007)، العلاقـات التركيـة – الأمريكيـة والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دراسات إستراتيجية، **مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 95، أبو ظبـي، ص56- ص94- ص43- ص58.

محمود، إيناس حمدي، (2005)، التوتر في العلاقات التركيـة الأمريكيـة بـسبب المسألة العراقية، **مجلة الحرس الوطني**، الرياض.

مرح، ناجي علي، (1997)، المياه وأثرها في العلاقات العراقية الـسورية، **مركـز الدراسات الدولية،** جامعة بغداد، ص23.

مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، دراسة، إدارة أوباما والشرق الأوسط، (2009)، متوفر عبر: www.bahethecenter.com

مروان، عبد الجليل زيد، (2004)، تركيا والخليج والمتغيـر الأطلـسي، **جريـدة الرياض،** ص11.

معوض، جلال عبد ا ، (1994)، تركيا والأمن القومي، السياسية المائية والأقليات، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 160، ص92- ص124.

معوض، جلال عبد ا ، (2002)، الاتحاد الأوروبي يتدال، شؤون سياسته، متـوفر عبر www.islamonline.net.

مقالة مترجمة، (2009)، انقسام صناع القرار الأمريكي تجاه التعامل مـع تركيـا: المقدمات والنتائج، وموقع الجمـل، سـوريا الإنتـاج الرقمي،متـوفر عبـر www.algamal.com.

ناف، توماس، (2007)، المخاطر على استقرار الشرق الأوسط في التـسعينات ـ الاقتصاد والسكان والمياه امتطاء الثمر، تحدي الشرق الأوسط بعـد الحـرب الباردة، تحرير فيبي ما ووليم لويس، ترجمة عبد ا حجلة الحـاج، **مركـز الإمارات للدراسات والبحوث**، أبو ظبي، الإمارات، العدد 126، ص177.

نجم، سليم، (2009)، الساعة التركية في الشرق الأوسط، مجلة الحوادث، بيـروت، العدد 2765، ص20.

النعيمي، زياد عبد الوهاب، (2009)، الرؤية الأمريكية في دور تركيـا الإقليمـي، **مركز الدراسات الإقليمي**، جامعة الموصل، العراق.

النعيمي، لقمان عمر، (2007)، تركيا والاتحاد الاوربي دراسة لمسيرة الانـضمام، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسـتراتيجية**، دراسـات اسـتراتيجية، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد120.

نور الدين، محمد، (2001)، دائماً كانـت الأقـدار مـع تركيـا، متـوفر عبـر، www.swissinfo.com 14:23.

نور الدين، محمد، (2007)، تحولات في الـسياسية الخارجيـة التركيـة، المـدار العراقية، **وكالة الاخبار العراقية**.

نور الدين، محمد، (2008)، **تركيا الصيغة والدور**، رياض بيروت الرئيس للكتـب والنشر، كـانون الثـاني ، ص312- ص282- ص38- ص63- ص253- ص291- ص295.

هارودي، ليام، (2006)، متوفر عبر www.commongroundews.org .

هاني، السيد، (2009)، تطورات القضية القبرصية، **موقع أخبار العراق للجميـع**، متوفر عبر www.Iraq4allNEWs.com.

هلال، رضا محمد، (1998)، تقرير حول عضوية تركيا في الاتحـاد الأوروبـي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، القاهرة، ص236.

وكالة القدس فلسطين الإعلامية، (2009)، اسرائيل تتحقق مـن مـستقبل صـفقات الأسـلحة، **شـبكة فلـسطين الإعلاميـة**، الوقـت 20:46، متـوفر عبـر www.FPNP.net .

وكالة، (2009)، تركيا تمنع إسرائيل مـن المنـاورات الجويـة، متـوفر عبـر، www.akhbarway.com

الولايات المتحدة تعتبر تركيا قوة مهمة للسلام فـي الـشرق الأوسـط، (2003)، **صحيفة الشعب اليومية الصينية باللغة العربية** اونلاين.

الياسوسي، أحمد زكريا، (2009)، رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط، اخذ من الموقع اسلام اون لاين، متوفر عبر www.islamonlin.com

ب/ المراجع باللغة الإنجليزية:

Economist Intelligenec, Turky to 1992 missingano the chance، تقرير خاص رقم 1136، 1988، مينا توكسوز unit economist.

R'za, Bulent ali."tarkey europon unionad the united states', Washington; contor for strategic and international studies, April 12, (2003) www.csis.org.